الجامعة اللبنانية

كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية

العمادة

الطاقة البديلة وأثرها في السياسات الأميركية تجاه الشرق الأوسط

رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في العلاقات الدولية والدبلوماسية

إعداد

حسان مصطفى العقاد

لجنة المناقشة

الدكتور خليل حسين	أستاذ مشرف	رئيساً
الدكتور رياض الزين	أستاذ مساعد	عضواً
الدكتور علي ترحيني	أستاذ مساعد	عضواً

العام الجامعي

2020

الجامعة اللبنانية

كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية

العمادة

الطاقة البديلة وأثرها في السياسات الأميركية تجاه الشرق الأوسط

رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في العلاقات الدولية والدبلوماسية

إعداد

حسان مصطفى العقاد

لجنة المناقشة

الدكتور خليل حسين	أستاذ مشرف	رئيساً
الدكتور رياض الزين	أستاذ مساعد	عضواً
الدكتور علي ترحيني	أستاذ مساعد	عضواً

العام الجامعي

2020

"الجامعة اللبنانية غير مسؤولة عن الآراء الواردة في هذه الرسالة وهي تعبر عن

رأي صاحبها فقط"

شهادة التقدير والشكر

الحمد لله رب العالمين، والشكر لله على توفيقه وعونه لإتمام هذا العمل، والصلاة والسلام على سيد الخلق والمرسلين محمد صلى الله عليه وسلم وبعد:

أتوجه بجزيل الشكر إلى **الأستاذ الدكتور خليل حسين** الذي أحاطني باهتمامه ووجهني بنصائحه، وصوب خطواتي، ومنحني آراءه الصائبة، وأعطى وأجزل بالعطاء القيم فلهُ التقدير على ما قام به من جهود مخلصة، وله يعود الفضل في إنجاز هذه الرسالة.

كما ويطيب لي أن أتقدم بالشكر والتقدير إلى كل من مد لي يدّ العون ومنحني من الإرشادات والتوجيهات اللازمة والقيمة التي أغنت هذا البحث، وأظهرته على صورته الحالية. وكل الشكر لكل من كانت له مساهمة في إنجاز هذه الرسالة من قريب أو بعيد. لا سيما لمن أمدني بالمصادر والمراجع التي أغنت بعض جوانب هذه الرسالة.

والشكر موصول مع التقدير والعرفان للجامعة اللبنانية، وأخص بالشكر عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية في الجامعة **الدكتور كميل حبيب** لما قدمه لي من تسهيلات ورعاية وإهتمام. كما بوِدي أن أقدم جزيلَ شكري وعظيمَ امتناني للسادة رئيس لجنة المناقشة وأعضائها للجهود التي سيبذلوها في تصويب وتقويم هذه الرسالة ليرتقي هذا العمل إلى المستوى المنشود.

ولا يفوتني أن أتقدم بالعرفان وصادق الإمتنان **للمدقق اللغوي** على ما بذله من جهدٍ في تدقيق البحث لغوياً، وعلى ما قدمه من تصويبات لغوية مفيدة.

الإهداء

إلى ينبوع الحنان التي أهدتني المودة والعطاء...

أمي...

إلى من علمني الصبر والكفاح في الحياة..

أبي...

إلى من شاركتني الحياة...

زوجتي الحبيبة...

إلى فلذات كبدي...

جاد ورواد...

إلى كل باحث طالب علم ومعرفة...

أهدي هذا البحث...

حسان

دليل المصطلحات الملخصة

المصطلح باللغة العربية	المصطلح باللغة الانكليزية	الاختصار
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	The Organisation for Economic Co-operation and Development	OECD
منظمة الدول المصدرة للنفط	Organization of the Petroleum Exporting Countries	OPEC
وكالة الطاقة الدولية	International Energy Agency	IEA
إدارة معلومات الطاقة الأمريكية	Energy Information Administration	EIA
وهي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى	The United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East	UNRWA
منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط	Organization of Arab Petroleum Exporting Countries	OAPEC

ملخص التصميم

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح أهمية الطاقة البديلة وتوضيح أهم المجالات والقضايا التي تدور حولها الأهداف الجيوسياسية في الشرق الأوسط، بالإضافة إلى كيفية تعامل الولايات المتحدة الأميركية مع منطقة الشرق الأوسط وموقعها تجاه هذه المنطقة على ضوء حاجتها إلى الطاقة البديلة. وتناولت إشكالية الدراسة السؤال الرئيس: **ما هو أثر توافر الطاقة البديلة في أميركا على سياستها الخارجية تجاه الشرق الأوسط؟** كما تم الاعتماد في الدراسة على المنهج التاريخي، الوصفي والتحليلي وذلك لاختبار صحة فرضيات الدراسة. وتوصلت الدراسة إلى نتائج عدة كان أهمها: إن أمن منطقة الشرق الأوسط مرتبط بأمن ومصالح الولايات المتحدة الأميركية، إن الطاقة البديلة لن تجعل الولايات المتحدة تستغني عن نفط الشرق الأوسط، كما إن الأهمية الكبرى التي اكتسبها النفط كمصدر أساسي للطاقة وكمادة أولية للصناعات النفطية، جعلت منه سلعة استراتيجية مهمة في الحرب والسلم على حد سواء وأصبح أهم محاور الصراع الدولي، هذا الصراع الذي كانت منطقة الشرق الأوسط من أبرز ساحاته بفعل ضخامة ثرواتها النفطية، ورغم اختلاف الإدارات الأميركية المتعاقبة بين الجمهوريين والديموقراطيين، فإن السياسة الخارجية الأميركية ارتكزت أساسا على المصلحة القومية العليا حتى لو كان ذلك على حساب قواعد ومبادئ المجتمع الدولي، وتعكس تلك السياسة استراتيجيتها المتعاقبة للتأثير الفعال على المنظومة الدولية، إذن فالثابت هو المصلحة والمتغير هو آليات أو أساسيات تحقيق هذه المصلحة وحساب المكاسب التي تجنيها.

المقدمة

بعد الصدمة النفطية الأولى عام 1973 وما خلفته من آثار اقتصادية شديدة في الدول الصناعية، اتجهت الانظار الى الطاقة النووية كبديل عن النفط، خاصة أن الدول المتقدمة كانت تمتلك التكنولوجيا والأموال والخبرة التقنية اللازمة لذلك.

في ذلك العقد، شهدت الطاقة النووية ذروة ازدهارها مع بناء عدد كبير من المفاعلات في الولايات المتحدة، فرنسا، بريطانيا وحتى اليابان التي كانت قبل ذلك التاريخ ترفض الطاقة النووية رفضا مبدئيا على خلفية تعرضها للقصف بقنبلتين نوويتين خلال الحرب العالمية الثانية.

إن الادارة الاميركية بعد أحداث أيلول 2001 وما أعقبها من أزمة مالية عام 2008 وارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، خلقت نوعا من التحدي للبحث عن بديل لنفط الشرق الأوسط للتخفيف من الأعباء المالية، وقد كثفت سياستها في اكتشاف حقول نفط جديدة في أميركا ورفع الحذر عن محميات كانت ممنوعة سابقا وعن الاستثمار في بدائل أخرى للنفط. ولعل استكشاف النفط الصخري قد أحدث ثورة عظيمة في مجال الطاقة، وهذا ما أعلن عنه الرئيس الاميركي باراك أوباما في البيت الأبيض في أيلول 2012 بالتوجه إلى الاكتفاء الذاتي من الطاقة والتحرر من نفط الشرق الأوسط. [1]

إن الكثير من الأحداث والاضطرابات التي يشهدها العالم اليوم، تعود في معظمها إلى تدخلات خارجية، ولعل أبرزها لا يمكن أن يخرج عن نطاق استراتيجية الولايات المتحدة الأميركية، بعد ظهورها كقوة كبيرة وقادرة على التحكم في مسار الأحداث ونتائجها، وسعيها الدائم إلى تغيير المفاهيم وبناء سياسات واستراتيجيات، توظفها لتحقيق مصالحها ويضمن سيطرتها على منابع النفط في العالم، وخاصة في منطقة الشرق الأوسط التي تكتسب أهمية كبيرة في النظام الدولي من النواحي الجيوبوليتيكية والاستراتيجية والاقتصادية، فهي منطقة اهتمام العديد من القوى الكبرى وقد شهدت سابقاً صراعاً محتدماً بين الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي. ولكن مع نهاية الحرب الباردة، وانهيار الثنائية القطبية

---

[1] حسين عبد الحسين، قرن أميركي جديد من دون الشرق الأوسط، واشنطن 2012/12/24. عن الموقع الإلكتروني www.alraimedia.com، تاريخ الدخول: 2020/6/10.

نتيجة لتفكك الاتحاد السوفياتي عام 1991، ظهر نظام دولي جديد، وظهرت الولايات المتحدة الأميركية كقوة وحيدة ومهيمنة، تسعى إلى تعزيز وجودها في العديد من مناطق العالم ومنطقة الشرق الأوسط تحديدا، وقد جسدت ذلك بتدخلاتها العسكرية للحفاظ على تفوقها في المنطقة وضمان زيادة قوتها واستمرار هيمنتها على العالم. ولاسيما على مصادر النفط فيه، إذ لا يزال النفط يثير النقاش في ميدان السياسة أكثر مما يثيره في ميدان الاقتصاد، فالعوامل السياسية لها تأثير بشكل أكبر وأوسع من العوامل الاقتصادية، إذ إن القرارات السياسية تؤثر بشكل أو بآخر بتحديد كمية الإنتاج النفطي وكذلك أسعاره، وخاصة بعدما أصبح النفط من المصادر المتعددة للطاقة، كونه يؤثر في مصالح جهات وأطراف كثيرة، إن لجهة إنتاجه أو تسويقه أو نقله، وخاصة في الدول المنتجة والدول المستهلكة، والشركات المستثمرة، ومما يزيد من أهميته الاستراتيجية واشتداد الصراع الدولي حوله هو تمركزه الجغرافي في مناطق محدودة من العالم، واللافت أن معظم هذه الدول لا تمتلك أهم مقومات الصناعة النفطية الأساسية في الاستكشاف والتنقيب والإنتاج والنقل والتصنيع، وهذا هو حال الدول العربية لا سيما الخليجية منها، والتي تتميّز بثروة نفطية ضخمة في أعماق الصحارى. وبات الوطن العربي يعتبر من أكبر مخازن الطاقة الأحفورية في العالم، بل ومصدرا رئيسا في تزويد دول عديدة من العالم بما تحتاجه من النفط. وهذا ما جعل الدول العربية تتبوأ مكانة مهمة على خارطة النفط العالمية مكنّها من أن تحتل مركزا مرموقا في العالم في صناعة النفط الذي أصبح من أهم مصادر الطاقة المستخدمة، وذلك لما يمتاز به من خصائص جعلته يتميّز بقابلية تنافسه مع مصادر الطاقة الأخرى.

كان النفط ولا يزال أكثر موارد الطاقة استخداما في العالم، بل من أهم الموارد التي تتصارع عليها الدول، مما جعله من العوامل المؤثرة في السياسة الدولية، وقد أصبح مرتبطا بالاستراتيجيات السياسات لتلك الدول، وفي مقدمتها استراتيجية الولايات المتحدة الأميركية تجاه منطقة الشرق الأوسط والتي تهدف بها حماية مصلحتها المرتبطة بالنفط العربي، حيث تبقى هذه الجبهة، جبهة النفط، والتي تمثل واحدة من قضايا الانشغال الأميركي في الخليج العربي، رغم انصراف جهود الطاقة إلى البحث عن بدائل للنفط المستورد من الخارج، حيث يُعول على اكتشاف حقول جديدة في الولايات المتحدة الأميركية والمخزون الاستراتيجي، إضافة إلى النفط الأحفوري وفي الوقت نفسه كثر الاهتمام بمصادر الطاقة البديلة وسبب هذا الاهتمام يعود في الأساس إلى قناعة الاقتصاديين والسياسيين، بأن الحاجة إلى مصادر مختلفة عن المصادر التقليدية أصبحت أكثر وضوحا من ذي قبل، وذلك يعني أن القناعة بالحاجة إلى مصادر جديدة

للطاقة البديلة قد ازدادت ليس فقط من منطلق بدء نضوب مورد النفط، بل أيضا لو بقيت مصادر الطاقة التقليدية على مستوياتها الحالية، فهي قد لا تكفي لسد احتياجات البشرية في الأعوام القادمة، ومن هنا تكمن أهمية الطاقة النووية، كمصادر مستقبلية للطاقة، بحيث تكون بديلا للطاقة الأحفورية والتي تسعى عديد من الدول وخاصة الصناعية إلى استبدالها بهذه المصادر الجديدة، إذ يعتبر الدافع الرئيس الأول للاهتمام بموضوع الطاقة المتجددة هو الدافع البيئي، لاستخدام الطاقة المتجددة أثر معروف في حماية البيئة نتيجة لما تحققه من خفض انبعاثات الغازات الضارة والتلوث البيئي.

ومهما يكن من أمر فالولايات المتحدة الأميركية تعتبر النفط مصدرا أساسيا للحفاظ على موقع القيادة العالمي، لذلك هي تسعى بكل جهودها لكي تجعل من هذا القرن قرنا أميركيا صرفا ولا يتم لها إلا بسيطرتها المطلقة على نفط منطقة الشرق الأوسط.

وعموما فإن المصالح الدائمة للولايات المتحدة الاقتصادية والعسكرية والاستراتيجية والاستقرار السياسي وضمان أمن حلفائها، كلها عوامل حرجة في صنع السياسة الأميركية، ولذا ستحاول هذه الدراسة التعرف إلى الطاقة البديلة وأثرها في السياسات الأميركية تجاه منطقة الشرق الأوسط.

وتقودنا هذه الدراسة إلى الاستنتاج والتأكد من واقعية وعلمية هذه الاكتشافات، هل هي ثورة أم مجرد طفرة تصب في خانة الاستهلاك الاعلامي والسياسي، وهي أسلوب متبع منذ السبعينيات لتفادي انقطاع الامدادت البترولية أو تسديد فاتورة طاقوية باهظة.

سوف نعالج في هذه الرسالة موضوع الطاقة البديلة ودورها في تبدل الاستراتيجيات الأميركية تجاه سياساتها الشرق أوسطية خاصة بعد الحديث عن تنوع في مصادر الطاقة التي تطلبها مختلف الدول خاصة إن هذا الموضوع مرتبط تاريخياً بأحداث وتصريحات وحروب من أجل الاستحصال على هذا النوع من مصادر الطاقة، أي الوقود الاحفوري لاسيما عن طريق الهيمنة أو السطوة على دول الشرق الأوسط واعتباره في متناول اليد، خاصة أن طرق الإمداد له ايضاً هو موضوع بحد ذاته إن كان عبر الأنابيب البترولية أو ناقلات النفط العملاقة عبر البحار والمحيطات.

أولاً: أسباب اختيار الموضوع

إن منطقة الشرق الأوسط تعتبر المحور الأساسي للسياسات الدولية للقوى الكبرى، كما تعتبر مركز صراع حول مصالح هذه القوى عليها، وهذا ما يجعلها أهم مجال جغرافي أولى بالدراسة والاهتمام في حقل الدراسات الأمنية، ومن جهة ثانية أهمية معرفة سياسات أكبر قوة عالمية منذ نهاية الحرب الباردة في هذه المنطقة، ومن هنا تتضح أهمية دراسة الطاقة البديلة وأثرها في السياسات الأميركية تجاه الشرق الأوسط لا سيما بعد أن تضاعف اهتمام الولايات المتحدة بمنطقة الشرق الأوسط في العقود الأخيرة، لفرض هيمنتها على المنطقة بل على العالم.

ومن جملة أسباب اختيار الموضوع،

- محاولة فهم التطورات المستجدة في منطقة الشرق الأوسط من خلال التركيز على الجانب التنافسي والتنازع الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وروسيا، ونظرتها إلى أهمية الطاقة البديلة في هذه المنطقة الاستراتيجية.
- ندرة الدراسات المتعلقة بهذا الموضوع في هذه المنطقة في ظل التطورات والوضع الحالي. فهي إن وجدت تتناول استراتيجية كل طرف ومصالحه على حدة، لذا كان لا بد من وجود دراسة تبين أهمية الطاقة وتبين التنافس عليها في منطقة الشرق الأوسط.
- الرغبة الذاتية والاهتمام بدراسة القضايا الأساسية في منطقة الشرق الأوسط، وخاصة تلك التي تتعلق بالنفط وبالطاقة البديلة لما لهما من تداعيات وآثار في السياسة الأميركية.
- الرغبة في الاطلاع على الدور الأميركي تجاه الشرق الأوسط ومدى ارتباطه بالأمن والاستقرار في هذه المنطقة.
- محاولة معرفة الفاعلين الأساسيين في المنطقة خاصة الحلفاء الأساسيين للولايات المتحدة في ما يتعلق بالنفط والطاقة والأمن.

ثانياً: أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في أهمية الطاقة البديلة، كونها تمثل إحدى أهم المصادر الرئيسة للطاقة العالمية خارج النفط، فضلا عن أنها طاقة نظيفة مما يكسبها أهمية في تحقيق التنمية المستدامة، وكون

أن ثلثي الاحتياطي البترولي المكتشف يوجد في الشرق الأوسط، فإن أكبر الدول المستهلكة في العالم هي الولايات المتحدة الأميركية، التي تسعى إلى تعزيز دورها العالمي بما تمتلكه من مقومات عديدة وفي مقدمتها المقومات السياسية والاقتصادية والعسكرية، فإن النفط كان وما يزال يشكل أحد أهم العوامل الحاسمة في الزعامة الأميركية على الصعيد العالمي، وتزداد أهمية هذه الدراسة في مدى ارتباطها بأهم القضايا السياسية الراهنة، وكذا المسائل الجوهرية التي تعتبر محور سياسات الدول الكبرى، وهي مسألة الأمن وارتباطه بمصالح الدول المؤثرة بشكل كبير في هذه السياسات، وتتضاعف أهمية هذه الدراسة بمقدار ربطه بمنطقة ذات أهمية كبيرة من الناحية الجيوسياسية بمنطقة الخليج العربي، التي تحظى بمكانة متميزة وغير مباشرة على أمن دول منطقة الشرق الأوسط، ومن هذا المنطلق تأتي أهمية الطاقة البديلة بمقدار تأثيرها في السياسات الأميركية تجاه الشرق الأوسط، وهذا ما يميز هذه الدراسة لأهميتها العالمية والأكاديمية، فالدراسة تعتمد على ظاهرة التنافس التي تهيمن على العلاقات الأميركية الروسية في سياق تعاملها مع قضايا الشرق الأوسط، خاصة في ظل ما تشهده المنطقة من تحولات سياسية لما على الساحة الدولية من تنافس بين القوى الكبرى من أجل الحصول على المزيد من مناطق النفوذ أو تعزيز الوجود فيها.

وتكمن أهمية هذه الدراسة في إن توفر وتنوع مصادر بديلة للطاقة قد تمكّن الادارة الاميركية من الاستغناء عن نفط الشرق الأوسط تجعلها في مكانة اقتصادية أفضل، وهنا توجه البحث عن أسعار النفط والفاتورة النفطية في الولايات المتحدة الاميركية التي تعتبر واحدة من أكثر دول العالم التي تستهلك البترول.[1]

وتتميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات بأنها تعمقت بالتمحيص عن الطاقة البديلة، وأثرها في السياسات الأميركية تجاه الشرق الأوسط وأنها كانت دراسة شاملة وهادفة في التحدث عن مستقبل هذه المنطقة في ظل سياسة أميركا لحاجتها إلى الطاقة البديلة وموقفها من دول منطقة الخليج العربي الخزان لمنابع النفط، حيث تم التركيز على الاستراتيجية الأميركية لتحتل مركز القرار في الشرق الأوسط والتحكم

---

[1] محمد خيتاوي، **الشركات النفطية متعددة الجنسيات و تأثيرها في العلاقات الدولية**، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2010. ص 96.

في النفط واستخراجه وأسعاره وقد انفردت هذه الدراسة بربط أثر الطاقة البديلة باستراتيجية الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط.

ثالثاً: إشكالية الدراسة

إن من أبرز الإشكالات المطروحة بعد نهاية الحرب الباردة وأعقدها هي دراسة السياسات الأميركية تجاه الشرق الأوسط، خاصة في ظل التحديات الأمنية الجديدة التي تعرفها المنطقة ومن أبرزها الإرهاب، إذ تحاول الولايات المتحدة الاميركية احتواءه من جهة، وتبرير سياستها لحماية مصالحها في المنطقة من جهة ثانية، وعليه فإن الإشكالية الأساسية التي يمكن أن تثار في هذا الإطار هي:

ما هو أثر توافر الطاقة البديلة في أميركا على سياستها الخارجية تجاه الشرق الأوسط؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية عدة تساؤلات فرعية منها:

1. ما هي أهمية منطقة الشرق الأوسط في السياسة الأميركية؟
2. كيف وظفت الولايات المتحدة استراتيجيتها الأمنية في منطقة الشرق الأوسط؟
3. ما هو تأثير العامل النفطي في السياسات الأميركية إزاء منطقة الشرق الأوسط؟
4. ما هي المبادئ التي اتجهت إليها السياسات الأميركية حيال الشرق الأوسط؟

أخيرا فإن مشكلة الدراسة تكمن في معرفة ماهية مفهوم مشروع الشرق الأوسط ومن ثم الوقوف على معوقات إقامة هذا المشروع وسبل التنفيذ، وما ستتّبعه السياسة الخارجية للولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط في ظل توافر مصادر جديدة للطاقة.

رابعاً: أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة من خلال هذا الموضوع إلى محاولة توضيح أهمية الطاقة البديلة وتوضيح أهم المجالات والقضايا التي تدور حولها الأهداف الجيوسياسية في الشرق الأوسط، بالإضافة إلى كيفية تعامل الولايات المتحدة الأميركية مع منطقة الشرق الأوسط وموقعها تجاه هذه المنطقة على ضوء حاجتها إلى الطاقة البديلة، كما وتهدف هذه الدراسة إلى محاولة الإجابة على التساؤلات التي تطرحها الأزمات الراهنة، ومعرفة الرابط بين التقلبات في الاستراتيجيات الأميركية والتقلبات في السوق النفطية إذ إن هذه الدراسة معنية في تحقيق عدة أهداف منها:

1. التعرف إلى أهمية الطاقة البديلة.
2. التعرف إلى أهمية منطقة الشرق الأوسط في الاستراتيجية الأميركية.

3. الوقوف على حقيقة مشروع الشرق الأوسط من حيث الأبعاد والأهداف.
4. التعرف إلى أهم التهديدات الأمنية التي تواجه منطقة الشرق الأوسط.
5. تحديد ملامح ومكونات الاستراتيجية الأميركية في مجال الطاقة وامدادات النفط.
6. فهم طبيعة الاستراتيجية الأميركية حيال منطقة الشرق الأوسط.
7. الوقوف على أثر الطاقة البديلة في السياسات الأميركية تجاه الشرق الأوسط.
8. تحليل تأثير القرارات الأميركية على نفط الشرق الأوسط.

خامساً: فرضيات الدراسة

تنطلق هذه الدراسة من عدة فرضيات منها:

1. يشكل استمرار تدفق النفط إلى الولايات المتحدة ضمانا لأمنها القومي.
2. تسعى الولايات المتحدة إلى السيطرة على الشرق الأوسط لتضمن أمنها القومي.
3. تزداد أهمية دول منطقة الشرق الأوسط كلما زادت صعوبة تأمين الطاقة البديلة.

سادساً: منهجية الدراسة

لما كان موضوع الدراسة، يتطلب الرجوع إلى فترة الحرب الباردة، والمراحل التاريخية التي شهدتها منطقة الشرق المتوسط، إذ أن السياق الزماني متواصل ومحدد، وهو يعطينا صورة شاملة عن تتابع الأحداث في تلك المنطقة. فالبعد التاريخي هو العمود الفقري لهذه الدراسة، لذا تم الاعتماد في الدراسة على المنهج التاريخي، نظرا لما يوفر من مادة علمية ثرية بالمعلومات والأحداث الماضية لأن فيه عملية استرداد واسترجاع للماضي وأحداثه واستنباط المؤثرات واستشراف للمستقبل، لا سيما التغيرات ومدى ارتباطها بظواهر أخرى، ومدى تأثيرها في ظاهرة الطاقة البديلة محل الدراسة بغية الوصول إلى تعميمات تتعلق بمستقبل النفط في ظل التنافس الدولي عليه. كما تم الاعتماد على المقاربة المنهجية والاعتماد على المنهج الوصفي وفقا للحاجة، لا سيما من خلال توصيف المفاهيم المتعلقة بدراسة الطاقة البديلة وعملية التنافس والمفاهيم المشابهة والمتعلقة بمصطلح الشرق الأوسط. كما تم استخدام المقارنة في بعض الأحيان خاصة عندما نتكلم عن مجالات التنافس على الطاقة النفطية. ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاستعانة بالمنهج التحليلي، وذلك عبر الانطلاق من نقطة بداية واقعية وحقيقية تاريخية ووصفية وتجميع ما أمكن من المعلومات والحقائق التاريخية وتوصيفها ومقارنتها وتفسيرها لإثبات فرضية البحث والتوصل إلى استنتاجية مقبولة ومنطقية.

الفصل الأول

الطاقة البديلة ودورها في مستقبل الطلب على النفط

لقد بات واضحا أن موضوع الطاقة، أصبح موضع اهتمام الجميع اذ تتخذ الطاقة أهمية أكثر شمولا تتعلق بالقضايا الحياتية وبالقضايا المصيرية للمجتمعات المختلفة، فالمسألة ليست مرتبطة بتغير أسعار النفط والغاز، بل إنها أكثر أهمية من ذلك كونها ترتبط وتتعلق بقدرة المخزون الاحتياطي من هذه المصادر وغيرها من المصادر القابلة للنفاذ على تلبية الطلب المتزايد على الطاقة من جانب دول العالم المختلفة.

المبحث الأول

الطاقة النفطية والطاقة البديلة

إن للإمكانات الطبيعية المتاحة من مصادر الطاقة المتجددة، دورا مهما في استدامة الطاقة، مع ضرورة المحافظة على موارد الطاقة المتاحة والحد من تلوث البيئة، حيث يعتبر توافر خدمات الطاقة اللازمة لتلبية الاحتياجات البشرية مهما بالنسبة للتنمية المستدامة، إذ أن الأسلوب الذي يتم به إنتاج هذه الطاقة واستخدامها يؤثر على الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لأي تنمية.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول النفط

إن سوق النفط تسوده قوانين حرة، ولا يخضع السوق للتوجيه الحكومي، حيث احتكرت شركات البترول، احتكارا تاما مصادر النفط في العالم بصفة عامة، وفي الشرق الأوسط على وجه الخصوص، وبسبب هذا الاحتكار استطاعت هذه الشركات فرض إدارتها على الدول النفطية، وتحكمها في طريقة استخراجه وإنتاجه وتصنيفه وأسعاره.

أولاً: أصل النفط ونشأته

إن كلمة نفط petroleum هي كلمة لاتينية الأصل تتكون من مقطعين الأول petra ويعني صخر والثاني oleum ويعني زيت وتعني الكلمة باللغة العربية زيت الصخر أو ما يطلق عليه النفط أو البترول، يتميز النفط الخام باللون البني الغامق أو الأسود ذي البريق الأصفر الذهبي وتختلف الكثافة النوعية للنفط من خزان إلى آخر ومن حقل إلى آخر وتكون في المتوسط حوالي 0.835 جم/سم مكعب.[1]

والنفط هو عصب الحياة الصناعية الحديثة، ولذلك يطلق عليه البعض اسم الذهب الأسود.[2]

ويعرف النفط على أنه عبارة عن مواد هيدروكربونية أي المركبات التي تتكون من عنصرين: الكربون والهيدروجين سائلة دهنية لها رائحة خاصة، كما تختلف لزوجته، وبالتالي كثافته النوعية. وهي تعني زيت الصخر.[3]

ويعرف أيضاً بأنه عبارة عن مزيج معقد يتكون من ما يصل إلى 200 أو أكثر من المركبات العضوية والمواد الهيدروكربونية الخام التي معظمها تدخل فيها تركيبات مختلفة.[4]

لقد اختلفت التصورات حول أصل النفط وكيفية نشأته وتكونه، فلا يوجد هناك تصور واضح ودقيق، ولكن أغلب الدارسين أجمعوا بأن النفط يتكون في باطن الأرض وعلى ضفاف البحار وأعماقها

---

(1) عبد المقتدر عبد العزيز. **البترول وطرق اكتشافه.** دار الفكر، الأردن، عمان 2008، ص23.

(2) محمد اليمين قاسمي. **الاستراتيجيات الطاقوية البديلة لتجسيد مبادئ التنمية المستدامة.** دراسة للبدائل الطاقوية المستدامة في الاقتصاد الجزائري، جامعة فرحات عباس– سطيف، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2019. ص 32.

(3) مصلح الطراونة؛ ليلى العبيدي مامين. **منظمة التجارة العالمية ومنظمة الدول المصدرة للنفط أوبك**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص232.

(4) Havard Devold, **Oil and gas production handbook – An introduction to oil and gas** production, ABB AS, Oslo 2008, p 21.

وفي أزمنة جيولوجية متفرقة أو يتحرك من خلال الصخور الرسوبية عبر مساماتها ثم يتجمع في المصائد البترولية.[1]

واكتشف النفط في القرن التاسع عشر، وشاع استعماله أولاً في الولايات المتحدة الأميركية، ومنها انتقلت تكنولوجيا البحث عنه وإنتاجه وإستعماله إلى مناطق أخرى، وتوسع إستعماله بعد الحرب العالمية الثانية بشكل كبير، وتصاعدت معدلات إنتاجه واستهلاكه بحيث أصبح في مقدمة مصادر الطاقة من حيث الإنتاج والاستهلاك، ويعود سبب انتشار النفط بهذا الشكل السريع إلى الخصائص الفيزيائية التي يتمتع بها من حيث سهولة النقل والتخزين وارتفاع كمية الطاقة المخزونة في وحدة الوزن منه، فضلاً عن تعدد استخداماته.[2]

ثانياً: أنواع النفط ومنتجاته

إن نوعية النفط تختلف من بلد إلى آخر، بل وحتى داخل الحقل الواحد. فالمنطقة الأوروبية تحتوي على نفط مختلف عن نفط القارة الإفريقية، والنفط العربي في المنطقة الآسيوية مختلف عن النفط العربي في المنطقة الأفريقية، ويمكن إرجاع هذا الإختلاف إلى مجموعة الخصائص التي يتميز بها النفط والتي تؤخذ لمعرفة نوعيته. [3]

وهناك ثلاثة أنواع من النفط:[4]

---

[1] إيمان زيغة؛ نصر الدين عثامنية. **آفاق التنويع الاقتصادي في ظل انخفاض أسعار النفط، دراسة حالة الجزائر.** مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، تخصص تمويل التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2017، ص9.

[2] سوسن صبيح حمدان. **العناصر المناخية المتاحية في العراق وإمكانية الاستفادة منها في إنتاج الطاقة البديلة.** مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 42، بغداد، 2013، ص150.

[3] حياة عناب. **انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية.** دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2000-2016)، جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2017، ص12.

[4] حمادي نعيمة. **تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008.** مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة حسيبة بن بو علي، تخصص مالية ونقود، الجزائر، 2009، ص4.

1. نفط خفيف: وهو من أجود أنواع النفط، تبدأ درجة كثافته النوعية من 35° وما فوق، مثل النفط الخام الجزائري والليبي.
2. نفط متوسط: درجة كثافته النوعية بين 28 و35°، مثل النفط الخام السعودي والكويتي.
3. نفط ثقيل: درجة كثافته النوعية 28° وما دون، مثل النفط الخام المصري والسوري.

كما ويستخلص من النفط الخام العديد من المنتجات النفطية المختلفة في طبيعتها أو شكلها أو قيمتها أو استعمالها. ويمكن سرد هذه المنتجات النفطية بحسب قيمتها كالآتي:[1]

1. المنتجات الخفيفة: تشمل الغاز الطبيعي، بنزين الطائرات، بنزين السيارات، كيروسين.
2. المنتجات المتوسطة: تشمل زيت الغاز، زيت الديزل، زيت التشحيم.
3. المنتجات الثقيلة: تشمل زيت الوقود، الاسفلت، الشمع.

ثالثاً: خصائص النفط وأهمية

1. خصائص النفط

من أهم الخصائص التي يتميز بها النفط نذكر ما يلي:[2]

أ. التركيبة الكيمياوية للنفط فريدة من نوعها بحيث اندماج الهيدروجين والكربون يعطيه خواص لا توجد غيره من المواد، وهذا الدمج يتم وفق ظروف الطبيعة وقد حاول الإنسان التقليد في هذا المجال ولكن التكاليف كانت باهظة جداً وحالت دون ذلك.

ب. زيادة نسبة الكبريت في الزيت الخام تؤدي إلى التأثير سلباً على نوعيته وجودته وتخفيض سعره لأنه يلوث الهواء عند احتراقه.

ت. يعد مصدراً رئيسياً للطاقة خصوصاً لاعتماد التطور التكنولوجي المعاصر له.

ث. تتموقع أغلبية المنابع والآبار النفطية في الدول النامية.

ج. الصناعة النفطية من الصناعات العملاقة التي تحتوي على درجة مخاطر عالية وتمويل ضخم وتتميز بالتعقيد في مختلف مراحلها.

---

(1) حياة عناب، **انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية**. مرجع سابق، ص13.

(2) إيمان زيغة؛ نصر الدين عثامنية. **آفاق التنويع الإقتصادي في ظل انخفاض أسعار النفط**، دراسة حالة الجزائر. مرجع سابق، ص 12.

ح. تكلفة إنتاج النفط منخفضة مقارنة بتكاليف إنتاج الطاقات البديلة الأخرى (الشمسية مثلاً).

2. أهمية النفط

منذ اكتشاف النفط العام 1859، لا يزال حتى الآن، أحد أهم أسباب الصراع في العالم، ولا يزال حتى اليوم يشكل العصب الرئيس للطاقة، وحتى عندما ارتفعت أسعار النفط عقب حرب أكتوبر 1973، وشعرت الدول الصناعية الكبرى وبخاصة في أوروبا وأميركا بإمكانية تحكُّم الدول المنتجة بالأسعار أو في ربط ذلك بالمواقف السياسية، حاولت الدوائر العلمية في تلك الدول أن تبحث عن بديل للبترول بأسعار معقولة، مروّجة بأن ذلك ممكن ومُتاح، ولكن مع الوقت اكتشف الجميع أن تلك لم تكن إلاّ خدعة إعلامية.[1]

إنّ اكتشاف النفط شكَّل في حد ذاته حافزًا علميًا مهمًا لتسهيل المزيد من الاختراعات، ويمكن القول: إن الطائرة والصاروخ والأقمار الصناعية، وغيرها من الآلات المتقدمة لم تكن لترى النور من دون النفط. وعليه فقد ظل النفط أقل كلفةً، وأفضل مصدر معروف للطاقة حتى الآن، وكان من الطبيعي أن تحاول الدول الصناعية الكبرى السيطرة على منابع النفط بصورة أو بأخرى، والتأثير بكل الوسائل على المنتجين، وقد دخل المعادلة منذ ذلك الوقت ما يسمى بالدم مقابل النفط، أي استعداد تلك الدول لنشر جيوشها وخوض الحروب من أجل تحقيق تدفق آمن ورخيص لهذه المّادة الحيويّة.[2]

ولا بد من القول في هذا السياق المتصل بالبعد الجيوسياسي، أنّ منطقة الشرق الأوسط هي منطقة متخمة بالأزمات القابل كل منها للاشتعال في أي لحظة، وما يجمع هذه الأزمات، وخصوصاً في الرقعة الممتدة بين شرق المتوسط والخليج، هو ارتباطها بالصراع الأميركي– الإيراني، الذي يختزل تناقضاً بين مشروعين لمستقبل المنطقة وهويتين مختلفتين لها. فأصبح هذا الصراع والتناقض هما المحرّك الأول

---

[1] شفيق المصري، "**الأمن النفطي: الهاجس الأكبر في المنطقة**"، مجلة الاقتصاد والأعمال، عدد أيّار 2013، بيروت. ص 22.

[2] عبد الحي زلوم. **مستقبل البترول العربي في كازينو العولمة**. المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2014، الطبعة الأولى. بيروت. ص 20.

للتفاعلات السياسية، وهذا ما يجعل شبح الحرب مخيمًا في سماء هذه المنطقة، بعد أن كان الصراع العربي– الإسرائيلي مصدر توترها الوحيد ثم الرئيسي لعدة عقود.[1]

رابعاً: التوزيع الجغرافي للنفط

الاحتياطي النفطي هو حجم الزيت الخام والغاز الطبيعي وما لم يتم استخراجها من باطن الأرض. أما المخزون النفطي فهو الكميات المخزونة من النفط لتحقيق أهداف تجارية، مثل الحصول على مستويات أعلى من الأرباح، والمضاربة بالنفط، وهو ما يسمى بالمخزون التجاري. أما المخزون الاستراتيجي فهو الكميات المخزونة لتحقيق أهداف متعلقة بتأمين وحماية الدولة من التقلبات التي قد تحدث في الإمدادات النفطية بالإضافة إلى محاولة التأثير من جانب الدول المستهلكة على ظروف عرض وطلب النفط لخفض سعره.[2]

هنالك عدة مناطق في العالم تساهم بما تملكه من احتياطات نفطية في الإنتاج النفطي العالمي وهي:

1. الولايات المتحدة الأميركية: اكتشف أول بئر في الولايات المتحدة الأميركية عام 1806م في أثناء البحث عن الماء، ثم عرف الأميركيون أن الزيت الناتج قابل للاشتعال والاستخدام في الطاقة، وحفرت أول بئر لاستخراج زيت البترول في مدينة نيتوسفيل بولاية بنسلافانيا سنة 1859 وزاد الإنتاج الأميركي من النفط بمعدل بطيء حتى بلغ نحو ألفي برميل/يوم.[3]
2. منطقة الشرق الأوسط: من أكثر المناطق إنتاجاً للبترول. ويتميز بترول المنطقة بخصائص تجعله يختلف عن بترول المناطق الأخرى من العالم، فالنفط في تلك المنطقة يمتاز بانخفاض تكاليف

---

[1] نبيل سرور. **الصراع على النفط والغاز وأهمية منطقة الشرق الأوسط الاستراتيجية**. مجلة الدفاع اللبنانية. العدد 96، نيسان 2016. بيروت. ص 4.

[2] عثمان الخويطر. **خواطر نفطية: خوفنا ليس من الاستغناء بل من النضوب**. العبيكان للنشر، الجزء الأول، الرياض، 2018، ص 297.

[3] مهدي أحمد رشيد. **جغرافيا النفط**. الجندارية للنشر والتوزيع، الأردن عمان، الطبعة الأولى، 2015، ص8.

إنتاجه، وطول فترة احتياطاته. وتساهم الدول العربية بالنسبة الأكبر في إنتاج المنطقة، وتعتمد معظم الدول الغربيه على بترول المنطقة خاصة الولايات المتحدة، واليابان، ودول أوروبا الغربية.

بالإضافة إلى دول صناعية أخرى مثل المكسيك، تليها بريطانيا، ثم الصين، ثم كندا والدول الأعضاء في منظمة الأوبك التي تتكون من الدول العربية المنتجة للنفط، ودول غير عربية أخرى أهمها فنزويلا[1].

خامساً: صناعة النفط وتجارته

1. تعريف الصناعة النفطية:

الصناعة النفطية هي "مجموعة النشاطات أو العمليات الإنتاجية ذات الطابع الفني والتكنولوجي والتنظيمي الإداري المتعلق بإستغلال المادة النفطية أو المورد النفطي". [2]

ويقصد بها "مجموعة النشاطات أو الفعاليات أو العمليات الصناعية المتعلقة باستغلال الثروة النفطية، سواء بإيجادها خاماً وتحويل ذلك إلى منتجات سلعية صالحة للاستعمال المباشر أو غير المباشر من قبل الإنسان".[3]

2. مراحل الصناعة النفطية:

تتكون صناعة النفط من أربع مراحل أساسية:[4]

أ. مرحلة الاستكشاف والإنتاج: حيث تقوم الشركات النفطية باستكشاف مكامن النفط والغاز الباطنية وإنتاج النفط والغاز المكتشف باستخدام الأبار المحفورة التي من خلالها يتم إخراج النفط والغاز والماء من المكمن إلى سطح الأرض وفصلها عن بعضها.

---

[1] نبيل سرور. **الصراع على النفط والغاز وأهمية منطقة الشرق الأوسط الاستراتيجية.** مرجع سابق، ص3.

[2] أمال رحمان؛ محمد التهاني طواهر. **تأثير النفط على البيئة خلال مرحلة النقل- حالة الجزائر،** مجلة الباحث، العدد 12، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، الجزائر، 2013، ص19.

[3] أميرة إدريس. **تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية.** دراسة قياسية على الإقتصاد الجزائري (1980-2014)، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود مالية أو بنوك، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2016، ص 124.

[4] حسين القاضي؛ سمير الريشاني. **محاسبة البترول.** دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2010، ص23.

ب. معالجة المواد الهيدروكربونية: من خلالها تقوم مصافي النفط الخام ومحطات معالجة الغاز بفصل ومعالجة السوائل الهيدروكربونية والغازات ضمن منتجات متنوعة قابلة للتسويق.

ت. النقل والتوزيع والتخزين: يتم تحريك النفط من مناطق البئر المنتج إلى مصافي النفط الخام ومحطات معالجة الغاز، ويحرك النفط الخام عبر خط الأنابيب أو السفن أو الصهاريج، ويتم نقل الغاز الطبيعي والمنتجات المكررة بشكل مشابه بعدة أشكال إلى نقاط التوزيع.

ث. البيع بالمفرق أو التسويق: والتي تسوق بشكل نهائي وبأشكال متعددة المنتجات المتكررة، وسوائل الغاز الطبيعي للمستهلكين المتنوعين كالمحطات.

3. الفاعلون في السوق النفطية:

يمكن تحديد الأطراف الفاعلة الرئيسية في صناعة النفط العالمية على النحو التالي:

أ. الشركات العالمية للنفط: شهدت السوق النفطية العالمية مراحل مختلفة لسيطرة عدد محدود من الشركات الكبرى على جانب كبير منها، فبين 1928 و1934 تم تحت قيادة الشركات الكبرى الثلاث (ستاندارد جرسى "اكسون الأن" و شل وBP) إبرام عدة اتفاقيات بقصد تأييد سيطرتها على صناعة النفط والحد من المنافسة بينها وهو ما عرف ب (الكارتال cartel) العالمي القديم، وخلال عقدي الثلاثينيات والأربعينات إزداد عدد أعضاء الكارتال بظهور النمط السباعي للسيطرة على نفط الشرق الأوسط، مكوناً ما عرف بالشقيقات السبع وهي (ستاندارد جرسى standard jersey، شل shell، البريطانية BP، تكساسو Texaco، موبيل Mobil، ستاندارد كاليفورنيا، جلف Gulf) وأضيف إليها كشركة كبرى منذ أواخر عقد الخمسينات الشركة الفرنسية للنفط CEF و نتيجة لتعدد الدول التي تعمل بها بعض تلك الشركات فإنها تدخل في نطاق الشركات المتعددة الجنسيات وتعتبر الشركة النفطية العالمية من أقدم الشركات المتعددة الجنسيات.[1]

وفي الآونة الأخيرة اتجهت الشركات النفطية العالمية الكبرى إلى الاندماج بحيث انخفض عددها إلى خمس شركات كبرى بعد أن ابتلع عدد منها عدد من الشركات الصغرى وصارت تعرف ب "الشقيقات

---

[1] قصي عبد الكريم إبراهيم. **أهمية النفط في الإقتصاد والتجارة الدولية– النفط السوري آنموذجاً**، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2010، ص71.

الخمس" أو العمالقة الكبار وهذه الشركات الخمس هي: BP– Amoco/shell, Exxon Mobil/ chevron Texaco/ total Fina Elf.[1]

ب. منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك": تأسست في المؤتمر الذي عقد في بغداد خلال 10–14 ديسمبر 1960 بمبادرة من الدول الخمس الأساسية المنتجة للنفط وهي: المملكة العربية السعودية، إيران، العراق، الكويت، فنزويلا. وكان السبب الأساسي لهذه المبادرة هو ضعف الدول المنتجة والمصدرة للنفط خلال فترة الخمسينات من القرن الماضي والتكتل لمواجهة احتكار شركات النفط الكبرى التي تسيطر على المعروض النفطي وبذلك أصبحت الأوبك أهم منظمة أنشئت من قبل الدول النامية لرعاية مصالحها وتتلخص أهداف منظمة الأوبك في سعيها:[2]

- التنسيق لتوحيد السياسات النفطية بين الدول المنتجة.
- العمل على ضمان أسعار عادلة ومستقرة للدول المنتجة.
- تأمين إمدادات نفطية للدول المستهلكة كافة.
- تحقيق عائد مناسب على رؤوس الأموال المستثمرة في الصناعة النفطية.

ت. وكالة الطاقة الدولية: أنشئت منظمة الطاقة الدولية سنة 1974 كردة فعل على سيطرة أوبك على سوق النفط للفترة 1970–1974 من أجل إحداث تغييرات هيكلية في صناعة النفط لصالح الدول المستهلكة ولتحقيق هدفها اتبعت استراتيجية تلخص في:[3]

- ترشيد استهلاك الطاقة من أجل تخفيض الطلب على النفط وتعليل استيراده وتشجيع مصادر الطاقة البديلة وتخفيف الطلب على النفط وتعليل استيراده وتشجيع مصادر الطاقة البديلة وتخفيف التعاون بين الدول الأعضاء من خلال السماح برفع الأسعار النفطية للحد من الاستهلاك.

---

[1] Victor David G., "**Global Energy Assessment: Toward a Sustainable Future**", Global Energy Assessment Writing Team, vol: 22, N°4, 2008, p372.

[2] أمينة مخلفي. **مدخل إلى الاقتصاد البترولي (اقتصاد النفط).** بحث ليسانس، جامعة قاصدي مرباح–ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2014. ص 3.

[3] خميسة عقابي. **النفط في العاقات الأميركية العربية لدراسة حالة الجزائر (1990–2014)**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2015، ص 65.

- زيادة المخزون الاستراتيجي من النفط والمراجعة السنوية لسياسات الطاقة.

سادساً: محددات سوق النفط

يمكن تحديد المحددات الرئيسية للسوق النفطية العالمية في العناصر التالية:

1. الطلب العالمي: يتحدد بالامكانيات الإنتاجية المتاحة في الحقول في وقت معين وبسياسة الدولة المستهلكة للنفط ومدى حاجتها إلى النفط لمواجهة استهلاكها المحلي أو لتصديره وتحقيقاً لمورد نقدي يلبي احتياجاتها المالية أو للاحتفاظ به لمواجهة إحتياجات المستقبل.[1]
2. العرض العالمي: ويعتمد على عدة عوامل أهمها حجم الاحتياطي المؤكد، سعر النفط وعلاقته بالمصادر الأخرى البديلة، وعلى السياسات الحكومية المتعلقة بالضرائب وأنظمة الاستثمار لإنتاج النفط وبدائله، ويعتمد أيضاً على ظروف الإنتاج والتطور التقني والإستقرار السياسي في مناطق الإنتاج.[2]
3. المخزون التجاري والاستراتيجي: يتغير هذا المخزون بالزيادة أو النقصان اعتماداً على السلوك التجاري للشركات وعلى أنماط الطلب الموسمي، ويوجد حوالي نصف المخزون التجاري للدول الصناعية في الولايات المتحدة الذي يعتبر مؤشراً هاماً للصناعة وللسوق العالمية. [3]
4. أسعار النفط: ويتحدد سعر برميل النفط في البورصات العالمية لا سيما WTI وBrent وتسجل أسعار النفط بالدولار الأميركي للبرميل الواحد من النفط، حيث يتفاوت سعر البرميل وفق نوعيته أو درجته، ويتصدر النفط الخفيف الحلو قائمة الوقود الأغلى ثمناً في أسواق النفط العالمي. [4]

---

[1] محمد بوذيان؛ عبد المجيد لخديمي. **تغيرات سعر النفط والإستقرار النقدي في الجزائر: دراسة تحليلية وقياسية.** مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، العدد 2، 2012، ص 186.

[2] **تطور السوق البترولية العالمية وتأثيراتها على الاقتصادية العربية،** التقرير العربي الموحد لصندوق النقد الدولي، صندوق النقد العربي، 2011. ص 189.

[3] محمد بوذيان؛ عبد المجيد لخديمي. **تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي في الجزائر،** مرجع سابق. ص187.

[4] معهد الدراسات المصرفية، **الذهب الأسود.** السلسلة الخامسة، العدد 6، الكويت، 2013. ص3.

المطلب الثاني: مدخل إلى الطاقة البديلة

لم يمض قرن واحد على دخول العالم عصر النفط، حتى هب الكثير ينبّه إلى أن عصر النفط يقترب من نهايته، ولا بد من البحث عن مصادر بديلة، سيما وأن التطور الارتقائي لمصادر الطاقة أدى إلى تكوين قناعة عامة أن العلم والتكنولوجيا لا بد وأن يجدا مصادر جديدة للطاقة، وأنهما لن يعتمدا وسيلة لتقديم حل للأزمات التي قد يواجهها الإنسان. وقد بدأ الحديث عن طاقة الاندماج النووي كحل لأزمة الطاقة وذلك يتطلب خلق شموس صغيرة الحجم جدا على الأرض لحل أزمة الطاقة.

الفرع الأول: تعريف، أهمية، ومميزات الطاقة البديلة

يواجه العالم حقائق لا مهرب منها وهي ضرورة البحث عن حلول بديلة للتقليل من الاعتماد على المصادر الأحفورية للطاقة إلى الاعتماد على مصادر أكثر ديمومة وأقل تلوّثا للبيئة بدءا بالطاقة الهوائية، فالطاقة الحرارية في البحار والمحيطات، فطاقة المد والجزر، ثم الطاقة الحرارية في باطن الأرض، إلى المخلفات الحيوية، ومحاصل الطاقة وإلى الهيدروجين باعتباره وقودا مستقبليا.

أولاً: تعريف الطاقة البديلة

إن كل كائن حي مستهلك للطاقة، أي إنه يحصل على الطاقة إما من ضوء الشمس كالنباتات وإما من الغذاء الضروري للبقاء على قيد الحياة. وهي بالتالي العنصر الأساسي للتداول في الأنظمة البيئية عن طريق دورات أو شبكات الغذاء. فهي تنتقل من النبات الى الحيوان، وهكذا توصف بأن "الطبيعة كلها تشارك باستمرار في تدوير وإعادة تدوير المادة والطاقة". والطبيعة يحكمها مبدأ ثابت وهو التوازن بين الطاقة المتوافرة والطاقة المستهلكة في الأنظمة الحية. [1]

وتعتبر الطاقة إحدى المقومات الرئيسية للمجتمعات، وتحتاج إليها قطاعات المجتمع كافة، حيث يتم استخدامها في تشغيل كل حركة يقوم بها الإنسان وتحتاج إلى استهلاك نوع من أنواع الطاقة. والطاقة توجد على عدة أنواع، ويمكن أن تكون الطاقة مخزونة في مادة كالوقود الأحفوري (النفط والفحم والغاز)

---

[1] ريتشارد هاينبرغ، **سراب النفط**، ترجمة إنطوان عبد الله، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2005، ص 28.

وهو وقود يتم استعماله لإنتاج الطاقة الأحفورية، ويستخرج هذا الوقود من المواد الأحفورية كالفحم الحجري، الفحم النفطي الأسود، الغاز الطبيعي ومن البترول.[1]

وسميت هذه الطاقة بالبديلة لأنها بديلة للوقود الأحفوري وتسمى أيضاً الطاقة المتجددة لأنها تعتمد على مصادر طبيعية متجددة لا يمكن أن تنفذ مثل طاقة الرياح والطاقة الشمسية والطاقة الناتجة من مساقط المياه والمد والجزر والحرارة الناتجة من باطن الأرض وما إلى ذلك من مصادر متجددة وطبيعية. وتتميز هذه الطاقة بأنها لا تنقص ولا تنتهي مع مرور الزمن وهي طاقة نظيفة وآمنة وهادئة عكس الطاقة غير المتجددة تماماً.[2]

وتعرّف وكالة الطاقة الدولية IEA* الطاقات المتجددة كما يلي: "تتشكل الطاقات المتجددة من مصادر الطاقة الناتجة عن مسارات الطبيعة التلقائية كأشعة الشمس والرياح التي تتجدد في الطبيعة بوتيرة أعلى من وتيرة استهلاكها".[3]

كما وعرف برنامج الأمم المتحدة لحماية البيئة الطاقة المتجددة بأنها:"عبارة عن طاقة لا يكون مصدرها مخزوناً أو ثابتاً أو محدوداً في الطبيعة، تتجدد بصفة دورية أسرع من وتيرة استهلاكها وتظهر في خمس أشكال هي: الكتلة الحيوية، أشعة الشمس، الرياح، الطاقة الكهرومائية، طاقة باطن الأرض"[4].

---

[1] رائد خضر سلمان الفهداوي. **محاضرات في الطاقات المتجددة**. جامعة الأنبار، كلية التربية للعلوم الصرفة، بغداد، 2016، ص3.

[2] مصطفى يوسف كافي، **اقتصاديات الموارد والبيئة**، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2017، ص 167.

* الوكالة الدولية للطاقة هي منظمة دولية تعمل في مجال البحث وتطوير وتسويق تقنية الطاقة واستخداماتها. كما تمتلك المنظمة رصيدا استراتيجيا من النفط يمكنها بواسطته التدخل في السوق. تشكلت المنظمة عام 1973 من 16 دولة صناعية بغرض التصرف الجماعي لمواجهة أزمة النفط.

[3] بو زيد سفيان؛ محمد عيسى محمد محمود. **آليات تطوير وتنمية إستغلال الطاقات المتجددة في الجزائر**. مجلة المالية للأسواق، المجلد 3، العدد6، الجزائر، 2017. ص116.

[4] احمد صلاح محمد طه، وآخرون، **الطاقة المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في ضوء التجارب الدولية دراسة حالة "مصر"**، المرجع الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادة والسياسية، 2018. راجع الموقع الإلكتروني لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة http://www.democraticac.de/ تاريخ الدخول (2019/5/3).

إذن الطاقات المتجددة هي تلك الطاقات التي تتميز بصفة التجدد، أي أن هذه الطاقة تتجدد تلقائياً في الطبيعة بوتيرة تساوي أو أكبر من وتيرة استهلاكها، وتتمثل الطاقات المتجددة أساساً في الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الكهرومائية[1].

ثانياً: مميزات الطاقة البديلة

توجد مجموعة من المميزات التي تتمتع بها الطاقة البديلة، وتجعلها مصدراً مهماً ومميزاً للطاقة نذكر منها ما يلي:[2]

1. توجد بشكل جيد في أنحاء العالم كافة.
2. تعد صديقة للبيئة ونظيفة.
3. تساعد على خلق فرص عمل جديدة.
4. يسهل استخدامها بالاعتماد على تقنيات وآليات بسيطة وتمتاز بأنها طاقة اقتصادية جداً.
5. توجد بشكل دائم، وتكون قابلة للتجدد مرة أخرى.
6. تساعد على التخفيف من أضرار الانبعاثات الغازية والحرارية.
7. تعد عاملاً مهماً في التنمية البيئية والاجتماعية، والمجالات كافة.
8. تمنع هطول الأمطار الحمضية الضارة وتحد من تجمع النفايات بكل أشكالها.
9. تخلي المزروعات من الملوثات الكيميائية، وبالتالي ترفع الإنتاجية الزراعية.
10. تستخدم تقنيات غير معقدة، ويمكن تصنيعها محلياً في الدول النامية.

---

[1] Andexer Thomas, **A Hypothetical Enhanced Renewable Energy Utilisation (EREU) Model for Electricity Generation in Thailand,** Der Deutschen Bibliothek, Norderstedt Germany, Berlin, 2008, p 16.

[2] أحمد إبراهيم عبد العال حسن. **الطاقة المتجددة والبديلة كمدخل للحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.** ورقة بحثية مقدمة في المؤتمر العلمي الخامس لكلية الحقوق، جامعة طنطا، القاهرة، إبريل 2018، ص 8.

ثالثاً: أهمية الطاقة البديلة

تشكل الطاقة البديلة مصدر من المصادر الرئيسية للطاقة العالمية خارج الطاقة الأحفورية، وهناك اهتمام عالمي كبير بهذين المصدرين كمصادر مستقبلية للطاقة، بحيث تكون بديلاً للطاقة الأحفورية والتي تسعى عديد من الدول وخاصة الصناعية منها إستبدالها بهذه المصادر الجديدة، إذ يعتبر الدافع الرئيسي الأول للإهتمام بموضوع الطاقات المتجددة هو الدافع البيئي. حيث من أهم التأثيرات البيئية المرتبطة بإستخدامات الطاقة ما يعرف بظاهرة الإحتباس الحراري، وعلى العكس من ذلك فلاستخدام الطاقة المتجددة أثر معروف في حماية البيئة نتيجة لما تحققه من خفض انبعاثات تلك الغازات ومنها التلوث البيئي.[1]

الفرع الثاني: المصادر المتجددة البديلة للطاقة

يعد الاعتماد على الوقود الأحفوري مشكلة، لأنه مورد محدود، أي سينفذ في نهاية المطاف، وسيصبح مكلفا نتيجة لندرته، بالإضافة إلى تسببه في تلوث التربة والماء والهواء. ولهذا يجري البحث عن موارد بديلة تعد بدائل أنظف من الوقود الأحفوري. وهذا ما يعرف باسم الطاقة البديلة المتجددة "**sustainable energy**".

وهناك مصادر متعددة للطاقة البديلة يمكن اللجوء إليها للوصول إلى بيئة أنظف وإلى طاقة لا تكلف كثيرا على المدى البعيد وحتى القريب. ومنها:

أولاً: الطاقة الشمسية

هي أولى الطاقات المتجددة والبديلة للنفط والغاز، لما تمتاز به من خصائص تميزها عن الطاقات المتجددة الأخرى. ولهذا نجد العديد من الدول تبذل جهوداً كبيرة عن طريق البحوث العلمية لتطوير طرق استغلالها كطاقة بديلة عن النفط والغاز. فالطاقة الشمسية هي ناتج التفاعلات النووية التي تحدث في

---

[1] سعد جدي. **الطاقة المتجددة كمصدر لدخل في ظل الصدمات النفطية– حالة الجزائر**. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي، جامعة محمد بو ضياف، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارة، الجزائر، 2017، ص 22.

الشمس، وتصل طاقاتها الحرارية إلى الأرض على صورة طاقة إشعاعية مكونة من الأشعة فوق البنفسجية– التي يتم حجب كمية كبيرة منها بواسطة الغلاف الجوي والأشعة المرئية والأشعة تحت الحمراء.[1]

يصل إلى سطح الأرض حوالي نصف كمية الطاقة الشمسية القادمة إليه من الشمس، ويستقبل كوكب الأرض 174 بيتاواط* من الاشاعات الشمسية القادمة إليه عند طبقة الغلاف الجوي العليا. وينعكس ما يقارب من 30% من الإشعاعات العائدة إلى الفضاء، بينما يمتص الباقي من المحيطات والسحب والكتل الأرضية، ويحصل إجمالي هذه الطاقة الممتصة 3.850.000 كونتليون جول* في العالم[2].

ولقد تحولت الطاقة الشمسية فجأة في السبعينيات من الفضول العلمي إلى حركة ثقافية حيث اعتبرها المناضلون الاجتماعيون بديلا رمزيا للوقود. وفي عام 1973 أي قبل أزمة البترول بشهور، عقد مؤتمر اليونسكو في باريس بعنوان "الشمس في خدمة الإنسان" حضره 800 عالم، من 60 دولة.[3]

تستخدم الطاقة الشمسية مباشرة في العديد من التطبيقات منها التدفئة وإضاءة المباني وتسخين المياه وإنتاج البخار. كما تستخدم أيضاً في تحلية وضخ المياه وتوليد الكهرباء حرارياً، وتتوقع الجهات الدولية أنه بحلول عام 2025 سوف تساهم النظم الحرارية الشمسية في توليد 130 جيغاواط عالمياً، كما أن الخلايا الشمسية تستخدم أيضاً في توليد الكهرباء مباشرة عن طريق الخلايا الفوتوفولطية، وهي تقنية تستخدم أيضاً في محطات إنتاج الكهرباء.[4]

---

[1] عمر علي شنب وآخرون. **معوقات استخدام الطاقة المتجددة في ليبيا.** المؤتمر الدولي الأول في مجال الهندسة الكيميائية والنفطية وهندسة الغاز، طرابلس الغرب، 2016، ص3.

* بيتاواط: (الرمز:PW) وهو يساوي (10^{+15})**واط.**

* كونتليون جول: عبارة عن (10^{+18}) جول وهي وحدة قياس الطاقة وأطلق عليها جول تكريمًا للعالمِ جيمس بريسكوت جول لاكتشافه العلاقة بين الشغل المبذول والطاقة الناتجة.

[2] عبد القادر هاني. **النفط وعصر القوة.** دار غيداء، عمان، 2012، ص96.

[3] محمد آيت عبد الجواد، **المباني السكنية ذاتية المداد بالطاقة المتجددة،** رسالة ماجيستير، جامعة عين شمس، القاهرة، 2004، ص، 50.

[4] مروان عبد القادر أحمد. **الطاقة المتجددة.** دار الجنادية، عمان، 2016، ص137.

ويلاحظ أن هناك بعض التبدل في التوجه العالمي تجاه المحطات الحرارية الشمسية، ويوجد العديد من مشاريعها قيد التنفيذ، أو في مراحل متقدمة من التطور (مثل المغرب واسبانيا). [1]

1. خصائص الطاقة الشمسية

تتميز الطاقة الشمسية بعدة خصائص، أهمها:[2]

أ. تعتبر الطاقة الشمسية من أكثر المصادر المتجددة المعروفة وفرة.

ب. سهولة تحويل الطاقة الشمسية إلى معظم أشكال الطاقة الأخرى.

ت. تعتبر طاقة نظيفة وغير ملوثة.

ث. اختلاف شدة الاشعاع من مكان لآخر ومن زمان لآخر، وبحسب موقع المنطقة من خط الإستواء.

2. استغلال الطاقة الشمسية

2.1. الطاقة الشمسة الحرارية:

تستخدم الطاقة الشمسية الحرارية لتوليد الطاقة من الشمس عن طريق ألواح مسطحة وبدورها تولد طاقة حرارية ذات درجة حرارة تتراوح ما بين منخفضة ومتوسطة جاهزة للاستخدام مباشرة. من أشهر تطبيقات استخدام هذه الطاقة نظم تسخين المياه بالطاقة الشمسية، أجهزة التدفئة الشمسية، وحمامات السباحة إضافة إلى أنظمة التبريد سواء في المباني السكنية والتجارية، كما تستخدم أنظمة الطاقة الشمسية المركزة عدسات أو مرايا لتركيز بقعة كبيرة من ضوء الشمس على مساحة صغيرة. بعد ذلك يتم توجيه ضوء الشمس المركز على أسطح فولتضوئية أو يتم استخدامها لتسخين سائل ناقل لمحطات توليد الطاقة التقليدية لإنتاج كهرباء.[3]

---

[1] علي رجب، **تطور الطاقات المتجددة وانعكساتها على سوق النفط العالمية والأقطار الأعضاء**، مجلة النفط والتعاون العربي (منظمة الأوبك)، عدد 127، الكويت، 2008، ص 20.

[2] راتول أحمد. **صناعات الطاقة المتجددة بألمانيا وتوجه الجزائر لمشاريع طاقة جديدة كمرحلة لتأمين إمتدادات الطاقة الأحفورية وحماية البيئة "حالة مشروع ديزرتاك"**. مطبوعات الملتقى العلمي الدولي حول سلوك المؤسسات الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية. الجزائر، 2012.

[3] هواري عبد القادر. **الكفاءة الاستخدامية لاستغلال الطاقات المتجددة في الاقتصاديات العربية**– دراسة مقارنة للمردودية الاقتصادية بين الطاقات المتجددة والطاقات غير المتجددة. أطروحة نيل شهادة دكتوراه علوم في إطار مدرسة الدكتوراه العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، 2018، الجزائر، ص 84.

توجد في الكثير من دول العالم محطات لتوليد الطاقة الكهربائية اعتماداً على الطاقة الشمسية الحرارية، والجدول (1) يوضح أهم هذه المحطات عبر العالم.

الجدول رقم 1: أهم المحطات الشمسية الحرارية في العالم وقدرتها الإنتاجية

المرتبة	إسم المحطة	البلد	الطاقة الإنتاجية
1	Lvanpah	الولايات المتحدة	377 ميغاواط
2	SEGS كاليفورنيا	الولايات المتحدة	354 ميغاواط
3	Solona	الولايات المتحدة	280 ميغاواط
4	Genesis	الولايات المتحدة	250 ميغاواط
5	Solaben	إسبانيا	200 ميغاواط
6	Solnova	إسبانيا	150 ميغاواط
7	Andasol	إسبانيا	150 ميغاواط
8	Extresol	إسبانيا	150 ميغاواط
9	Palma del Rio	إسبانيا	100 ميغاواط
10	Manchasol	إسبانيا	100 ميغاواط

المصدر: 1- REE, Rapport annuel 2012 de Electrica de Espana, Red Electrica de España.

2-Renewable energy – Medium- Term – Market Report 2013, sur https://www.iea.org/publications/freepublications/publication/2013MTRMR.pdf

من خلال الجدول/ رقم 1 نلاحظ أن أكبر هذه المحطات تقع في الولايات المتحدة الأميركية بطاقة إجمالية تفوق 1200 ميغاواط، أما أسبانيا فتعتبر رائدة في مجال الطاقة الشمسية الحرارية حيث تمتلك العديد من المحطات العاملة في هذا المجال، وتسعى لإبرام شراكات جديدة للتوسع في استغلال الطاقة الشمسية الحرارية خارج أوروبا.

2.2. الطاقة الشمسية الكهربائية:

تسمى أيضاً بالطاقة الشمسية الفوتوفولطائية (Photovoltaic)، والظاهرة الفوتوفولطائية، وهي عملية تحويل الضوء الناتج عن الشمس إلى طاقة كهربائية مباشرة باستخدام الخواص الإلكترونية لبعض المواد مثل السيليكون ومركبات أخرى، وتحويل ضوء الشمس إلى طاقة كهربائية يتم من خلال تراكيب إلكترونية تسمى الخلايا الشمسية، والخلية الشمسية هي عبارة عن وصلة تكون فيها الطبقة رقيقة ويتم

تسليط الضوء عليها لكي تولد طاقة فولتية بين طرفيها وتيار يسري في حمل خارجي، ويتم تجميع الطاقة عن طريق استخدام الخلايا التي تنتج عن الكهرباء عند تعرضها إلى طاقة مشعة كالضوء بشكل خاص، ويتم تحويل هذه الطاقة إلى مصدر للتيار المستمر. وتستخدم هذه الطاقة بدورها في مصادر الكهرباء أو يتم تحويلها إلى تيار متردد عن طريق استخدام عاكس التيار الكهربائي ثم تخزينها في بطاريات لاستخدامها لاحقاً.[1]

إن قطاع الكهرباء هو محور العديد من التعهدات بموجب اتفاق باريس: حوالي 60٪ من كل قدرة توليد الكهرباء الجديدة حتى العام 2040 في سيناريوها الرئيسي يأتي من مصادر الطاقة المتجددة، وبحلول العام 2040 تصبح غالبية مشاريع الكهرباء المتولدة من مصادر متجددة تنافسية من دون أي دعم. [2]

2.3. معوقات الطاقة الشمسية

من أهم المعوقات ما يلي:[3]

أ. سطح الأرض لا يتلقى من هذه الطاقة سوى قدر ضئيل جداً.

ب. مكلفة وصعبة للتخزين.

ت. عدم توفر الكهرباء من الطاقة الشمسية أثناء الليل أو خلال الأحوال الجوية غير المواتية.

ث. المساحات الكبيرة المطلوبة لتشييد الألواح الشمسية ومستلزماتها.

ج. صحيح أنها معدومة الانبعاثات أثناء استغلالها، إلاّ أن صناعة تجهيزاتها تصدر أكبر نسبة من الانبعاثات الكربونية.

---

[1] وكاع فرمان. **الطاقة الشمسية –دعوة لإستغلالها قبل فوات الأوان.** مجلة فلاديلفيا، جامعة فلاديلفيا، عمان، 2010، ص 63.

[2] وكالة الطاقة الدولية، **World Energy Outlook 2016**، موجز تنفيذي، 2016، ص 4.

[3] علي خليد. **مطبوعات الملتقى سلوك المؤسسات الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية.** جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2012، ص189.

ثانياً: طاقة الرياح

وهي الطاقة المتولدة من تحريك ألواح كبيرة مثبتة بأماكن مرتفعة بفعل الهواء، ويتم إنتاج الطاقة الكهربائية من الرياح بواسطة محركات أو (التوربينات) ذات ثلاثة أذرع دوارة تحمل على عمود تعمل على تحويل الطاقة الحركية للرياح إلى الطاقة الكهربائية، فعندما تمر الريح على الأذرع تخلق دفعة هواء ديناميكية تتسبب في دورانها، وهذا الدوران يشغل التوربينات فتنتج طاقة كهربائية.[1]

وتتكون الرياح نتيجة اختلاف درجة الحرارة بين سطح الحرارة واليابسة، ومرجعها الأصلي للشمس، وإتجاه الريح هو الإتجاه الجغرافي الذي تهب منه، وتقدر شدة الرياح بمقياس بوفورت Beaufort والذي صممه بحار إنجليزي في القرن التاسع عشر، وهو يعتمد على مراقبة تأثير الرياح على الأشياء العادية وبناءً على هذا الأثر تصنف الرياح، ويتدرج هذا المقياس من صفر-12 ويعبر كل مستوى للشدة عن سرعة مناظرة للرياح، وبذلك يمكن تقدير سرعة الرياح بطريقة تقريبية دون اللجوء إلى أجهزة.[2]

1. خصائص طاقة الرياح

تتميز طاقة الرياح بخصائص عدة تتمثل في أنها طاقة مجانية ونظيفة ولا تنتج عنها مواد ملوثة ولا ضارة بالبيئة.[3]

2. استعمالات طاقة الرياح

تستخدم طاقة الرياح في عدة مجالات منها:[4]

أ. تستخدم في ضخ المياه.

ب. تستخدم في طحن الحبوب.

---

[1] عبد الغني جغبالة. **أهمية الموارد الطاقوية في تحقيق التنمية المستدامة.** مذكرة ليسانس، تخصص اقتصاد وتسيير بترولي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012، الجزائر، ص29.

[2] هواري عبد القادر. **الكفاءة الاستخدامية لاستغلال الطاقات المتجددة في الاقتصاديات العربية.** مرجع سابق، ص89.

[3] عبد الغني جغبالة. **أهمية الموارد الطاقوية في تحقيق التنمية المستدامة.** مرجع سابق، ص29.

[4] رضا الداوي؛ نسيم الداوي. **الطلب على النفط وموقعه من مصادر الطاقة البديلة.** مذكرة ليسانس، معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2010، ص97.

ت. تستخدم في تسيير السفن.

ث. تستخدم في توليد الكهرباء.

3. صعوبات ومعوقات طاقة الرياح

يواجه هذا المصدر صعوبات ومعوقات عدة نلخصها فيما يلي:[1]

أ. تباين سرعة الرياح واتجاهها من وقت لآخر ومن مكان لآخر.

ب. حركة الأرض والشمس والتضاريس الجغرافية وعوامل أخرى.

ت. الكلفة المرتفعة لإنتاج الكهرباء والمقدرة بأربعة أضعاف تكاليف الكهرباء بواسطة الطاقة التقليدية.

ث. يحتاج هذا المصدر إلى مساحات واسعة، فعلى سبيل المثال يلزم ألف طاحونة هوائية قطرها مترا لإنتاج طاقة كهربائية تعادل مليون برميل من النفط الخام.

ج. أنها طاقة لا تتوفر إلا في بعض المواقع وفي عدم استقرار قوتها.

ح. صعوبة حفظ الطاقة الكهربائية التي يمكن توليدها والذي يتمثل في مشكلة التخزين.

ثالثاً: الطاقة الكهرومائية

يعود تاريخ الاعتماد على المياه كمصدر للطاقة إلى ما قبل اكتشاف الطاقة البخارية في القرن الثامن عشر حتى ذلك الوقت، كان الإنسان يستخدم مياه الأنهر في تشغيل بعض النواعير التي كانت تستعمل لإدارة مطاحن الدقيق وآلات النسيج ونشر الأخشاب، أما بعد أن دخل الإنسان عصر الكهرباء، بدأ استعمال المياه لتوليد الطاقة الكهربائية وأنشئت محطات توليد الطاقة لهذه الغاية.[2]

---

[1] أمينة مخلفي. **أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات- دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية غير منشورة، تخصص علوم اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2013، ص34.

[2] خالد قاشي. **الطاقات المتجددة ودورها في رفع التنمية المستدامة في الجزائر.** الملتقى العلمي حول: استراتيجيات الطاقة المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة- دراسة تجارب بعض الدول، الجزائر، 2018، ص5.

1. فوائد الطاقة الكهرومائية

هناك عدة فوائد للطاقة الكهرومائية أهمها:[1]

أ. إن الطاقة الكهرومائية مثل الطاقة التي تنتجها النواعير، لا يُستعمل فيها الوقود الأحفوري كي يحترق مُصدراً المواد الجزيئية والغازات المؤثرة على ظاهرة الإحتباس الحراري والمطر الحمضي.

ب. هي طاقة مجانية، بمعنى أن الوقود لا يتم شراؤه لإنتاجها، وبهذا فإن الأموال يتم صرفها في بناء وصيانة المحطة وتوزيع الطاقة على المستهلكين.

ت. هي طاقة متجددة بمرور الوقت وستبقى متوفرة حيثما كانت هناك الأنهار.

ث. الطاقة الكهرومائية، بالمقارنة مع النفط، محلية لا تعتمد على الوقود المستورد من البلدان الأخرى والذي يمكن أن يقطع من قبل واحد أو أكثر من هذه البلدان مما يجعل المستوردين عرضة للضغوط السياسية.

2. الاستخدام العالمي ومزايا الطاقة الكهرومائية

تقدر حصة الطاقة الكهرومائية بنسبة 19% من إنتاج الطاقة الكهربائية العالمية وتكمن أهميتها في أنها من مصادر الطاقة المتجددة والأقل خطراً على البيئة مقارنة بمعامل الكهرباء الحرارية التي تعمل بالوقود العضوي (فحم، نفط...) أو النووي، وبشكل عام تعتبر عملية توليد هذا النوع من الطاقة عالية المردود، إذ يصل مردودها إلى نسبة 90% وأكثر من الطاقة التشغيلية.[2]

3. معوقات الطاقة الكهرومائية

من أهم معوقات هذا النوع من مصادر الطاقة:[3]

أ. صعوبة بناء خزان اصطناعي للاحتفاظ بالماء وهذا يكلف قدرا" كبيرا" من الخبرة والمال.

ب. إنخفاض نسبة توليد الكهرباء وذلك بسبب الجفاف.

---

[1] سمير سعدون مصطفى؛ وآخرون. **الطاقة البديلة مصادرها واستخداماتها**. دار اليازوري، الطبعة الأولى، عمان، 2018، ص149.

[2] رضا الداوي؛ نسيم الداوي. **الطلب على النفط وموقعه من مصادر الطاقة البديلة**. مرجع سابق، ص89.

[3] أحمد بخوش، زرارة بطاش. **الطاقة المتجددة كبديل لقطاع النفط**. دراسة حالة بوحدة البحث التطبيقي في مجال الطاقة المتجددة ARAER– غرداية– بحث مقدم لاستكمال متطلبات شهادة الليسانس في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد وتسيير بترولي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2013، ص9.

ت. ظهور الفيضانات بسبب انهيار السدود المبنية.

ورغم أن مصادر الطاقة الهوائية والشمسية والمائية كانت معروفة للمجتمعات البشرية منذ ما قبل الثورة الصناعية مع المطاحن والنواعير الموجودة على الأنهار، إلا أنها كانت شبه منسية طوال الفترة التي كان فيها النفط الرخيص والوافر سيد أسواق الطاقة. إلا أنه منذ الصدمة النفطية عام 1973 عاد البحث عن بدائل نظيفة ومتجددة للطاقة يشكل عنوانا رئيسيا في السياسات العامة للحكومات ومراكز الأبحاث حول العالم. [1]

رابعاً: طاقة الكتلة الحيوية (الطاقة العضوية)

هي في الأساس مادة عضوية مثل المخلفات الحيوانية والخشب والمحاصيل الزراعية، وتعد هذه الطاقة هي طاقة متجددة لأنها تحول طاقة الشمس إلى طاقة مخزنة في النباتات عن طريقة التمثيل الضوئي، فوجود نباتات خضراء يؤدي إلى وجود طاقة شمسية مخزنة فيها، وبالتالي وجود طاقة الكتلة الحيوية التي يمكن أن نحصل عليها من النباتات بالطرق المختلفة. ونجد أن مصادر الكتلة الحيوية في عصرنا الحالي تتمثل في مخلفات الغابات والمخلفات الزراعية، وأخشاب الغابات، وفضلات المدن، بالإضافة إلى بعض المحاصيل التي تتم زراعتها لأجل الحصول على الطاقة منها.[2]

1. خصائص طاقة الكتلة الحيوية

من بين خصائص طاقة الكتلة الحيوية:[3]

أ. توافرها الواسع في مختلف أرجاء الكرة الأرضية.

---

[1] طوني السغبيني، **إشكالية الطاقة في القرن الواحد والعشرين**، رسالة دبلوم دراسات عليا، الجامعة اللبنانية، بيروت 2010. ص 74.

[2] محمد طالبي، محمد ساحل. **أهمية الطاقة المتجددة في حماية البيئة لأجل التنمية المستدامة– عرض تجربة ألمانيا**. مجلة الباحث العدد6، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، الجزائر، 2008.ص204.

[3] مريم بو عشير. **دور وأهمية الطاقة المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة**. مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، تخصص تحليل وإستشراف اقتصادي، جامعة منتوري قسطينة، الجزائر، 2011، ص169.

ب. احتوائها على أقل من 0.1% من الكبريت ومن 3 إلى 5% من الرماد إضافة إلى أن حجم غاز ثاني أكسيد الكربون المنطلق من الكتلة الحية عند حرقها أو معالجتها يعادل حجم المنطلق منه في عملية التركيب الضوئي، وهذا يعني أنها لا تطرح في الجو أي كمية إضافية من غاز ثاني أكسيد الكربون.

ت. تستعمل على نطاق واسع لتوليد الكهرباء والحرارة.

2. صعوبات ومعوقات طاقة الكتلة الحيوية

يعد هذا النوع من الطاقة مكلف جداً كما أنه يحتاج إلى طاقة لإنتاجه قد تعادل ما ينتج منه أو تزيد، وسيكون ذلك على حساب المحصول الزراعي للغذاء لأن 10% من احتياجات البنزين قد تكون على حساب نصف محصول الذرة، وعلى سبيل الذكر البرازيل، نظراً لاعتبارات وزيادة العمالة وزيادة الأرض الزراعية غير المستغلة فمن الصعب تعميم هذا المصدر وتوسيعه على الصعيد الإقليمي أو العالمي. وإذا أخذنا بعين الإعتبار مصادر الطاقة من الأخشاب فإن زيادته ستكون على حساب الغابات، يضاف إلى ذلك كلفة نقله وتخزينه العالمية، ولذلك يبقى هذا المصدر محدود الإمكانات ومحصوراً في بعض المناطق.[1]

خامساً: طاقة الحرارة الجوفية

لقد استخدم الإنسان النشاط الحراري الجوفي للأرض في شكل ينابيع الماء الحارة منذ عدة قرون، لكن محاولات توليد الطاقة الكهربائية عبر هذا المصدر لم يبدأ إلا في القرن العشرين، فإنتاج الكهرباء من مصادر النشاط الجوفي يمكن أن يكون مصدرا جيداً للطاقة، لكن للموقع دور مهم في ذلك، فعلى مستوى العالم لا يوجد سوى أماكن قليلة من تلك التي يمكنها إنتاج كهرباء عبر الطاقة الحرارية الجوفية.[2]

---

[1] أمينة مخلفي. **أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات**، مرجع سابق، ص 42.

[2] حمزة الجبالي. **التنمية المستدامة استغلال الموارد الطبيعية والطاقة المتجددة**. دار عالم الثقافة للنشر، عمان، 2016، ص 237.

يستفاد من إرتفاع درجة حرارة باطن الأرض حيث تكون هذه الحرارة قريبة من السطح في بعض المناطق، فتنتج عن ذلك الينابيع الحارة وكذلك الحمامات المعدنية، ففي إيسلندا مثلاً تنتشر هذه الينابيع ويستفاد منها لأغراض التدفئة والتسخين.[1]

1. استعمالات طاقة الحرارة الجوفية

تستعمل هذه الطاقة لتوليد الكهرباء، كما يمكن استعمالها في مجالات أخرى كالتدفئة المركزية والاستخدامات الزراعية والصناعية والأغراض الطبية، وتجفيف المحاصيل في صناعة الورق والنسيج.[2]

2. معوقات طاقة الحرارة الجوفية

من أهم المشاكل التي توجه هذا النوع من المصادر كالآتي:[3]

أ. خطورة التعامل مع الحرارة المتسربة بعنف على سطح البحر.

ب. تآكل المعدات والآلات المستخدمة في الحفر، للوصول إلى مكان الحرارة، لا سيما الحرارة المتولدة في صورة ماء أو بخار رطب.

ت. قلة نسبة الطاقة المستفادة منها، حيث أن نظام البئر الحراري الجوفي يمكن أن يستخرج 10% من الحرارة الموجودة في المستودع الجوفي إلى سطح الأرض، ثم تقوم المحطات الحرارية بالإستفادة من 10% من هذه الكمية، مما يعني أن نسبة الإستخدام تصل إلى 1% فقط من الحرارة الجوفية في موقع معين.

---

[1] أحمد السروري. **الملوثات الطبيعية والصناعية. المكتبة الأكاديمية**، الطبعة الأولى، القاهرة، 2011، ص104.

[2] خالد قاشي. **الطاقات المتجددة ودورها في رفع التنمية المستدامة في الجزائر**. مرجع سابق، ص5.

[3] أمينة مخلفي. **مدخل إلى الإقتصاد البترولي (اقتصاد النفط)**. مرجع سابق، ص85.

المبحث الثاني

المصادر الاحفورية الإضافية البديلة للطاقة والطلب النفطي

إن استهلاك الدول الصناعية كميات كبيرة من النفط، جعلها تبذل جهودا كبيرة للحصول على بدائل للنفط، فاتجهت نحو الطاقة النظيفة، وضخت أموالا هائلة في هذا المجال، بهدف إيجاد مصادر جديدة للطاقة، وكان وراء ذلك دوافع عديدة، منها التقليل من التلوث الناتج عن حرق المنتجات النفطية. ولكن ذلك لم يحقق تقدما، بسبب التكاليف الباهظة لهذه الطاقة النظيفة، ففي الوقت الذي تزداد فيه المخاوف من تناقص امدادات النفط، برزت بدائل احتياطات هائلة لبدائل الطاقة النفطية في العالم.

المطلب الأول: المصادر الإضافية البديلة للطاقة

يشهد العالم منذ أواخر القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين تفاقم تحديات بيئة عالمية، وندرة في بعض الموارد الطبيعية لذلك اتجهت الدول الصناعية إلى اعتماد مصادر وبدائل للطاقة، ومنها:

أولاً: الغاز الطبيعي

1. مفهوم الغاز الطبيعي:

الغاز الطبيعي هو مركب كربوني يحتوي على العناصر الرئيسية المكونة للبترول نفسها، وإذا كان البترول يوجد في حالة سائلة فإن الغاز الطبيعي يوجد على حالة غازية. والغاز الطبيعي هو خليط من الغازات القابلة للاحتراق تولد قدراً كبيراً من الطاقة.[1]

2. أهمية الغاز الطبيعي:

لقد اكتشف الغاز الطبيعي في مطلع القرن العشرين، عندما عثر عليه أول مرة في ولايتي فرجينيا ونيويورك في الولايات المتحدة الأمريكية حوالي سنة 1920. وقد بقي الغاز المنتج حتى الحرب العالمية الثانية في معظمه غازاً مرافقاً للنفط، وهو ما برر إحراقه وإهداره على النحو السائد في تلك الفترة. وذلك

---

[1] حمدي أبو النجا. **تكنولوجيا تحويل الغاز الطبيعي إلى أنواع السوائل البترولية.** المكتبة الأكاديمية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2010، ص19.

لأن أسواق الاستهلاك كانت بعيدة عن استيعاب الكميات المنتجة، كما أن وسائل نقله لم تكن متطورة. غير أن ازدياد الطلب على الطاقة بعد الحرب العالمية الثانية، وحدوث تطور تكنولوجي هائل في مجال استخدام الأنابيب كواسطة لنقل الغاز عبر شبكات واسعة، أسهم في إزدياد إنتاجه والبحث عنه، وبعدها بدأ التوجه نحو إستثمار الغاز الطبيعي بشكل واسع في جميع أرجاء العالم، وبالتالي احتل مكانة مرموقة بين مصادر الطاقة البديلة.[1]

3. استعمالات الغاز الطبيعي:

إن تعدد استعمالات واستخدامات الغاز، من الاستعمال المنزلي، الصناعي والتجاري، تأتي من تعدد مكوناته. ونذكر فيما يلي مختلف استخداماته:[2]

أ. الاستعمال المنزلي

ب. الاستعمالات التجارية

ت. الاستعمالات الصناعية: وقد كان أول استثمار صناعي للغاز المرافق في مواقع حقول النفط، حيث استخدم لإنتاج القدرة الكهربائية للمركب ولاستخلاص وتسخين النفط. ويستعمل من قبل شركات توليد الطاقة الكهربائية، كمصدر مهم في إنتاج الهيدروجين.

ومن ضمن التقنيات الواعدة حاليا هو تقنية وقود الهيدروجين الذي يستخدم لتخزين ونقل الطاقة، وعادة ما يستخدم مع الطاقة الشمسية، وأيضا مع مصادر طاقة متجددة أخرى. ويتم الحصول على الهيدروجين عن طريق التحلل الالكتروني للماء باستخدام الطاقة المتجددة كمصدر للطاقة الكهربائية، وبعدها يخزن الهيدروجين. ويمكن الحصول على الطاقة الكهربائية من مخزون الهيدروجين المخزون إما عن طريق المولدات Generator Powered–Engine أو استخدام خلايا Fuel Cells.

---

[1] داليا محمد يونس. **تقييم سياسات تصدير وتصنيع الغاز الطبيعي محلياً ومقارنته بنظرياته عالمياً**. الدار الجامعية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2011، ص44.

[2] أمينة مخلفي. **أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات– دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية**، مرجع سابق، ص 15.

إن خلايا الوقود تستعيض عن حرق الهيدروجين لإنتاج الطاقة؛ فخلايا الوقود تنتج كهرباء وطاقة، وهي عكس عملية التحلل الالكتروني (فصل الأوكسيجين عن الهيدروجين في الماء). [1]

4. تطور احتياطي وإنتاج واستهلاك الغاز الطبيعي:

تزايد الاحتياطي المؤكد من الغاز الطبيعي خلال الفترة (2000–2005) من 1.4 إلى 1.89 مليار متر مكعب سنوياً ليسجل معدل نمو سنوي 5.7% خلال تلك الفترة، ومن (2005 إلى 2010) ارتفع الاحتياطي المؤكد من 1.89 إلى 2.21 مليار متر مكعب سنوياً، بمعدل نمو سنوي بلغ 3%. ثم حدث انخفاض في حجم الاحتياطي ليسجل معدل نمو سالب قدره 4% للفترة (2010–2015) حيث وصل حجم الاحتياطي المؤكد إلى 1.8 مليار متر مكعب عام 2015.[2]

وتطور إنتاج الغاز الطبيعي بشكل ملحوظ خلال الفترة (2000–2009) ويعود ذلك إلى الأنشطة التطويرية المستمرة في حقول الغاز الطبيعي وخاصة في منطقة البحر المتوسط، حيث ارتفع الإنتاج من 21 مليار متر مكعب عام 2000 ليصل إلى 62.7 مليار متر مكعب عام 2010، وبنمو سنوي نسبته 12.9% إلاَ أنه منذ عام 2010 بدأ إنتاج الغاز الطبيعي في التراجع حيث وصل إلى 45.6 مليار متر مكعب عام 2015. ويعود التراجع في تلك الفترة إلى التناقص الطبيعي في معدلات الإنتاج في الحقول الواقعة في منطقة البحر المتوسط.[3]

أما فيما يتعلق بتطور استهلاك الغاز الطبيعي ارتفع الاستهلاك من 20 مليار متر مكعب عام 2000 ليصل إلى 52.6 مليار متر مكعب عام 2012 إلاّ أنه منذ عام 2013 انخفض إستهلاك الغاز

---

[1] طوني السغبيني، **اشكالية الطاقة في القرن الواحد والعشرين**، مرجع سابق، ص 109

[2] مرفت محمد عبد الوهاب. **الطاقة المتجددة وإمكانية مواجهة تحديات الطاقة التقليدية وتعزيز دور مصر كسوق جاذبة لتجارة الكربون**. المجلة العلمية لقطاع لكليات التجارة، جامعة الأزهر (فرع البنات)، القاهرة، العدد 17، 2017، ص 475.

[3] وائل حامد عبد المعطي. **واقع وآفاق صناعة وتجارة الغاز الطبيعي في الدول العربية**. الجزء الأول، النفط والتعاون العربي، المجلد الأربعون، العدد 150، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، 2014، ص129.

الطبيعي إلى 47.8 مليار متر مكعب عام 2015، ويعود تنامي الطلب المحلي على الغاز الطبيعي إلى التوسع في استخدام الغاز في محطات الكهرباء، والمركبات ووسائل النقل العام، والاستخدامات المنزلية.[1]

ثانياً: الفحم الحجري

1. الفحم الحجري:

يتكون من بقايا النباتات التي عاشت منذ ملايين السنين في فترة التفحيم "époque du Carbonifère" والتي امتدت من 345 مليون سنة قبل الميلاد إلى 280 مليون سنة قبل الميلاد.[2]

هو صخر أسود أو بني اللون قابل للإشتغال والإحتراق، ويعطي من جراء إحتراقه طاقة على شكل الحرارة. وتستغل هذه الأخيرة في مختلف الاستعمالات مثل تدفئة المنازل، وقود للمنشآت، وفي عمل منتجات عديدة مختلفة. ولكن الاستخدام الأساسي لهذه الحرارة هو في إنتاج الكهرباء، حيث تعتبر معامل إنتاج الطاقة الواردة من احتراق الفحم الحجري ثلثي الكهرباء المستهلكة في العالم.[3]

2. أهمية الفحم الحجري:

يمثل الفحم الحجري أكبر إحتياطي عالمي من بين مصادر الطاقة الأولية. وإن الكميات الممكن استخلاصها تمثل أربعة إلى ستة أضعاف كميات النفط والغاز بالقياس إلى وحدات الحرارة المنتجة. ويستخدم الفحم الحجري كمصدر أولي للطاقة في المراحل التجارية وتوليد الطاقة ومادة خام في بعض الصناعات البتروكيميائية. وعلى الرغم من كون الفحم، في الوقت الراهن، وإعتباره ثالث أهم مصادر الطاقة بالنسبة لأقطار الصناعة، فإن وجوده واستخدامه في البلدان النامية يعتبر محدوداً جداً.[4]

---

[1] مرفت محمد عبد الوهاب. **الطاقة المتجددة وإمكانية مواجهة تحديات الطاقة التقليدية وتعزيز دور مصر كسوق جاذبة لتجارة الكربون**. مرجع سابق. ص478.

[2]Christian Ngô, l'énergie ressources, **technologie et environnement, DUNOD,** 2002, p16.

[3] أمينة مخلفي. **أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات– دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية، مرجع سابق، ص 21.**

[4] أمينة مخلفي. **مدخل إلى الاقتصاد البترولي (اقتصاد النفط)**. مرجع سابق.، ص 66.

3. استعمالات الفحم الحجري

استخدم الفحم الحجري في الماضي من أجل الحصول على الحرارة اللازمة لصناعة منتجات كثيرة تتفاوت من صناعة الزجاج المستخدمة في صناعة الأطعمة المعلبة.

ويستعمل الفحم الحجري بكثرة في مناطق من قارتي آسيا وأوروبا خاصة في تدفئة المنازل والمباني الأخرى. أما في الولايات المتحدة، فقد حل الغاز الطبيعي والنفط محل الفحم الحجري كوقود للتدفئة. واقتصرت الاستخدامات الرئيسية للفحم الحجري على صناعة الاسمنت والورق، ومع ذلك تحولت بعض الصناعات إلى الفحم الحجري من جديد تفادياً لأسعار النفط والغاز الطبيعي المرتفعة.[1]

4. معوقات استخدام الفحم الحجري

يشكل الفحم الحجري الوقود الرئيسي لمحطات توليد الطاقة ومع ذلك نجد أن نسبة استخدام الفحم في انخفاض مستمر نتيجة لعدة أسباب رئيسية أهمها:[2]

أ. استخدام الفحم يزيد من تلوث البيئة.

ب. يتطلب استخراج الفحم نفقات مرتفعة.

ت. صعوبة نقل الفحم من المناجم إلى مناطق الاستهلاك.

ث. انخفاض قيمته الحرارية مقارنة مع النفط والغاز.

ج. الآلات الصناعية الحديثة تعتمد على النفط ولا يمكن اقتصادياً احلال الفحم كمصدر للطاقة دون تغيير الهياكل الاقتصادية للصناعة الحديثة.

5. تطور احتياطي وإنتاج واستهلاك الفحم الحجري:

يوجد أكبر احتياطي من الفحم الطبيعي في العالم في الولايات المتحدة، حيث بلغت نسبته 22% من الاحتياطي العالمي في نهاية العام 2016م، تليها مباشرة الصين بنسبة احتياطي قدرها 21% من الاحتياطي العالمي، وخلال السنوات العشر الأخيرة ظل إنتاج الفحم يرتفع لمدة ثماني سنوات بين 2006

---

[1] حاتم الرفاعي. **البترول ذروة الإنتاج وتداعيات الإنتحار**. نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، القاهرة، 2009، ص120-121

[2] يسرى محمد أبو علاء. **نظرية البترول بين التشريع والتطبيق**. دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008، ص68.

إلى 2014م، حتى وصل الإنتاج إلى 4000 مليون طن، غير أنه منذ عام 2014 وحتى 2017، كان إنتاجه ينخفض باستمرار، فبلغ في عام 2016 نحو 3656 مليون طن. وهذا يشكل انخفاضاً في الإنتاج قيمته 6.2% مقارنة بالعام الذي سبقه.[1]

أما على صعيد الاستهلاك، فقد انخفض الاستهلاك العالمي من الفحم بنسبة 1.7% ليصل إلى 3732 مليون طن بين عامي 2015 و2016. وذلك بعد أن ظل الاستهلاك العالمي من الفحم ينمو بنسبة 1.9% ما بين العامين 2005 و2015، وتجاوز عتبة 3800 طن سنوياً للمرة الأولى عام 2011، وظل فوق هذا المستوى حتى عام 2014، وقد يكون هذا الإرتفاع في الفترة الواقعة بين عامي 2011 و2014، مرتبطاً ارتباطاً كبيراً بعاملين: الأول هو الزيادة السكانية في العالم، والثاني زيادة الطلب على الطاقة بصورة عامة، وهو ما أدّى إلى ارتفاع أسعار الوقود السائل عالمياً.[2]

ثالثاً: الطاقة النووية

إن الطاقة النووية هي تلك الطاقة المستمدة من الانشطار النووي حيث تنشطر المواد الثقيلة عند قذفها بالنيوترونات ما يولد هذا الأمر سلسلة من التفاعلات تنتج عنها طاقة هائلة، ويستخدم عادة لإنتاج الطاقة النووية مادة " اليورانيوم" الذي يعتبر من أثقل المواد وأكثرها كثافة حيث يحتوي على 92 بروتون ويختلف عدد النيوترونات من بديل لآخر حيث نجد "اليورانيوم 238" و"اليورانيوم 235" و"اليورانيوم 234" وغيرها وهذه الأرقام تشير إلى عدد النيوترونات حيث لكل نوع من اليورانيوم استخدامات خاصة به. ويتم إنتاج الطاقة الكهرونووية في المحطات النووية أي تتم السيطرة على عملية "الانشطار النووي المتسلسل"، وفكرة عمل المحطات النووية لا تختلف كثيراً عن فكرة عمل المحطات التقليدية العاملة على الوقود الأحفوري، حيث أن عملية الانشطار النووي تقوم بتوليد حرارة عالية جداً وتستخدم هذه الحرارة في صنع البخار الذي يدير "التربينات" التي بدورها تنتج الطاقة الكهربائية[3].

---

[1] منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط الأوباك، تقرير الأمين العام رقم 43، 2017، ص146.

[2] منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط الأوباك، المرجع السابق، ص147.

[3] بوداح عبد الجليل؛ رحايلية سيف الدين. **الطاقة النووية بين التحديات البيئية وآفاق الكفاءة الاقتصادية: دراسة التجربة الفرنسية مع الإشارة لحالة الجزائر.** المؤتمر الدولي الثاني حول الطاقات البديلة، خيارات التحول وتحديات الإنتقال، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2014، ص 3.

1. مجالات إستعمال الطاقة النووية

تستخدم الطاقة النووية لعدة أغراض منها:[1]

أ. توليد الطاقة الكهربائية

ب. الاستخدام الصناعي

ت. الاستخدامات العسكرية

ث. الاستخدامات الطبية

ج. الاستخدامات الزراعية

2. الأثار الإيجابية والسلبية لاستخدام الطاقة النووية

هناك العديد من الايجابيات للطاقة النووية تتمثل في:[2]

أ. كمية الوقود النووي المستخدم لتوليد الطاقة النووية أقل بكثير من كمية الوقود الأحفوري المستخدم لتوليد نفس الطاقة.

ب. تعد الطاقة النووية آمنة نسبياً وذلك راجع لاستخدام أساليب أمنية متقدمة إضافة إلى الحذر الشديد في التعامل مع هذه المحطات لذلك فالخطر النووي نادر الحدوث.

ت. المادة الأولية المتمثلة في اليورانيوم متوفرة في أغلب مناطق العالم، إضافة إلى سهولة استخراجه ونقله مقارنة مع مصادر الوقود الأحفوري الأخرى ذلك من جهة، ومن جهة أخرى الاتفاقات الدولية التي تنظم تجارة اليورانيوم.

ث. تعتبر الطاقة النووية طاقة خضراء ونظيفة، حيث أن المعايير الدولية سارية المفعول تعتبر إنتاج الطاقة الكهرونووية طاقة نظيفة مقارنة مع الوقود الأحفوري، حيث لا تنتج المفاعلات النووية غاز ثاني أكسيد الكربون وغاز أكسيد الكبريت.

---

[1] اسماعيل شعبان، محمد معن ديوب، لؤي بهجت ديب، **الطاقة النووية وأثرها على اقتصاديات الدول**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات الاقتصادية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية مجلد31 العدد1، دمشق، 2009، ص ص8-9.

[2] Debbie Newman, Ben Woolgar, **Pros and Cons a Debater's Handbook,** The English Speaking union,19ed, Washington, 2014, p257

ج. حالياً التجارب في الميدان النووي تركز على عملية الانصهار النووي التي تعتمد على عنصر الهيدروجين كوقود لها، وفي حالة نجاح التجارب تجارياً وافتتاح المحطات النووية العاملة على الانصهار سوف تصبح الطاقة النووية طاقة مستديمة وتنتج أضعاف الطاقة الكهربائية المولدة من عملية الانشطار.

ومن الآثار الإيجابية أيضاً:[1]

أ. المحطات النووية لا تحتاج إلى مساحات شاسعة مقارنة مع طاقة الرياح والطاقة الشمسية مما يجعلها الخيار المثالي للدول ذات المساحة الصغيرة أو ذات الاكتظاظ السكاني الكبير.

ب. يتزايد استهلاك الكهرباء بمعدل 8% سنويا أي أن الاستهلاك العالمي يتضاعف كل عقد من الزمن، لذا تصبح الطاقة النووية من أهم بدائل توليد الكهرباء بعد الوقود الأحفوري.

ت. قلة التكلفة الإجمالية، حيث وبالرغم من ارتفاع التكلفة الرأسمالية لها إلا أن انخفاض تكلفتها التشغيلية وقدرتها على العمل لفترات طويلة يجعلها رخيصة نسبياً.

ث. تساهم الطاقة النووية في المحافظة على الاحتياطات الموجودة من الوقود الأحفوري والاستفادة منها في التصدير والحصول على العملة الصعبة، خصوصاً في الدول التي تعتمد وارداتها على البترول والغاز.

ج. يمكن الاستفادة من الطاقة النووية في مجال تحلية مياه البحر من خلال البخار الناتج عن استخدام الماء كمادة تبريد، حيث أن البخار يتم تقطيره بطرق حديثة وقليلة التكاليف بسبب "اقتصاديات الحجم.

---

[1] أحمد بن ناصر الراجحي. **الطاقة الكهرونووية كفاءة اقتصادية ومحاذير إشعاعية**. المجلة الاقتصادية السعودية، عدد 31، الرياض، 2009، ص14.

رغم الآثار الإيجابية للطاقة النووية إلا أن هناك العديد من السلبيات التي تعرقل تطور الطاقة النووية تتمثل في:[1]

أ. النفايات النووية: حيث يبلغ متوسط إنتاج المفاعل النووي التجاري حوالي 300م³ من النفايات الاشعاعية سنوياً إضافة إلى 30 طن من المواد الصلبة شديدة الاشعاع سنوياً، حيث يتم دفنها في مخازن عميقة تحت الأرض حيث تزيد خطورة ملامسة هذه النفايات للمياه الجوفية مما يشكل خطراً كبيراً على البشرية هذا من جهة، ومن جهة أخرى يستخدم اليورانيوم المستنفذ في صناعة الأسلحة وهو ما يؤثر على العالم كذلك.

ومن الآثار السلبية:[2]

أ. طول فترة إنشاء المحطات النووية (7−10) سنوات وارتفاع فترة است

ب. رداد رأس المال، مما يجعلها استثمارات عالية المخاطر من جهة، ومن جهة أخرى الأضرار البيئية التي تسببها عملية الإنجاز من غبار وتلويث للبيئة.

ت. الكوارث النووية: هي نادرة الحدوث لكن عند حصولها تسبب خللا كبيرا في النظام البيئي والبشري، حيث نجد أن كارثة "تشرنوبيل" بأوكرانيا سنة 1986 التي تعد أكبر كارثة نووية أودت بحياة أكثر من 8000 شخص نتيجة الإشعاعات المباشرة وحوالي 2.3 مليون شخص يعانون من أمراض متفاوتة الخطورة خصوصاً سرطان الغدة الدرقية، كما نجد كارثة أخرى هي كارثة "فوكوشيما" سنة 2011 نتيجة زلزال اليابان الكبير.

ث. التخوف من انتشار مادة البلوتونيوم الناتجة عن تخصيب اليورانيوم عن طريق دورة الوقود مما يسهل الحصول على القنابل الذرية، إضافة إلى التطورات الحاصلة في مجال إنتاج الطاقة الكهرونووية التي أصبحت تستخدم لأغراض عديدة، فمثلاً تطوير عملية الانصهار النووي أصبح يستخدم لإنتاج "القنبلة الهيدروجينية" والتي تعادل قوتها أضعاف القنبلة الذرية.

---

(1) أيوب أبو دية. **الطاقة النووية ما بعد فوكوشيما.** جامعة فيلادلفيا، عمان، 2011، ص17.

(2) Jim Ollhof, **nuclear energy**, Abdo Publishing Company, Washington, 2010, pp18−19.

ج. إضافة إلى أخطار أخرى متعلقة بانتشار الاشعاعات النووية عبر الهواء أو الشتاء النووي والأمطار الحمضية.

3. إنتاج الطاقة النووية:

يعود إنتاج الطاقة النووية إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث بني لأول مرة في سنة 1956 ببريطانيا مفاعلاً لتوليد الطاقة الكهربائية. وتعمل المفاعلات النووية لتوليد الكهرباء في العديد من الدول عبر العالم، وتقع معظم تلك المفاعلات في الولايات المتحدة الأميركية وغرب أوروبا، ودول آسيا المتطورة، خاصة اليابان وكوريا الجنوبية. إلاّ أن معظم المفاعلات الحديثة التي يجري بناؤها، تقع في دول آسيوية، مثل الصين وكوريا الجنوبية واليابان والهند.[1]

وقدر عدد المفاعلات قيد الإنشاء نهاية سنة 2008 ب 55 مفاعلاً في أسيا، 20 منها في الصين و6 في كوريا الجنوبية و5 في الهند و1 في كل من اليابان وإيران وباكستان. وبلغ عدد المفاعلات العاملة في العالم في نهاية سنة 2008، 437 مفاعلاً، طاقتها الإجمالية 370.187 ميغاواط كهرباء، علاوة على 55 مفاعلاً قيد الإنشاء، طاقتها الإجمالية 50.855 ميغاواطا. كما ولدت المفاعلات العاملة خلال سنة 2008 حوالي 2738 تيراواط ساعة من الكهرباء، أي ما يعادل 13.6% من إجمالي الكهرباء المولدة في العالم.[2]

رابعاً: نفط السجيل (الصخري) ورمال القار الزيتية

نفط السجيل (النفط الصخري أو الحجري) هو النفط المستخرج من طبقات الصخور الرسوبية المسامية التي تحتوي على مقادير مختلفة من الكيروجين (الكيروجين هو عبارة عن مادة عضوية غير مكتملة النضج، وفي بعض الأحيان يشبه السجيل النفطي إلى حد ما، وتكون أكثر لزوجة من النفط الخام، وتقع عموماً في أعماق ضحلة ولا تذوب في جميع المذيبات الشائعة ونتيجة لذلك يصعب استخراجها

---

[1] أمينة مخلفي، **أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات**، مرجع سابق، ص 26.

[2] منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط الأوباك، تقرير الأمين العام رقم 36، 2009، ص157.

وتكريرها تجارياً وبيئياً)، ويمكن تحويل الكيروجين إلى نفط وغاز طبيعي، من خلال طحنها ومن ثم حرقها مباشرة.[1]

يتمّ استخراج النفط الصخري بواسطة المعالجة بالهيدروجين أو التحليل الحراري للمادة النفطية الموجودة في نوعٍ محدّد من الصخور، بهدف إنتاج نفط سائل أو غازي، يمكن تنقيته ليصبح معادلًا للنفط السائل التقليدي أو الغاز الطبيعي. وتبدأ العمليّة من خلال استخراج الصخور النفطيّة من المناجم، حيث يتمّ كسرها وطحنها، قبل معالجتها بواسطة منشآت وتجهيزات تركّب في موقع الاستخراج أو في مواقع أخرى. يتمّ بعدها مزج الصخور المطحونة مع مركّبات كيميائيّة وتعريضها لحرارة عالية. تختلف طريقة المعالجة النهائيّة من موقعٍ إلى آخر وفق النوع المنوي إنتاجه. وتتراوح معدّلات إنتاج النفط الصخري ما بين 4,5% و13% من وزن الصخور المستخرجة، وذلك حسب طبيعتها ونوع العمليّة المستخدمة في التنقية والتكرير. وقد أدّى ارتفاع الأسعار العالميّة للنفط، إلى رفع أسهم النفط الصخري من حيث كلفة الاستخراج والتكرير العالية نسبيًا، والتي كانت أعلى بكثيرٍ من كلفة شراء النفط من الأسواق العالميّة بالأسعار الرائجة سابقًا بحيث أصبح استخراجه، مع التكنولوجيا الجديدة لتصفيته، مربحًا من الناحيتين الاقتصاديّة والجيوسياسيّة.[2]

تقتضي الإشارة إلى الدرجة العالية من المركّبات الكيميائيّة الملوّثة في النفط الصخري. فالكبريت والآزوت الكامنان فيه بنسب عاليةٍ يلوّثان الهواء، كما تتفاعل هذه المواد ومادة الحديد الممكن وجودها أيضًا ضمنه مع المذيبات المستعملة في الإنتاج والنقل. تزيد هذه العوامل من كلفة معالجته وتشكّل عامل ضغطٍ للحدّ من استعماله.

مع ذلك لاتزال طرائق البحث عن النفط معقدة وتتطلب إنفاقاً طائلاً، إذ بلغت هذه الطرائق تطوراً تقنياً كبيرا في إجراء المسح الزلزالي أو المغناطيسي أو الكهربائي "براً وبحراً وجوا"، إذ تقدمت هذه الطرائق من خلال استخدام الحاسبات الآلية التخصصية. إن تحركات الطبقات الأرضية وما تحدثه من

---

[1] إدوارد س. كاسيدي، بيتر ز. غروسمان. **مدخل إلى المصادر والتكنولوجيا والمجتمع**، ترجمة: صباح صديق، المنظمة العربية المترجمة، سلسلة كتب التقنيات الاستراتيجية، بيروت، 2012، ص565.

[2] **Shale Oil, the next energy revolution**. PWC, February 2013, p:1.

صدوع وأخاديد وطيات وتفاعلات تؤدي إلى اختلافات كثيرة في خصائص الصخور حتى في المناطق المتجاورة. [1]

ويعد نفط السجيل في الكثير من دول العالم واسع الانتشار، إذ قدر بحوالي 500 مليار برميل، يقع معظمه في كندا وروسيا بنسبة 34% من إجمالي الإنتاج العالمي وبواقع 174 مليار برميل في كندا، تليها روسيا ب 75 مليار برميل، ثم الولايات المتحدة ب 48مليار برميل (تقديرات عام 2010). كما وتقع أكبر إحتياطيات الرمال النفطية في غرب كندا وفنزويلا إذ تحتوي على حوالي ثلثي موارد العالم، وقد قدرت الموارد العالمية للرمال النفطية 3272 مليار برميل، في حين قدرت كمية الاحتياطي المؤكدة ب 246 مليار برميل وذلك عام 2010.[2]

أما **رمال القار** فهي الرمال النفطية والتي تسمى أيضاً بالبتومين أو التراب النفطي، ويتكون من خليط الطين 3%، والرمل 83%، والمياه 4%، والإسفلت 10%، ويُعد القار نفطا ثقيلا، ويمكن تنقيب الرمال النفطية في السطح أو يتم تعدينها في الموقع الأصلي داخل المكمن، وتقع الرمال النفطية على عمق (75 متراً) وتعد مناسبة للتعدين السطحي، وحوالي 80% من الاحتياطات يمكن استخراجها بالتعدين، أما المتبقي من الاحتياطات 20% قابلة للاسترداد بطرائق التعدين التقليدية.[3]

---

[1] عمار العبادي، **تقنيات استكشاف النفط والغاز وعوائدها الاقتصادية في منطقة الخليج العربي**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، أبو ظبي، 2012. ص 12.

[2] يحيى حمود حسن البو علي. **دور الموارد الهيدروكاربونية غير التقليدية في سوق النفط والغاز الدولية وأثرها في مجلس التعاون لدول الخليج العربي.** مجلة الاقتصادي الخليجي، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، جامعة البصرة، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، العدد 27، بغداد، 2016، 9-10.

[3] Seljom Pernille and others, **Unconventional Oil & Gaz Production**, IAE, ETSAP, Technology, brief P02, 2010, p 3.

المطلب الثاني: توفر الطاقة البديلة وعلاقتها بأسعار النفط

يوما بعد يوم تتفاقم التحديات البيئية العالمية لتصبح مشكلة عالمية حيث انصبت جهود المنظمات الدولية والإقليمية لإيجاد خيارات بديلة في مجال الطاقة المتجددة، وهنا لا يمكن اغفال دور أسعار النفط كلما ازداد الحديث عن بدائل له.

أولاً: العوامل المؤثرة في أسعار النفط

إن الأداة الرئيسية التي تملكها أوبك OPEC هي التحكم بمستويات إنتاج النفط، إما من خلال تقليصها إذا أرادت رفع الأسعار أو زيادتها إذا أرادت خفض الأسعار، على الأقل إلى حد لا يؤدي إلى إنهيار الأسعار، ومما لا شك فيه أن لأوبك دوراً كبيراً في السوق، فهي تنتج أكثر من 40% من النفط الخام في العالم، وكذلك لروسيا والولايات المتحدة دور هام في إنتاج النفط حيث أسهمت روسيا في الجهود لأوبك لرفع الأسعار، وقد بدأ الأمر في 2016 عندما قررت المنظمة «تعديل الإنتاج» عبر خفضه بمقدار 1.2 مليون برميل يومياً، وفي أعقاب ذلك إرتفعت الأسعار وبلغ سعر النفط الخام 86 دولاراً للبرميل، وكان أقل من 50 دولاراً، ولكن هذا لا يعني أن قرار أوبك وشركائها هو العامل الوحيد في تحديد سعر النفط. ويعزو ممدوح سلامة* أسباب الهبوط الحاد في أسعار النفط إلى عوامل عديدة:

1. الحرب على العراق في عام 2003، حيث أخذت أسعار النفط في الارتفاع بصورة واضحة إذ تجاوز سعر برميل النفط الخام حاجز ال 147 دولار للبرميل الواحد في عام 2008.[1].
2. فقد سعر النفط الخام أكثر من 54% من قيمته خلال الفترة (أيلول/ سبتمبر 2014)، ومن بين الأسباب التي كانت في قضية انخفاض سعر النفط الفورة في سوق النفط العالمية، نتيجة لزيادة إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة الأميركية، وزيادة إنتاج بعض أعضاء منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك" ما يتجاوز الحصص المحددة للإنتاج، وكذلك تباطؤ النمو الاقتصادي في الصين

---

* ممدوح سلامة، مستشار البنك الدولي لشؤون النفط والطاقة، وهو خبير دولي في اسعار النفط والسياسات النفطية.

[1] جواد كاظم البكري. **فخ الاقتصاد الأميركي: الأزمة المالية 2008**. مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2011، ص 38.

والإتحاد الأوروبي، وهو ما قلّل من طلب النفط، وربما يكون سبب آخر متمثل بأن تأثير حوادث سوريا والعراق وليبيا واليمن في أسعار النفط حجبه ارتفاع إنتاج النفط الصخري الأميركي. لهذا أهملته سوق النفط العالمية. وفاقم ذلك قرار أوبك الخاطئ جداً بشأن عدم خفض الإنتاج إلى مليوني برميل يومياً على الأقل لامتصاص فائض السوق.[1]

3. الإضطرابات السياسية في بعض دول "الأوبك" مثل فنزويلا ونيجيريا جعل من المستحيل عليها إنتاج كمية النفط التي تستطيع إنتاجها نظرياً.[2]
4. في عامي 2015/2014 فقد سعر النفط الخام 54% من قيمته «أما أسباب هذا الهبوط الحاد في أسعار النفط هي الوفرة في سوق النفط العالمية، نتيجة زيادة إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة وزيادة إنتاج بعض أعضاء منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك" بما يتجاوز حصص إنتاجها، وكذلك تباطؤ النمو الاقتصادي في الصين والاتحاد الأوروبي، الأمر الذي قلل الطلب على النفط».[3]
5. الضربة التي تعرضت لها إيران بعد القرار الأميركي بإعادة فرض العقوبات عليها بسبب برنامجها النووي عام 2018، حيث ساهم إحتمال خروج إيران من السوق النفطية العالمية كلياً أوجزئياً في رفع الأسعار.[4]ولكن عدداً من أكبر زبائن إيران، مثل الصين والهند واليابان حصلت على إعفاء مؤقت ويمكنها مواصلة شراء النفط الإيراني، دون أن تطالها العقوبات الأميركية. نتيجة ذلك إنخفضت بالفعل الأسعار حيث كان هناك طلب أقل من المتوقع على نفط الدول الأخرى.[5]

---

[1] ممدوح سلامة. **أسباب الهبوط الحاد في أسعار النفط الخام، فائض الإنتاج أم السياسة الدولية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2015، ص90.

[2] سعد حقي توفيق، **مستقبل تأثير النفط في العلاقات الدولية**، مجلة قضايا سياسية، المجلد/الرابع، العددان الثالث والعشرون والرابع والعشرون، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2011. ص 37.

[3] ممدوح سلامة. **أسباب الهبوط الحاد في أسعار النفط الخام**، فائض الإنتاج أم السياسة الدولية، مرجع سابق. ص 90.

[4] **العقوبات على إيران: ستة مخططات تظهر مدى تأثيرها**، موقع قناة **BBC** على شبكة الإنترنت، www.bbc.com، 2019، تاريخ الدخول (2019/12/28).

[5] **من الذي يتحكم في أسعار النفط**، موقع قناة **BBC** على شبكة الإنترنت، www.bbc.com، 2018، تاريخ الدخول (2019/6/13).

ويدل الإرتفاع في الأسعار منذ أواخر عام 2016 إلى الاتفاق بين أوبك وروسيا والآخرين (OPEC+)*، بينما كان للأوبك والسعودية الدور الأساسي في ذلك.[1]

ثانياً: تأثر الأسعار بالأحداث الاقتصادية العالمية

كان نظام التسعير للبترول يُحدد عن طريق إحتساب سعر البترول في المياه الإقليمية للولايات المتحدة، التي يُنتج البترول فيها أو بالقرب منها يُضاف الى ذلك تكاليف النقل من السواحل الأميركية الى البلدان المستورده. وعند إختفاء الولايات المتحده كمصدر لتصدير البترول أصبح الشرق الأوسط أهم مصدر لتجارة النفط الدوليه مما انعكس على هيكل الأسعار.

واتخذت طريقة السعر المعلن الذي كانت الشركات تعلنه، وهو عباره عن السعر الحسابي لكافة ما تراه الشركة واجبًا أضافته إلى الثمن الاستهلاكي النهائي زائدًا أرباحها الخيالية التي تفرضها بدءًا للعمل بذلك السعر بعد الحرب العالمية الثانية. وقد تم تسعير النفط بالدولار الاميركي، فقد برز الدولار كأداة تعامل دوليه بعد توقيع اتفاقية بريتون وودز في عام 1944، بالتالي فأي تذبذب في سعر صرف الدولار الأميركي يؤثر سلبًا أو إيجابًا على السعر الحقيقي للنفط الخام – وهو القوه الشرائية لعوائد النفط – فالزيادة في سعر صرف الدولار بالنسبة الى بقية عملات الدول الصناعية تؤدي إلى تحسن القوه الشرائية، أي كمية السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها مقابل سعر البرميل في وقت معين مقارنة بفترات أخرى.[2]

---

* اتفاق يضم 23 دولة مصدرة للنفط منها 13 دولة عضوا في منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك). جرى التوصل لهذا الاتفاق في نوفمبر 2016 بهدف خفض إنتاج البترول لتحسين أسعار النفط في الأسواق.

[1] علي مراز، **آثار انخفاض أسعار النفط على الدول المستهلكة والمنتجة**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ندوة "تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة، الدوحة، 2016، ص 69.

(2) خديجة محجوب محمد صالح، **النفط العربى كمحدد للسياسة الأمريكية فى منطقة الشرق الأوسط من الحظر النفطي ١٩٧٣ حتى حرب الخليج الثانية**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، قسم العلوم السياسية، جامعة الخرطوم، الخرطوم، 2015. ص 103.

إن إرتفاع أسعار البترول إلى مستويات قياسية غير مسبوقة في صيف 2008، بلغت أكثر من 140 دولار للبرميل ولكن بسبب الأزمة المالية حصل انخفاض حاد وبنفس السرعة إلى ما دون ال 60 دولار للبرميل أي بنسبة انخفاض تجاوزت 50% مما يؤثر على عمليات البحث والاستكشاف وبالتالي قد يؤثر على الإلتزامات الرأسمالية للبحث والإنتاج. كما انخفضت أسعار المنتجات البتروكيماوية في السوق العالمي بأنواعها كافة بنسب تتفاوت بين 40 و67% مما قد يؤثر على هذه الصناعة.[1]

خلال معظم فترات التسعينات كانت أسعار النفط الخام (المقومة بالدولار الأميركي في 2003) تتذبذب حول سعر 20 دولار أميركي للبرميل. ولم تشهد السوق النفطية تقلباً سريعاً الى خلال فترة النزاع المسلح في منطقة الشرق الأوسط في 1990–1991، وأثناء أزمة العملات الأسيوية في 1997–1998، غير أن أسعار النفط الخام أخذت ترتفع تدريجياً مع بداية الانتعاش الاقتصادي وتطبيق تخفيضات الإنتاج مع نهاية ذلك العقد، في حين لم تتضخم الضغوط الرافعة للأسعار إلاّ في الفترة بين عامي 2003–2004 ونتيجة تزايد النمو العالمي وازياد الطلب على النفط (لا سيما الصين)، إضافة إلى سلسلة الإضطرابات في المعروض النفطي، تراجعت الطاقة الإنتاجية الإضافية لدى البلدان المنتجة له مما ترتب عليه ارتفاع متوسط سعر النفط الحقيقي السنوي حتى قارب 40 دولارا للبرميل في 2004. واستمر إرتفاع متوسط سعر النفط حتى بلغ 50 دولارا للبرميل في مارس 2005.[2]

لا تزال دول مجلس التعاون تعتمد على النفط على نحو كبير؛ في عام 2018، مثل النفط ما نسبته 69% من مجموع صادراتها (تصل في الكويت إلى 94%، وفي قطر 92%، وفي السعودية 86% في السنة)، كما مثل 84 من دخول (جمع دخل) ميزانيات هذه الدول و33% من ناتجها المحلي الإجمالي، تصل في الكويت إلى 63%، صحيح أن نسبة القطاع غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي

---

[1] عبد الجواد علي. **تأثير إنتاج الطاقة على أسعار النفط**، الأهرام الإقتصادية، العدد 2083، القاهرة، ص155.

[2] **آفاق الإقتصاد العالمي**، 2005، صندوق النقد الدولي، تمت الترجمة إلى العربية التابعة للقسم العربي– الروسي، ص 175.

لدول المجلس سجلت إرتفاعاً في الأعوام القليلة الماضية، فإن نمو هذا القطاع وتوسعه لا يزالان مرتبطين إرتباطاً مباشراً ، أو غير مباشر، بالقطاع النفطي ودوره في أسعار النفط.[1]

وهذا يجعل جميع القطاعات الاقتصادية عرضة للتأثر بتعديل السياسات كما يبرر مخاطر الاستمرار في الاعتماد على النفط والغاز كمصدرين رئيسيين للدخل القومي. وهذا «يجعل الاعتماد الكبير على النفط والغاز في اقتصاديات دول المجلس وخططها التنموية رهينة التقلبات الحادة في أسعارها عالمياً، وبدا هذا جلياً مع الهبوط الشديد في أسعار النفط من مستوى يزيد على 100 دولار في صيف 2014 إلى ما دون 30 دولار في مطلع العام 2016 وانعكس هذا بوضوح في العجز الذي ظهر في ميزانيات دول مجلس التعاون واضطرار أكثرها إلى السحب من الاحتياطي، أو إصدار سندات (دين عام) لسد العجز.[2]

ويرى الخبير خالد بن راشد الخاطر «إن انخفاض أسعار النفط العالمية يعود بالدرجة الأولى إلى زيادة العرض في السوق العالمية مقابل انخفاض الطلب، وإن دول مجلس التعاون الخليجي تأثرت سلباً بالانخفاض الناجم عن ارتفاع العجز في ميزانيات هذه الدول، وإطالة أمد الإنكماش الاقتصادي».[3]

إن الصراع العنيف الذي دار بين بلدان الأوبك والبلدان المستوردة للنفط في الثمانينات بسبب الأهمية التي أصبح يحتلها النفط في عملية الإنتاج وإعادة الإنتاج، انتهى بنجاح هذه الأخيرة في السيطرة على السوق العالمية للنفط. وتحويله من سوق يتحكم فيه المصدرون إلى سوق تحت سيطرة المستوردون.

---

[1] مروان قبلان. **التنويع الاقتصادي في دول الخليج العربية،** المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، الطبيعة الأولى، بيروت، حزيران 2019، ص 37.

[2] مروان قبلان. **التنويع الاقتصادي في دول الخليج العربية،** مرجع سابق. ص 41.

[3] خالد بن راشد الخاطر، **تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون،** المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، بغداد، 2015، ص 26.

وهكذا استطاعت هذه الدول تدوير عائدات النفط لصالحها، ونتيجة هذه السيطرة كان سقوط أسعار النفط في النصف الثاني من الثمانينات بدرجات قياسية. [1]

ثالثاً: النفط والسياسة الدولية

لقد ارتبط النفط بالأزمات والصراعات السياسية من العام 1914 وأصبح المحرك الأساسي للأزمات والصراعات الدولية، وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى سجّلت أسعار النفط مستوياتٍ تصل إلى 100 دولار للبرميل، حيث تنامت الحاجة إلى تأمين مصادر الطاقة للعمليات العسكرية والإنتاج الصناعي، وأصبح النفط أحد أهم الأهداف العسكرية، وأحد المقومات الأساسية في رسم الحدود السياسية والاقتصادية.[2]

واستمر النفط كأبرز العوامل المؤثرة في السياسة الدولية حيث كان له دور جديد، كورقة ضغط في حرب تشرين الأول/ أكتوبر العام 1973 عندما استخدم العرب النفط سلاحًا للضغط على الغرب، لإجبار إسرائيل على الإنسحاب من الأراضي العربية التي احتلتها في حرب 1967، وقد أكد استخدام العرب لورقة النفط أهمية هذه السلعة ودورها في العلاقات الدولية.[3]

وتشير وثائق سريّة إلى أهمية النفط بالنسبة للدول الكبرى حيث كشفت وثيقة سرية بريطانية آنذاك عن تفكير الولايات المتحدة الجاد، حينها، في إرسال قوات محمولة جواً للسيطرة على حقول النفط الرئيسة في بعض دول الخليج خلال الحظر على صادرات النفط الذي فرضته الدول العربية. ومنذ ذلك الحين بدأت مسألة تأمين إمدادات النفط تشغل بال الدول الكبرى، ولا غرابة إذا قلنا أنّ ما لحق بالمنطقة من

---

[1] محمد حشماوي، **الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006.

[2] نبيل سرور. **الصراع على النفط والغاز وأهمية منطقة الشرق الأوسط الاستراتيجية**. مرجع سابق. ص7.

[3] عبد المنعم سعيد. **البترول والسياسة**. جريدة الشرق الأوسط، العدد 14575، الرياض، 2018.

حروب وويلات، كان أحد أهم أسبابه تأمين تدفق النفط إلى تلك الدول التي تحرك دقّة الصراعات في المنطقة.[1]

وعلى الرغم مما يشهده المجتمع الدولي اليوم من صراعات وحروب، تنخفض أسعار النفط لمستويات قياسية، وهي حالة غريبة قلما تحصل. فالتحالف الدولي ضد تنظيم "داعش" في العراق وسوريا، وانهيار الأوضاع في دول مثل اليمن وشرق أفريقيا، والأزمة في أوكرانيا، من المفترض أن يؤدي احتدام الطلب على النفط وارتفاع أسعاره، إلا أنّ الأمر كان عكس هذه التوقعات.[2]

رابعاً: أثر توفر الطاقة البديلة على الطلب النفطي

إن التحول عن النفط الخام باتجاه استخدام البديل يستوجب تغيير النمط التكنولوجي القائم (الأجهزة والمعدات) ليتلائم مع المصدر الطاقي البديل، وهذا يكلف أعباء توفير رؤوس الأموال لخلق نمط من تكنولوجيا تتلاءم مع الأجهزة والمعدات التي يجب توفيرها مع المصدر البديل.

تاريخيا، كان النفط أفضل مصدر للطاقة تنطبق عليه هذه المعايير باستثناء معياري التجدد والأثر البيئي حيث تتضح اليوم خطورة إهمالهما. ولا بد لأي مصدر بديل للطاقة أن يستوجب هذه المعايير كافة، ولو بدرجات متفاوتة والا فلا يمكن اعتباره مصدرا رئيسيا ومستداما للطاقة قادراً على استبدال إدمان المجتمعات الصناعية على النفط.[3]

تحتل منظمة الأوبك المركز الأول من بين مناطق العالم من حيث الاحتياطي والإنتاج النفطي، فيما تحتل بلدان أميركا الشمالية (الولايات المتحدة وكندا) وبلدان آسيا خارج منظمة التعاون الاقتصادي

---

[1] عبد الحي زلوم. **مستقبل البترول العربي في كازينو العولمة**. مرجع سابق، ص 25.

[2] صادق ملحم. **هبوط أسعار النفط، أسباب ونتائج**. جريدة السفير، بيروت، العدد الصادر بتاريخ 2015/12/30. www.assafir.com/archive.

[3] طوني السغبيني، **إشكالية الطاقة في القرن الواحد والعشرين**، مرجع سابق، ص 75

والتنمية OECD* المرتبة الأولى من حيث الاستهلاك العالمي من النفط الخام فضلاً عن بلدان OECD[1].

على الرغم من ميزات الغاز الطبيعي ككفاءته في توليد الحرارة وقلة ما يسببه من تلوث في البيئة، إلاّ أنه لا يتوقع له أن ينافس الطلب على النفط وخاصة في الدول النامية والي لا تمتلك البنية الأساسية للغاز الطبيعي والتي تشمل على شبكات الأنابيب الرئيسية والفرعية وغيرها من المعدات والأجهزة التي ترتبط بالتوزيع والاستهلاك وكلها تقريباً أجهزة من النوع المعمر والتي تحتاج إلى إستثمارات باهظة وتستغرق إقامتها سنوات طويلة، ولذلك سوف يحافظ النفط على موقعه المتميز من ناحية الطلب عليه في الدول النامية الساعية إلى تحقيق التنمية الصاعدة فيها[2].

وعن المعوقات التي تقف أمام تنامي الاستثمار في قطاع الطاقة البديلة، هو اعتبارات التكلفة، فمشكلة مصادر الطاقة البديلة في الوقت الحالي هي ارتفاع التكلفة المتوسطة لإنتاج وحدة الطاقة منها مقارنة بالمصادر الأحفورية، فضلاً عن بعض القيود الفنية التي تحد من توليد الكهرباء.

إلا أنه من المؤكد "بمرور الوقت، وبالمزيد من البحث والتطوير في هذا المجال سوف ترتفع كفاءة عمليات إنتاج الطاقة من المصادر المتجددة وتنخفض تكلفة إنتاجها، على سبيل المثال انخفضت تكلفة ألواح الخلايا الفوتو ضوئية حالياً بأكثر من 70% مقارنة بتكلفتها منذ عقد من الزمان."

---

* The Organization For Economic Co-operation and Development: منظمة دولية تهدف إلى التنمية الاقتصادية وإلى إنعاش التبادلات التجارية. تتكون من مجموعة من البلدان المتقدمة التي تقبل مبادئ الديمقراطية التمثيلية واقتصاد السوق الحر. أنشئت في 30 من سبتمبر سنة 1961 بعد ان حلت محل منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي OEEC التي أسست سنة 1948 للمساعدة على إدارة مشروع مارشال لإعادة إعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية. وبعد فترة تم توسيعها لتشمل عضويتها بلدان غير أوروبية.

[1] Sam Meredith, **Here Are The World's Top 10 Oil Producers.**, Nov 10 2017. www.cnbc.com. Retrieved at 12/12/2019.

[2] هاشم الشمري، عمار محمود حميد، **مستقبل الطلب على النفط في ظل تزاحم المصادر البديلة**، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد 2009، العدد 1، جامعة بابل، بغداد، 2009. ص 9.

وسوف يكون لنفط الخليج العربي وبشكل أساسي نفط (العراق والسعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة) الأهمية الكبيرة في تلبية الإحتياجات المتزايدة السنوية للطلب العالمي على النفط خلال المستقبل المنظور وتعويض الانخفاض في الإنتاج بنسبة 50% الذي سيصيب بلدان أخرى منتجة للنفط حتى عام 2020 وما بعدها[1].

خامساً: مستقبل الطلب على النفط في ظل تزاحم المصادر البديلة

في عام 1930، الرهان البترولي كان يخص فقط القوى العظمى وبعض شركاتها الخاصة والوطنية والتي كان لها أهمية كبيرة طيلة الحرب العالمية الأولى. فيما بعد الجميع، وبشكل خاص فرنسا، بعد الحرب العالمية الثانية، كانوا واعين ومتيقظين أن البترول سيكون له دورٌ كبيرٌ في الحروب. ولكن بين هذين الزمنين من التاريخ تضاعف عدد الدول ثلاث مرات، أي تقريباً تجاوز الستين دولة في عام 1945، إلى 191 دولة في عام 2005. إذن القضية البترولية تجاوزت وبشكل طبيعي الشأن السياسي الداخلي لعدد من الدول الاستعمارية والدول المتطورة، لتتحول إلى رهان جيوبوليتيكي كبير، من المستوى المحلي إلى المستوى العالمي، وذلك عن طريق زيادة الفاعلين على المستوى الدولي وزيادة التبعية المتبادلة: من جهة بين الدول المستهلكة، المنتجة والمصدرة، ومن جهة أخرى الشركات البترولية العالمية، المحلية، والشركات الخاصة الأكثر تواضعاً. في موازاة هذه التغيرات، وفي الوقت الذي فيه النظام البترولي الدولي يظهر وكأنه يتجه نحو أكبر أزمة بنيوية في تاريخه، نحن نشهد صعوداً قوياً لمتطلبات مجتمعية في العديد من الدولة المنتجة، وهي متطلبات تزيد من عوامل عدم الاستقرار والتي تهدد الوضع القائم من علاقة التعايش بين المنتجين والمستهلكين[2].

يحدد التقرير السنوي لوكالة الطاقة الدولية "IEA" في عام 2003، والذي كان عنوانه "مستقبل الطاقة على الصعيد العالمي " فإن الاستهلاك العالمي للطاقة يتوزع وفق المصدر كالتالي: 35% بترول، 21.1% غاز طبيعي، 23.3 % فحم، 11%محروقات متجددة، 6.9% طاقة نووية، 2.2%

---

[1] هاشم الشمري، عمار محمود حميد، **مستقبل الطلب على النفط في ظل تزاحم المصادر البديلة**، المرجع السابق، ص 10.

[2] فيليب سيبيل، **جيوبوليتيك البترول**، ترجمة صلاح نيوف، دار النشر الباريسية Armand Colin، 2006، ص 4.

هيدروكهربائي، 0.5% لأنواع أخرى من الطاقة ومنها الطاقة المتجددة الناتجة مثلاً عن "الشمس أو النبات...". أما "إدارة المعلومات المتعلقة بالطاقة"، وهي الجهاز المعلوماتي لوزارة الطاقة في الولايات المتحدة وفي تقريرها السنوي" الطاقة العالمية 2002 " تعتبر أن الاستهلاك العالمي للطاقة كان عليه أن يتضاعف حتى ينتقل من 9 مليار طن في عام 2001 إلى 18 مليار طن في عام 2030[1].

ووفق "وكالة الطاقة الأميركية" ستبقى حصة الهيدروكاربون، أي البترول مع الغاز، مسيطرة ويجب أن تغطي أكثر من 60 % من إحتياجات الطاقة تجارياً، مع 37% للبترول و28% للغاز. إن فائدة ومنفعة الهيدروكاربون ستزداد بسبب ظهور دول جديدة لها دور على المستوى الاقتصادي العالمي وهي متعطشة للبترول، والتي من الآن فصاعداً تهدد التوازن والاستقرار الضعيف للسوق البترولية[2].

نتائج تغيرات هذه الرؤيا الجيوبوليتيكية الجديدة للولايات المتحدة ما بعد الحرب الباردة، أصبحت ممكنة ومتعددة بعد انهيار الاتحاد السوفييتي. ولكن بالمقابل سيكون من المبكر وضع جميع النتائج الختامية دفعة واحدة. لكن ما هو مؤكد من جهة أخرى، أن الولايات المتحدة الأميركية سيكون لها امتيازات ومميزات في هذا الإقليم، بشكل مباشر أو غير مباشر[3].

---

[1] فيليب سيبيل، **جيوبوليتيك البترول**، المرجع السابق، ص 3.

[2] فيليب سيبيل، **جيوبوليتيك البترول**، المرجع السابق، ص 3-4.

[3] فاطمة عصام عبد المجيد أحمد، **أثر إنتهاء الحرب الباردة في نظرية العلاقات الدولية**، المركز الديمقراطى العربى، جامعة القاهرة، القاهرة، 2016. ص 36.

خلاصة الفصل الأول

يراهن الكثيرون أن العقود القادمة ستشهد تحولا كبيرا في إنتاج الطاقة، إذ سيتم ابتكار تقنيات جديدة مبدعة تنتج الطاقة من قبل كبريات شركات إنتاج الطاقة. وستكون مصادر هذه الطاقة، على الأرجح، الطاقات المتجددة. أما مصادر الطاقة التقليدية فمن المتوقع أن تستغل للصناعات البتروكيماوية والمنتجات العضوية.

إن أحد الطرق المتّبعة للاستفادة بأقصى صورة من مصادر الطاقة المتجددة وتقليل الحاجة إلى وسائل التخزين المكلفة، هو نظام الدمج بين مصادر الطاقة المتجددة، وأكثر تلك النظم استخداما هو طاقة الرياح والطاقة الشمسية، وهكذا بالإمكان تخطيط نظام يستفيد من هذا التغير الطبيعي للحصول على أكبر قدر ممكن من الطاقة.

وكما هو الحال بالنسبة للطاقة الشمسية وطاقة الرياح، فإن الطاقة المائية قد لعبت دوراً هاما كمصدر هام لتعزيز المصادر الأخرى. والجدير بالذكر أن هذه الطريقة مستخدمة الآن في بعض الدول لتخزين الطاقة الكهربائية المولدة من الوقود التقليدي في فترات انخفاض الاستهلاك ليتم استخدامها مرة أخرى في فترات الذروة.

وحاليا فإنه لا يمكننا التفكير بإنشاء محطة توليد كهرباء تعمل بالنفط أو الفحم بينما ذلك ممكن بالطاقة الشمسية. وبذلك سوف لن يظل المواطن في الدول المستوردة للطاقات التقليدية أسيرا لسوق النفط، خصوصا إذا ارتفع سعر النفط الخام.

إن الضرر الناتج من استخدام الوقود الأحفوري لا يشكل خطرا بيئيا فقط، بل إنه عنصر هام في تكوين الاقتصاد العالمي. فالمخزون المتبقي من الوقود الأحفوري قد يكفي 20 أو 50 سنة قادمة، وربما أكثر من ذلك، ولكنه محدود، بما في ذلك النفط الخام، وهذا الأمر يدفعنا للبحث عن مصادر أخرى للطاقة التي يمكن أن نراها متجلية بوضوح في التوجه نحو الطاقة المتجددة خلال السنوات القادمة لتحل بدلاً منها مستقبلا. وللأمانة العلمية والواقع التكنولوجي سوف نمر بفترة انتقالية تكون فيها مصادر الطاقة التقليدية والمتجددة مجتمعة مستخدمة لحين الاعتماد على الطاقة المتجددة فقط.

وحقيقة الأمر، إن العالم الآن يعي جيدا ضرورة التقليل من استخدام الطاقة التقليدية، وبدأ بوضع السياسات لدعم التحول من الاعتماد على النفط الخام، إلى الاعتماد على الطاقة المتجددة.

الفصل الثاني

الحاجات الأميركية الطاقوية والاعتماد على نفط الشرق الأوسط

لازال النفط والغاز يعدان مصدرا حيويا للطاقة بالرغم من بداية تطور موارد الطاقة البديلة، ومفهوم أمن الطاقة يعد من المفاهيم الحديثة التي تم التركيز عليها واكتسبت أهمية كبيرة في السياسة الدولية خلال الاعوام الاخيرة، إلا أن سعي المجتمعات والدول الى تأمين احتياجاتها من الطاقة أمرا ليس بحديث، وكانت ولاتزال محاولات السيطرة على مصادر الطاقة الدافع الأساسي لكثير من الصراعات بين القوى الكبرى.

وبعد حربي 1967 و1973 فيما بين الدول العربية واسرائيل زاد اهتمام الرأي العام الأميركي بشكل ملحوظ بالشرق الأوسط لأن سياسة أميركا الخارجية تركز على دوافع عديدة دائمة ومتناقضة أحيانا، بما في ذلك الدوافع الاقتصادية والعسكرية، فهي تنطلق من مصالحها أولا في صياغتها لسياستها تجاه أي دولة من الدول إذ أن علاقة أميركا بالشرق الأوسط قديمة، ومترابطة ارتباطا وثيقا بالنفط.

وفي عصر العولمة، لا زال النفط يشكل عصب الاقتصاد العالمي اذ تعتمد عليه اقتصاديات الدول الكبرى والنامية على السواء، فهو يشكل قطاعا مهما بالنسبة للدول الكبرى التي تسرف في استهلاك الوقود، كما أن النمو الاقتصادي الذي تشهده حاليا كل من الصين والهند والبرازيل والدول الناشئة يزيد من درجة اعتماد هذه الدول على النفط بوصفها مصدرا أساسيا للطاقة وقضية أمنها القومي. [1]

---

[1] عبد الرزاق بوزيدي، **التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، فرع علاقات دولية وعلاقات استراتيجية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر – بسكرة، الجزائر، 2015/2014، ص 69.

المبحث الأول

الأهمية الاستراتيجية لنفط الشرق الأوسط في السياسة الأميركية

تنطلق السياسات الأميركية من تحقيق مطالبها بغض النظر عن مصالح الآخرين بما في ذلك الدول صاحبة الشأن، والأمر نفسه بالنسبة للاستراتيجية الأميركية تجاه الشرق الأوسط، ويتمثل ذلك في اتخاذ القرار بعد تجربة جميع الخيارات والبدائل، ويعتمدون في ذلك على الدور الذي تقوم به المؤسسات الأمنية والاستخبارية ومراكز الفكر وليس الدور العسكري المباشر، وهذه المؤسسات تعمل انطلاقا من ثوابت تهدف إلى خدمة المصالح الأميركية، وهي تجيد إدارة التناقضات، وتتعامل مع الشيء وضده، وهذا هو واقع وحقيقة السياسة الأميركية، في الشرق الأوسط حيث تعتمد على تكريس التبعية لواشنطن، وخلق بيئة سياسية غير مستقرة، مع زيادة النعرات الطائفية والصراعات الإقليمية وذلك لأنها لا ترغب في وجود زعامات عربية كبيرة يمكن أن تقف حجر عثر في وجه مصالحها.

المطلب الأول: النفط في الشرق الأوسط

مما لا شك فيه أن النفط ما زال يشكل أحد أهم أسباب الصراع في العالم، مما دفع بالدول الصناعية الكبرى أن تبحث عن بديل للبترول بأسعار مقبولة، ولكن تبين لهم أن النفط ما زال أقل كلفة، وأفضل مصدر معروف للطاقة، لذا فإن الدول على استعداد لنشر جيوشها في الشرق الأوسط وخوض الحروب من أجل تحقيق تدفق آمن ورخيص لهذه المادة الحيوية.

أولاً: مصطلح الشرق الأوسط

يتّسم تعريف منطقة الشرق الأوسط بالتعقيد، وذلك لصعوبة تحديده في ظل تعدد آراء الدول ومصالحها وأبعادها الاقتصادية والسياسية.[1]

---

[1] سهرة قاسم محمد حسين. **الصعود الصيني وتأثيره على الهيمنة الأميركية في الشرق الأوسط (2001–2009)**، مكتبة جزيرة الورد، الطبعة الثانية، القاهرة، 2018، ص13.

أما سياسياً فيعرف بأنه:" هو آخر العنقود من مواليد الفكر الامبريالي الأميركي. وهو يضم بالإضافة إلى كل الدول العربية، باكستان، أفغانستان، إيران، تركيا، وفلسطين المحتلة".[1]

كما وعرّفت دراسة للأمم المتحدة أجريت عام 1975 منطقة الشرق الأوسط بأنها: "المنطقة من ليبيا غرباً حتى إيران شرقاً، ومن سوريا شمالاً حتى اليمن جنوباً "، أي نفس تعريف الوكالة بأنها: "المنطقة الممتدة من الجماهيرية العربية الليبية غرباً حتى إيران شرقاً ومن سوريا شمالاً حتى اليمن جنوباً".[2]

ثانياً: الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط

إن تنافس الدول على موارد الطاقة، لتأمين احتياجاتها من النفط والغاز والتسابق على حجز مواقع متقدمة في السوق الدولية تُدخل أهمية منطقة الشرق الأوسط في حسابات الدول، بخاصة بعد نهاية مرحلة الحرب الباردة وبروز أقطاب جدد على المسرح الدولي.[3]

من هنا تعتبر منطقة الشرق الأوسط من أهم المناطق التي تتنافس فيها الدول الكبرى في العالم نتيجة لموقعها الاستراتيجي البالغ الأهمية في العالم، ونتيجة للتنافس الدولي والنزاعات والتوترات الداخلية، مما جعلها تعاني إضطرابات وتوترات بين حين وآخر، وتنفجر فيها الحروب والنزاعات المسلحة، ويولي معظم حكومات الدول الكبرى اهتماماً كبيراً لهذه المنطقة.[4]

وقد تحوّلت منطقة الشرق الأوسط بعد انتهاء الحرب الباردة، بدلاً من أوروبا، مسرحاً زاخراً بالعلاقات الدولية المتأزمة. وكانت مخططات الصراع الدولي حافلة بتوقّعات الاجتياح السوفياتي لأوروبا

---

[1] ضحى عبد الغافر المغازي. **دورة حياة مشروع الشرق الأوسط الكبير**. الجزء الثاني، أطلس للنشر والتوزيع، القاهرة، 2018، ص675.

[2] Jan Prawitz and James F. Leonard, A. Zone, **Free of Weapons of Mass Destruction in the Middle East: (Geneva, Institute for disarmament and Research,** 1996, United Nations Unidir/96/24, sales no.6, VE.96.0.19, p63.

[3] إيلاف نوفل أحمد العكيدي. **تنافس القوى الكبرى على الموارد الأولية في الشرق الأوسط**. مؤسسة الحوار المتمدن، العدد: 4433، 2014، ص30.

[4] إيلاف نوفل أحمد العكيدي. المرجع السابق، ص 32.

الغربية، الأمر الذي كان يستوجب دفاعاً أميركياً عنها. لكن بعد سقوط جدار برلين وأطروحة هانتنغون "صدام الحضارات" وزوال الاتحاد السوفياتي، برز كلام جديد عن "مواجهة بين الحضارتين الاسلامية والغربية"، وبأن الشرق الأوسط خط التماس بين الحضارتين. وعلى الرغم من أن كثيرين لم يوافقوا على أطروحة هانتنغتون في "صدام الحضارات" وعلى رأسهم الرئيس الاميركي بيل كلينتون آنذاك، فإن هذا الفكر كان يعكس تطلّعات بعض النخب الأميركية حول هذه المنطقة التي اعتبروها بمنزلة تهديد لهم ومصدراً للموارد الأولية.[1]

ثالثاً: أسباب الاعتماد على بترول الشرق الأوسط

إن ما زاد من أهمية منطقة الشرق الأوسط هو تأثير النفط من خلال تحكمه ليس في الميدان الاقتصادي فحسب ولكن حتى في الميدان العسكري والسياسي، لهذا قال Bill Richardson وزير الطاقة الأميركية الأسبق: "إن النفط له القدرة على التحكم في صنع السياسة الخارجية والأمنية للدول لعقود عديدة."[2]

لذا نجد أن المطامع السياسية للدول الكبرى تعمل على استراتيجيات تهدف إلى السيطرة على المناطق الغنية بالنفط مهما كلّف الثمن، وبسط يدها عليها خوفاً من أن يستحوذ عليها الآخرون، لأن الاستحواذ أو السيطرة على مكامن النفط الغنية باحتياطاتها يشكل حجر الزاوية في استمرارية القوى الكبرى وهيمنة شركاتها البترولية الكبرى على الساحة العالمية وهو ما يفسر التنافس بين الشركات الأميركية والروسية في منطقة الشرق الأوسط.[3]

وتضاعفت هذه الأهمية، بعد أن أصبحت منطقة الخليج العربي والدول المطلّة عليها بمثابة الجزيرة العالمية للنفط والغاز في العالم، مما جعل الشرق الأوسط محط أنظار الدول قائدة النظام العالمي. وذلك لأن نفط الشرق الأوسط أصبح يلعب دوراً اقتصادياً مكمّلاً للاقتصاد العالمي، بمعنى أن المنطقة

---

[1] ماجد أحمد الزاملي. **مشروع الشرق الأوسط الكبير والحدود الأمنة لاسرائيل.** جريدة المثقف، العدد 4864، سيدني، 2019.

[2] Ary Kaldor and others, **Oil Wars**, England: Pluto Press, 2007, p:1.

[3] محمد ختاوي. **النفط وتأثيره في العلاقات الدولية.** دار النقاش للنشر والطباعة والتوزيع، بيروت، 2010، ص285.

أصبحت مرتبطة ارتباطاً عضوياً بالاقتصاديات العالمية ولا يمكن الاستغناء عنها بأي شكل من الأشكال حتى لو أدى ذلك إلى استخدام القوة واشعال الحرب.[1]

إضافة إلى ما تقدم، أصبحت منطقة الشرق الأوسط ميداناً تنافسياً بين الدول على استثمار موارد بترولية والسعي لكسب امتيازات الاستغلال في أرضه، وقد نشطت أعمال البحث على البترول في الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الأولى وكان هذا النشاط الجديد من نصيب الولايات المتحدة الأميركية، ولقد حصلت امتيازات البحث عن البترول في العديد من الدول: البحرين 1931، مصر 1937، السعودية.[2]

ورغم عدم انكار أهمية الشرق الأوسط التي إزدادت بعد اكتشاف النفط والغاز، إلا أنّه لا يمكن أيضاً تجاهل الانعكاسات السياسية لهذا الاكتشاف، والتي شهدتها المنطقة خصوصاً بعد الحرب العالمية الثانية متجسدة في طموح شعوب المنطقة في التحرر والاستقلال والوحدة القومية، الأمر الذي دفع الدول الإستعمارية وخاصة بريطانيا والولايات المتحدة الأميركية إلى تشديد قبضتها ووضع خطط عديدة لإقامة أحلاف سياسية عسكرية لعزل المنطقة عن محيطها العربي، وقد برزت العديد من الأزمات نتيجة لذلك: حرب السويس 1956، حرب 1967، حرب أكتوبر 1973، حرب الخليج الأولى والثانية، وصولاً إلى غزو أفغانستان 2001، والعراق 2003.[3]

ونظراً لتميز بترول الشرق الأوسط بالعديد من المزايا التي تدفع العديد من القوى العالمية للسيطرة عليه والتي من بينها:[4]

---

[1] خالد بن نايف الهباسي. **التنافس الدولي وأثره على العالم العربي.** مجلة الشؤون العربية، العدد 153، القاهرة، 2013، ص285.

[2] علي فايز يوسف. **توازن القوى وأثره في الشرق الأوسط بعد الإحتلال الأميركي للعراق 2003-2011.** مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الأداب والعلوم، عمان، جامعة الشرق الأوسط، 2011، ص23.

[3] خالد بن نايف الهباسي. **التنافس الدولي وأثره على العالم العربي.** مرجع سابق، ص 14.

[4] حسين وحيد الكعبي. **النفط في الوطن العربي.** جامعة بابل، بغداد، 2013، ص40.

1. انخفاض تكاليف إنتاج البترول في الشرق الأوسط وذلك نظراً لارتفاع معدلات الإنتاج وقلة عمق الآبار وارتفاع نسبة النجاح في اكتشاف البترول وانخفاض نفقات البحث والاستثمارات المطلوبة.
2. انخفاض الأسعار المعلنة لبترول الشرق الأوسط مقارنة بأسعار المناطق الأخرى في العالم.
3. ميزة النوعية إذ أن الشرق الأوسط ينتج خامات خفيفة ومتوسطة وثقيلة وهذه الأنواع تناسب الأسواق المختلفة.

رابعاً: أهمية النفط والغاز الطبيعي كمصدر للطاقة في الشرق الأوسط

تعد منطقة الشرق الأوسط مركز العالم، وإن الأقاليم الأخرى تتجمع حوله. ويعتبر التوسط في الموقع من سمات الأهمية فمركز الثقل للأجسام المنتظمة هو بلا شك وسطها الهندسي، فلو تطلعنا وتأملنا خريطة العالم لوجدنا أن الشرق الأوسط يقع في المركز، فهو في موقعه ومعابره الاستراتيجية يشكل ملتقى القارات الكبرى آسيا وأفريقيا وأوروبا، مما كان له أثره على السياسة العالمية وعلى توازن القوى العالمية.

وقدر لمنطقة الشرق الأوسط أن تتمتع بثروة طاقوية هائلة جذبت أنظار العالم منذ اكتشافها إذ تختزن المنطقة أكثر من نصف الاحتياطي الثابت من النفط الموجود في الكرة الأرضية، وتسهم بما يقرب من ثلث الإنتاج العالمي. إذ تعد منطقة الشرق الأوسط ذات أهمية حيوية من الناحية الاقتصادية ويرجع ذلك إلى عوامل عدة أهمها النفط والغاز الطبيعي فضلاً عن الأرصدة النقدية المتمثلة في العائدات النفطية وموجودات المنطقة من الثروات المعدنية. وتزايد الاهتمام بشؤون المنطقة مع تزايد اعتماد الدول الصناعية الكبرى على النفط الذي أصبح عصب الحياة الاقتصادية والتقدم في تلك البلاد.[1]

وإذا أخذنا بتعريف منطقة بريتش بتروليوم لمنطقة الشرق الأوسط والتي يحددها ضمن الحيز الجغرافي الممتد من (الجزيرة العربية، إيران، العراق، فلسطين المحتلة، الأردن، لبنان وسوريا). نلحظ من

---

[1] حسين عبد الله. **المخاطر المحيطة بنفط الخليج**، السياسة الدولية، العدد 171، المجلد 43، القاهرة، 2008، ص34.

خلال الدول المتكوّنة للمفهوم أغلبها هي دولٌ عربية تمتلك أكبر الإحتياطات العالمية وأهمها مثل المملكة العربية السعودية والعراق.[1]

1. أهمية النفط كمصدر للطاقة في الشرق الأوسط

إذ تنبع أهمية النفط الاستراتيجية بوصفها آلية من آليات التغير والتحكم في النظام الدولي، حقيقتين أساسيتين: الأولى كونه مصدرا للطاقة، والثانية كونها مادة خام، أساسية لفروع الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية المختلفة.[2]

فالنفط كمصدر للطاقة يحظى بمكانة متميزة بين مجموعة هذه المصادر والتي تنجم عن أسباب فنية واقتصادية عدة تتمثل في درجة الاحتراق العالي وارتفاع معامله الحراري، فالطن الواحد من الديزل أحد منتجاته النفطية يعطي حرارة تتروح بين 1.5 أطنان أو ما يعادلها من الفحم الحجري، فضلاً عن نظافة استخدامه وسهولة نقله، وما يتيحه من مزايا أخرى تعد ذات أهمية قصوى لوسائل النقل الحديثة وغيرها.[3]

وكما رأى خبير النفط "إدوار. ل مورس" فإن النفط هو أكثر مصدر للوقود وتعدداً للاستعمالات، يكشف حتى الأن وهو يقع في لبّ الاقتصاد الصناعي الحديث على الرغم من المنافسة من الغاز الطبيعي والطاقة النووية، فقد حافظ على تفوّقه إلى حد كبير لأن مصدر الطاقة الوحيد الذي يمكن استعماله بلا حدود في التدفئة والوقود الصناعي، بوصفه وسيلة لتوليد الكهرباء ولأنه يظلّ بلا منافس في مجال النقل.[4]

---

[1] زياد عبد الرحمن، علي الكوراني. **رؤية جيوستراتيجية لمستقبل الصراعات الإقليمية في منطقة تزاحم الاستراتيجيات**، دار أمجد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2018. عمان، ص 28.

[2] محمد بن صالح السادة. **قطر تطلق مشروعين عملاقين لصناعة البتروكيماويات قريباً و23 مليون طن سنوياً عام 2020**، جريدة الشرق الأسبوعية، أبو ظبي، العدد 8608، 2012.

[3] مجيد حميد شهاب. **مستقبل استهالك ونضوب مصادر الطاقة العالمية مع التركيز على مصادر الطاقة الأحفورية**، مجلة البحوث الجغرافية، جامعة الكوفة، كلية الأداب، العدد 15، بغداد، 2011، ص90.

[4] زياد عبد الرحمن علي الكوراني. **رؤية جيوستراتيجية لمستقبل الصراعات الإقليمية في منطقة تزاحم الاستراتيجيات**، مرجع سابق، ص29.

ففي سياق الاكتشافات الجديدة، فإنه سوف تزداد أهمية منطقة الشرق الأوسط كخزان عالمي عملاق للطاقة ومن ثم سوف ترتفع حدّة التنافس الدولي على ثروات هذه المنطقة التي تجتاز مرحلة صعبة في تاريخها بسبب التغيرات السياسية الجارية فيها، وسوف تدخل حلبة التنافس على موارد الطاقة في الشرق الأوسط القوى التقليدية مثل الولايات المتحدة الاميركية وروسيا وقوى صاعدة جديدة مثل: الصين والهند والبرازيل.[1]

ومما زاد من أهمية النفط في منطقة الشرق الأوسط هو ضآلة كلفة إنتاجه الذي يتصف بأنه الأرخص بين أنواع النفط كلها في العالم من حيث استخراجه وإنتاجه، إذ تبلغ كلفة الانفاق الرأسمالي للبرميل المنتج أقل من دولار واحد مقابل 15 دولار كلفة إنتاج البرميل الواحد في الولايات المتحدة الأميركية. ومما لا شك فيه أنّ هذه الكلفة المتدنية لاستخراج النفط في منطقة الشرق الأوسط والتي تعد من أهم أنواع النفط في العالم هو الذي دفع بالشركات والدول الفاعلة والمؤثرة في العالم، إلى التوجه ومحاولة السيطرة على منابعه في هذه الرقعة الجغرافية من العالم بإستخدام الوسائل كافة سواء أكانت دبلوماسية أو عسكرية أو بوسائل الضغط الاقتصادي.[2]

فمنطقة الشرق الأوسط تحوي ما يقرب 66% من مخزون النفط العالمي المعروف والقابل للاستخراج، ففي حين لا يتعدى المخزون المؤكد سوى 2.6% في الولايات المتحدة الأميركية و1.9% في أوروبا الغربية، ويملك المنتجون الخمسة الكبار في الخليج مجتمعين (السعودية، الكويت، الإمارات، العراق وإيران) كميات من النفط تكفي عند تطويرها لتزويد السوق العالمية، طوال قرن آخر على الأقل وذلك بمعدلات الإنتاج الحالية والأهم من هذا إن المنتجين في الخليج يوفرون الطاقة الإنتاجية العالمية الفائضة كلها إذ تبلغ نسبة الخليج العربي لوحدها من العالمي ما يقارب ال 40%.[3]

---

[1] عبد الرزاق بوزيدي، **التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط**، مرجع سابق. ص72

[2] عبد الرحمان منيف. **إعادة رسم الخرائط**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، 2007، ص 136.

[3] **مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، مجلة المسيرة، العدد 48، الرياض، 2012، ص35.

إن نفط (الخليج العربي والعراق وإيران) لوحده يضع هذه الدول في مكانة القيادة العالمية وهو الذي سيؤدي الدور الأهم في الإيفاء بحاجات العالم من الطاقة لمدة قرن من الزمان ومن ثم ستكون هي المسؤولة والمموّلة الرئيسة لأية زيادة في الطلب العالمي على الطاقة النفطية في المستقبل.[1]

كما يعد مصطلح الشرق الأوسط أكثر المصطلحات المستخدمة في عالمنا اليوم، وبعد التطرق إلى أهميتها النفطية ووزنها في ميزان الطاقة العالمي ننتقل لكي نوضح أهمية المنطقة بالنسبة للعالم وما تحويه من احتياطات غازية عالمية.

2. أهمية الغاز الطبيعي كمصدر للطاقة في الشرق الأوسط

ولعل مما يؤكد أهمية الوزن النسبي للغاز الطبيعي إن بقية الاحتياطات العالمية من الغاز الطبيعي تقع في الدول المستهلكة للغاز (روسيا الإتحادية، الولايات المتحدة الأميركية، وأوروبا)، ولا يدخل منها سوق التصدير سوى نسبة ضئيلة جداً بإستثناء روسيا، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع الأهمية النسبية لاحتياطات الشرق الأوسطية. مما يعكس بدوره الأهمية السياسية والاقتصادية للغاز الطبيعي الذي يتنبأ البعض أنه سيحل بالمرتبة الأولى لمصادر الطاقة بعد نضوبه لمنطقة الشرق الأوسط إذ وصل إلى 210 سنة في عام 2006 مقابل 48 سنة للإجمالي العالمي لنفس العام.[2]

حيث يشكل اليوم الغاز الطبيعي أحد مصادر الطاقة الأساسية في العالم على الرغم من حداثته فهو في الطبيعة إما مصاحباً للنفط أو مستقلاً عنه في مكامنه الخاصة حتى الماضي القريب، ولا يستعمل الغاز الحر إلا في مناطق إنتاجه بصورة محدودة وذلك لصعوبة نقله وتخزينه.

أما الغاز فكثيراً ما كان يحرق للتقليل من كلفة النقل المستخرج ولعدم وجود أسواق إستهلاكية لها. ومن المتوقع أن يرتفع إنتاج العالم من سوائل الغاز الطبيعي، وسوف تحتل دول الشرق الأوسط مركز الصدارة في إنتاج الغاز الطبيعي المسيل وتجارته في العالم، على أساس الزيادة في الإنتاج تتجاوز إلى

---

[1] بول ستيفنز. **صدمة الموارد الطبيعية نعمة أم نقمة: بحث في إدوارد مورس، النفط والاستبداد: الاقتصاد السياسي للدولة الريعية**، الطبعة الأولى، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2007، ص 262.

[2] LI Guoyo, **World Atlas Of Oil and Gas Basins,** The Center For Strategic and International Studies, Washington, 2001, P 67.

حد بعيد الزيادة في الاستهلاك المحلي خلافاً للمنتجين الآخرين الذين يستخدمون إنتاجهم من سوائل الغاز محلياً. ولزيادة الطلب العالمي على الغاز الطبيعي التي تعد منطقة آسيا باسفيك السوق الرئيسية لصادرات الشرق الأوسط من الغاز الطبيعي[1].

خامساً: دواعي الاهتمام الأميركي بنفط الشرق الأوسط

لقد ثبت للولايات المتحدة الأميركية، أن تحقيق مصالحها لا يتم بانعزالها، ولذا اتخذت بفكرة الشراكة في سياستها الخارجية عبر التعاون مع الدول الأخرى الكبرى في العالم بما ينسجم مع مصالح تلك الدول قدر الإمكان أو لا يتصادم معها، وكان آخر من مثّل هذه الفلسفة في تاريخ الولايات المتحدة الأميركية الرئيس بيل كلينتون وإدارته التي انخرطت في سياسة دولية متعددة الأطراف فكانت محل انتقاد دائم من الجمهوريين. أما إدارة الرئيس بوش الإبن فقد اعتمدت على استراتيجية خاصة بها كرست نهجاً من السياسة الانفرادية في تقويم الأحداث والتعامل معها من خلال فرض الرؤية الأميركية على الجميع دون الحاجة للتعاون مع دول العالم الأخرى سواء المتنافسة معها كروسيا والصين أو الحليفة لها كالاتحاد الأوروبي. أما إدارة الرئيس أوباما فإنه لم يكن أمامها إلاّ أن تركز استراتيجيتها على:[2]

1. منع أي دولة أو مجموعة دول من منافستها على الصعيد العالمي حالياً أو مستقبلاً أو ازاحتها من مركز الزعامة أو تقليص دورها، وذلك عبر اتباع نظام جديد للاقتصاد في الشرق الأوسط بالاعتماد على أدوات من داخل المنطقة يسندها الوجود العسكري وترتيبات إقليمية تلعب فيها إسرائيل وتركيا دوراً مهماً إلى جانب بعض الدول العربية.

---

[1] زياد عبد الرحمن، علي الكوراني. **رؤية جيوستراتيجية لمستقبل الصراعات الإقليمية في منطقة تزاحم الاستراتيجيات**، مرجع سابق، ص 34.

[2] سعد شكري شبلي. **الاستراتيجية الأميركية تجاه الشرق الأوسط.** عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2013، ص90–91.

2. الحفاظ على المصالح الحيوية القومية الأميركية في العالم وبلأخص منها المصالح الاستراتيجية في الشرق الأوسط وذلك عبر التغلغل الاقتصادي في المنطقة والتحكم في الثروة النفطية الضخمة وتأمين الطاقة التي تحويها دولها وخاصة الخليجية وحمايتها وضمان تدفقها.

إن مسألة تأمين النفط احتلّت جانباً كبيراً من اهتمامات الإدارات الأميركية المتعاقبة كافة، نظراً لما يشكله النفط من مصلحة أساسية للولايات المتحدة الأميركية والقوى الكبرى عموماً بسبب وجود احتياطات بترولية ضخمة ومؤكدة سهلة الاكتشاف ومنخفضة التكاليف مقارنة بأي منطقة أخرى في العالم.

وتشير بيانات وكالة الطاقة الأميركية أن حجم الإنتاج الأميركي من النفط الخام وسوائل الغاز يبلغ نحو 5.7 مليون برميل يومياً، وهو ما شكل حوالي 9.8% من الإنتاج العالمي سنة 2010، كما بلغت الإحتياطات الأميركية المؤكدة من النفط 30.4 مليون برميل بنسبة 2.9% من الاحتياطي العالمي، ومن المتوقع أن يزداد الطلب الأميركي على النفط نحو 29.17 مليون برميل يومياً عام 2025 بزيادة سنوية تبلغ 1.7% في المتوسط، مما يعني أن الولايات المتحدة الأميركية سوف تضطر إلى تأمين أكثر من ثلثي إحتياجاتها وتحديداً 68% منها بحلول عام 2025. وعليه فقد أصبح من أولويات السياسة الأميركية هو ضمان المحافظة على تدفق نفط الخليج العربي بشكل آمن وبأسعار معقولة، ومنع أية قوة دولية من التعرض لهذه المصالح، أو تكون منافسة لها.[1]

ومن هنا كان سبب اهتمام الولايات المتحدة بما توفره المنطقة من طاقة يعود إلى تزايد الحاجة الأميركية إلى استهلاك الطاقة لا سيما وأن عجزاً تصاعدياً بدأ يطبع ميزان النفط منذ مطلع السبعينات من القرن الماضي وهو ما يمثله الجدول التالي:

---

[1] سليم كاطع علي. **التواجد الأميركي في الخليج العربي (الدوافع الرئيسية)**، مجلة الدراسات الدولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد 45، بغداد، 2010. ص 138.

الجدول رقم 2: يوضح تطور العجز في ميزان النفط الأميركي (1971-2030)

العام	1971	1975	1980	1985	2004	2015	2030
نسبة العجز %	%26	%37	%43	%58	%64	%69	%74

المصدر: سليم كاطع علي. **التواجد الأميركي في الخليج العربي (الدوافع الرئيسية)**، مجلة الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد 45، 2010. ص 138.

هناك ثلاثة عناوين رئيسية تجعل من منطقة الشرق الأوسط مرتكزاً اقتصادياً بالغ الخطورة على الاقتصاد الأميركي وتتمثل في:[1]

أ. حماية الاقتصاد الأميركي من أي هزّة قد يتعرض لها نتيجة انقطاع تدفق النفط أو حتى إرتفاع أسعاره بشكل كبير.

ب. الحفاظ على مستوى ونمط الحياة في الولايات المتحدة الأميركية القائمين على الاستهلاك الكثيف للطاقة وعدم تعريض هذا المستوى والنمط لأي تهديد مهما كانت التكلفة.

ت. التحكم بأسعار النفط وتوزيعه، ومن ثم التحكم بعصب اقتصاديات الدول الصناعية المنافسة كروسيا والصين، أو بمعنى آخر حل المأزق الأميركي المتمثل بتراجع موقع الاقتصاد الأميركي عالمياً من خلال استعمال أدوات الهيمنة الكونية بما فيها الوسائل العسكرية، وهو ما تمثل في غزو أفغانستان عام 2001 وإحتلال العراق عام 2003 والذي مكّن الولايات المتحدة الأميركية من السيطرة على ثاني أكبر مخزون نفطي في العالم مما أتاح لها التحكم في تدفق هذا الاحتياطي ومن ثم التحكم في أسعار النفط في السوق العالمية والتأثير على مستويات الطلب والعرض، وإعادة ترتيب حصص الشركات المنتجة للنفط في العراق، أي سحب امتيازات الشركات الروسية.

3. الإستقلال في مجال الطاقة:

تتعامل الولايات المتحدة الأميركية مع فكرة "تحقيق الإستقلال في مجال الطاقة" عبر إتباع سياسات متعددة تتلاءم مع مصالحها ومتطلباتها، لذلك فقد واجهت إدارة الرئيس باراك أوباما أسوة ببقية

---

[1] حسين حافظ وهبي. **استراتيجية الإدارة الأميركية الجديدة إزاء الشرق الأوسط**. المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد 18، بغداد، 2011. ص 40.

الإدارات الأميركية المتعاقبة تحديات كبيرة تتعلق بتأمين الطاقة، لأن إنتاجها من الطاقة لا يسد الحاجة المحلية وبذلك فهي تسعى إلى توفير الإنتاج الكافي من الطاقة وبأسعار مناسبة. لكن هذا الأمر يجعلها في مواجهة منافسة من قبل قوى كبرى على رأسها الصين وروسيا والتي تسعى هي الأخرى لإحكام سيطرتها على الموارد الاستراتيجية في المنطقة وعلى خطوط وطرق نقل هذه المنتجات الهيدروكربونية.[1]

يعد تحدي تأمين الطاقة من خلال السيطرة على منابع وإمدادات النفط من المصالح الحيوية بالنسبة للولايات المتحدة الأميركية حيث أنها تعتمد وبإضطراد على واردات النفط وهي مصلحة ترتبط مباشرة بالكيان الأميركي بنيوياً ووظيفياً، وقد جاء التفكير بتأمين الطاقة مستنداً على الدواعي التالية:

أ- الاحتياجات النفطية الأميركية:

تستهلك الولايات المتحدة الأميركية 25% من الإنتاج العالمي للنفط، وهي تستورد ثلثي الاستهلاك من منطقة الشرق الأوسط، الأمر الذي جعل هذه المنطقة تكون بؤرة اهتمام السياسة الخارجية الأميركية، وهي بالإضافة لذلك لها أهمية كبيرة بحكم احتوائها على عصب الاقتصاديات العالمية ومحطة للتنافس الدولي وصراعات القوى عبر العصور، ومركز الاستثمارات والسوق الاستهلاكية الضخمة، وأحد أهم محاور الاستقطاب في الاستراتيجيات للقوى العظمى.[2]

ب-مصالح الشركات الأميركية:

إن رغبة الشركات النفطية في حرمان الشركات المنافسة لها تكمن في صناعة النفط، حيث تحتل الولايات المتحدة الأميركية المرتبة الأولى عالمياً في الصناعة النفطية وبالنظر لامتلاك منطقة الشرق

---

[1] ستيفن رايت. **الخليج في 2019: ملامح الجغرافيا السياسية للطاقة**. مركز الجزيرة للدراسات، ترجمة كريم الماجري، 2019، ص2.

[2] محمد وائل القيسي. **الأداء الاستراتيجي الأميركي بعد العام 2008: إدارة باراك أوباما نموذجاً**. العبيكان للنشر، الطبعة الأولى، الرياض، 2016، ص 166.

الأوسط احتياطات نفطية هائلة فقد أصبح الوصول إلى هذه المنطقة من أمنيات الشركات النفطية وذلك من أجل الاستفادة من ثروتها النفطية.[1]

وقد رأت الشركات النفطية أن تأمين الطاقة في الولايات المتحدة الأميركية بحاجة لإعادة تقييم كونه يتطلب تأمين منظومة إنتاج أو توريد الطاقة بكل مراحلها ووفق توجهات ومصالح الشركات النفطية. وهذا لا يعتبر عملاً هيّناً، ففي الولايات المتحدة الأميركية وحدها أكثر من 150 معمل تكرير وأربعة آلاف منصّة لاستخراج البترول في المياه الاقليمية، و160 ألف ميل من أنابيب البترول و410 مخازن للغاز تحت الأرض و14 مليون ميل من أنابيب نقل الغاز الطبيعي وامكانيات للتعامل مع 15 مليون برميل من النفط يومياً ومن أبرز الشركات الأميركية المستثمرة في نفط الشرق الأوسط نجد: أكسون موبيل، شيفرون تكساسو.[2]

وترغب الولايات المتحدة الأميركية حفاظاً على مستوى أدنى من أسعار النفط عبر التحكم بهذه الأسعار مما جعلها تدخل في منافسة جدية مع روسيا والتي بدورها ترغب في الحفاظ على ارتفاع أسعار النفط والذي يساهم بشكل كبير في تعافي اقتصادها، لذلك تسعى روسيا للتنسيق والدخول في علاقات جديدة مع دول الشرق الأوسط وخاصة السعودية للحفاظ على ارتفاع أسعار النفط. [3]

المطلب الثاني: تاريخ العلاقات الأميركية الشرق الأوسطية

تعود بدايات الاهتمام الأميركي في منطقة الشرق الأوسط إلى أواسط القرن التاسع عشر، حيث جاء هذا الاهتمام بسبب الادراكات الأميركية بأهمية المنطقة، الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية، فقامت بإرسال البعثات الاستكشافية والإرساليات، إرسالية أميركية بروتستنتنية في سوريا عام 1830م، ثم تلاها ظهور إرساليات أخرى في بيروت، والعراق، وشبه الجزيرة العربية، والتي تركز اهتمامها على المجال الطبي والتعليمي، كوسيلتين للتقرب من الأهالي، إلاّ إنها لم تحقق أهدافها ونشاطاتها، سوى عقد بعض الاتفاقيات والمعاهدات ذات الطابع التجاري مع بعض مشايخ وزعماء الجزيرة العربية في ذلك الوقت.

---

[1] عبد الرازق بو زيدي. **التنافس الأميركي الروسي في منطقة الشرق الأوسط.** مذكرة مكملة للحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2015، ص 76.

[2] سعد شكري شبلي. **الاستراتيجية الأميركية تجاه الشرق الأوسط.** مرجع سابق. ص122.

[3] عبد الرازق بو زيدي. **التنافس الأميركي الروسي في منطقة الشرق الأوسط.** مرجع سابق. ص 77.

أولاً: مفهوم السياسة والاستراتيجية الأميركية

إن المعادلة الرئيسية التي تتحكم في وضع وصياغة السياسة الخارجية هي تحقيق المصالح وفق مصادر القوة المتاحة للدولة، من هذا المنطلق ترتبط السياسة الخارجية بحجم الامكانيات، حيث أن قوة الدولة ومصادر هذه القوة هما المقياس الأول الذي يحدد طريقة تفاعلها مع الأحداث الاقليمية والدولية، ويوجه–بطريقة أو بأخرى– مواقفها وآراءها الخارجية، إلى جانب تأثير عوامل البيئة الخارجية من قوى ومصالح ومتغيرات النظام الدولي.[1]

إن الهدف العام المذكور سابقاً للسياسة الخارجية الأميركية يجعل دائرة إختصاص التدخل الأميركي تتسع من حيث القضايا والمجال حيث:[2]

1. أن كل القضايا بما فيها تلك المتعلقة بالتجارة والسلاح، وإنتشار التكنولوجيا المحظورة (النووية)، والقضايا الثقافية والدينية كلها قضايا تدخل ضمن قائمة عدم المساس بأمن ورفاهية الفرد الأميركي.
2. كما أن كل بقاع العالم تصبح مصدر تهديد وارد للمصلحة الأميركية، ودليل ذلك التواجد العسكري الأميركي، والانتشار الواسع للقوات الأميركية في كل القارات (آسيا، إفريقيا، أميركا الجنوبية).
3. كما يزيد من صعوبة تحديد مفهوم السياسة الخارجية الأميركية، حجم تأثيرها وفاعليتها على المستوى الدولي، حيث عرفت السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية– ومنذ استقلالها عن –المملكة المتحدة– محطات تاريخية مختلفة، شهدت فيها تطورات ومواقف متباينة في نظرتها وتعاملها ومحيطها الدولي، أو حتى بالنسبة لمكانتها في الساحة الدولية.

واتسع استخدام مفهوم الاستراتيجية الأميركية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وأصبح أكثر تداولاً عند المهتمين والمفكرين، بعد أن عرّفتها رئاسة هيئة الأركان الأميركية المشتركة عام 1964 بأنها:" فن وعلم وتطور واستخدام القوى السياسية والاقتصادية والنفسية والعسكرية والدعائية كلما كان ذلك ضرورياً،

---

[1] نسيمة طويل. **السياسة الخارجية الأميركية "دراسة في المفهوم والتطور والمقاربات النظرية"**، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والإقتصادية، الطبعة الأولى، برلين، 2017، ص12.

[2] نسيمة طويل. **السياسة الخارجية الأميركية "دراسة في المفهوم والتطور والمقاربات النظرية"**، المرجع السابق، ص12.

خلال السلم والحرب، لتقديم أقصى درجة من المساندة لسياسات الدولة بغرض زيادة الإمكانات والنتائج المرغوبة للنصر، ولتقليل فرص الهزيمة".[1]

وبقدر تعلّق الأمر بالولايات المتحدة الأميركية فإن واقعها حتّم عليها أن تتّبع استراتيجية كونية، نظراً لتوافرها على مجموعة من الشروط وإمتلاكها الإدارة اللازمة لترجمتها إلى إمكانيات بناء وأداء لا سيما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث حتّم عليها ذلك الحدث الذي رسم استراتيجية خاصة بها تساير من خلالها واقعها الدولي.[2]

إن الاستراتيجية الكونية للولايات المتحدة هي أن تكون في المقام الأول للسيطرة والتي تعني حالة من السياسات الدولية التي تهيمن فيها دولة على دول أخرى نتيجة قوتها وتفوقها العسكري، وإن السيطرة الأميركية تمنحها القدرة على اعطاء الأولوية لمصالحها الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية، كما تمنحها القدرة أيضاً على تقديم أفكارها إلى المجتمع الدولي بوضع مقاييس ونظم سياسية مقبولة.[3]

مما تقدم يمكن القول إن الاستراتيجية الكونية للولايات المتحدة تهدف إلى ضمان متطلبات أمنها القومي، والحفاظ على سلامة مصالحها الحيوية في الأقاليم وإدارة الشؤون الدولية اعتماداً على قدرتها العسكرية والاقتصادية والسياسية والتكنولوجية ومن ثم تمكنت من أن تتربع على قمة الهرم الدولي.

ثانياً: التوجهات الاستراتيجية للولايات المتحدة الأميركية

تلعب العوامل النفسية دوراً كبيراً في شخصية صانع القرار السياسي، فالعديد من الباحثين والدارسين يهتمون بالبيئة الاجتماعية التي عاشها الرؤساء أثناء فترة حياتهم وتنطلق تحليلاتهم من طريقة نشوء صانعي القرار وخلفياتهم الإيديولوجية والمعرفية وغيرها من العوامل التي تساعد الباحثين على فهم

---

[1] خالد عوض عقلة الدهام. **الاستراتيجية الأميركية تجاه الشرق الأوسط في عهد أوباما (2009–2017)**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2018، ص22.

[2] باهر مردان، **الاستراتيجية الأميركية: الأهداف والوسائل والمؤسسات**، بكين، 2014، ص5.

[3] **الاستراتيجية الأميركية في عهد الرئيس باراك أوباما 2008–2012 (دراسة في الأهداف السياسية والاقتصادية)**، مجلة أوروك، العدد الأول، المجلد العاشر، بغداد، 2017، ص332.

سيكولوجية الزعماء. يرى عالم السياسة "بروس بوكانان" من جامعة تكساس، أن الرؤساء الأميركيين يواجهون أربعة تحديات أساسية تعترض مدة إقامتهم في البيت الأبيض وتعمل على التأثير مباشرة في شخصياتهم وبالتالي على سلوكياتهم، وهي:[1]

1. المجد المفرط: هو التحدي الأول حيث يكثر المادحون والمتزلفون، بحيث تتحول معارضته إلى مفاجأة يستجيب لها البعض بالغضب (يزداد الغضب مع ازدياد القناعة بأقوال المادحين).
2. إجهاد القرارت: إن التحدي الثاني، الذي يواجه الرئيس، هو العراقيل والحواجز المؤدية للاحباطات وكيفية تعامل الرئيس معها. فهل هو يعرف متى يحارب ومتى ينسحب؟ وهل هو قادر على تحمّل الفشل وهضمه؟
3. التوفيق بين أجنحة إدارته: وهو التحدي الثالث في مواجهة الرئيس. وهو أسلوب الإدارة التي غالبا" ما تواجه الرئيس بمطالب متناقضة، حيث يجب أن يملك الرئيس القدرة على التوفيق بين هذه المتناقضات. هذا التوفيق الذي فشل فيه الرئيس الأميركي جيمي كارتر لتدخّله الزائد لدرجة التورط. كما فشل فيه ريغان بسبب تراجعه وعدم تدخله بالمستوى المطلوب.
4. الإغراءات الضخمة: وهي التحدي الرابع للرئيس. ويعطي بوكانان على هذا التحدي مثال جونسون الذي رغب في تحقيق برامجه الإجتماعية (مشروع المجتمع الكبير) وبأن ينتصر في فييتنام في آن معا". لكن الكونغرس لم يكن مستعدا" لتمويل الاثنين معا".

ثالثاً: المراحل المتعاقبة للعلاقات الأميركية الشرق أوسطية

مرت العلاقات الأميركية الشرق أوسطية بعدة مراحل، نذكر منها:

1. إدارة الرئيس "جورج بوش الإبن"

كانت لأحداث 11 أيلول سبتمبر 2001، تداعيات وتأثير على العالم وعلى الولايات الأميركية، ومن هذه التداعيات القيام على الحرب الاستباقية وتستهدف:

---

[1] سعاد بن طالب. **السياسة الخارجية الأميركية تجاه "ثورات الربيع العربي" – مصر أنموذج (2011–2015)**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد بوضياف، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2017، ص 34.

1.1. كسب الحرب على الإرهاب، ومنازلة الإرهابيين في عقر دارهم وقطع مصادر تمويلهم.

1.2. السعي إلى بسط الديموقراطية، ومحاولة تغيير البيئة السياسية للمنطقة بالضغط أو باستخدام القوة العسكرية. لذا أعلنت إدارة بوش الإبن أن نشر الديموقراطية حققت وحدة العالم في الحرب على الإرهاب، زوال حكم طالبان من أفغانستان في 2001، احتلال العراق 2003، أشغال المنطقة بجدلية الاصلاحات الديمقراطية.[1] لذلك قامت إدارة الرئيس بوش الإبن بالعمل تجاه منطقة الشرق الأوسط من خلال المشاريع الآتية:

أ. **مشروع الشراكة الأميركية مع دول الشرق الأوسط:** إذ يمثل هذا المشروع جسرا لردم الفجوة التي تعانيها دول المنطقة عبر استخدام الطاقة وتحسين الحياة اليومية لشعوب منطقة الشرق الأوسط وذلك بالاعتماد على القطاعين الخاص والعام لاستثمار الأعمال وتنمية القطاع الخاص في دول المنطقة، ومشاركة الولايات المتحدة الأميركية مع قادة المجتمع لسد فجوة الحرية بمشاريع لتقوية المجتمع المدني، ثم اشتراك الولايات المتحدة الأميركية مع المربين لسد فجوة المعرفة بمدارس أفضل ومزيد من الفرص للتعليم العالي لدول منطقة الأوسط.[2]

ب. **مبادرة الشراكة مع دول الشرق الأوسط:** هذه المبادرة أعلنها الرئيس جورج بوش الإبن عام 2003، في مجال تشجيع التحول الديموقراطي، وتمت هيكلتها إلى أربعة هياكل، هي الهيكل الاقتصادي والهيكل السياسي والهيكل التعليمي والهيكل النسائي.[3]

ت. **مبادرة مشروع الشرق الأوسط الكبير عام 2004:** وتقوم فكرتها على مساندة دول الشرق الأوسط في التقدم نحو الديموقراطية، وبناء اقتصاديات السوق التي تنتج فرص عمل لتمكين القطاع الخاص، وتنفيذ اصلاحات في المجال الاجتماعي.[4]

---

[1] عبد الحميد الأنصاري، **ما النظرية السياسية لإدارة أوباما بعد مرور سنة على ولايته؟**، مجلة آفاق المستقبل، العدد الرابع، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، مارس "أبريل"، 2010، ص 38.

[2] خير الدين حسيب: **مصير الأمة العربية في ميزان العراق 2004**، مجلة المستقبل العربي، السنة 26 العدد 299 بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، كانون الثاني "يناير" 2004، ص 10.

[3] ماجد كيالي، **مشروع الشرق الأوسط الكبير ... دلالاته وإشكالاته**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1: أبو ظبي، 2007، ص 9.

[4] ماجد كيالي، **مشروع الشرق الأوسط الكبير ... دلالاته وإشكالاته**، المرجع السابق، ص 15.

2. إدارة الرئيس "باراك أوباما"

لقد تصالح أوباما مع العالم، ولم يعاد المسلمين، وتجنب عبارة "الحرب على الإرهاب" ولم تعد الديموقراطية أولية، وتم التركيز على "إن الشعوب أدرى بما يناسبها" ويرى السيناتور جون كيري (أحد أعضاء الكونغرس البارزين)، بأن السياسة الأميركية تجاه الشرق الأوسط كان يقودها "الإدمان" على النفط الخارجي، وكانت تركز على الزعماء بدلا من الشعوب فيما لم يكن للديموقراطية وحقوق الانسان أهمية كبرى. [1]

إذ أن تعامل الولايات المتحدة مع دول منطقة الشرق الأوسط يسير وفق الحاجات والمصالح، ولتحقيق ذلك كان أوباما يرى، إن القضاء على الإرهاب يتم بالتعاون والتحالف مع الدول الإسلامية لأن قوة الاستراتيجية الأميركية في الشرق الأوسط هي السعي حيث المصالح والأهداف، التي تم وضعها من خلال المؤسسات المسؤولة عن صنع الاستراتيجية الأميركية، وصناع القرار فيها والتي يمكن تقسيمها إلى الرئيس، الكونغرس، مجلس الأمن القومي، وزارة الخارجية، ومراكز البحوث المتخصصة.

فالسياسة الأميركيّة ارتبطت بصورة دائمة بأولويّات ثابتة على علاقة بـ "الأمن القومي" الأميركي. كما شكّل النفط بشكلٍ عام، ونفط الشرق الأوسط بشكلٍ خاص، أحد عناصر الأمن القومي المذكور. وقد خاضت الولايات المتّحدة عدّة حروب بالوكالة أو بالأصالة من أجل بسط سيطرتها والمحافظة على هيمنتها. وتشكّل حروب الخليج بنماذجها المختلفة، "الحرب على الإرهاب" في أفغانستان وما سمّي بالربيع العربي، أبرز أشكال التدخّل المباشر في سياسات المنطقة وديناميّاتها. وبعد اتجاه الولايات المتّحدة الأميركيّة إلى الاكتفاء الذاتي في مجال الطاقة، وارتقاء الصين إلى مرتبة المستهلك الأوّل للطاقة في العالم، أعلن الرئيس الأميركي باراك أوباما "استدارة" الولايات المتّحدة نحو المحيط الهادئ. وشكّل هذا الإعلان نذير تغيّر العالم الجيوسياسي.[2]

---

[1] **كيري يدعو الى تعديل شامل في سياسة واشنطن تجاه الشرق الاوسط**، فلسطين اليوم، 2011/3/17، www.paltoday.ps/ar تاريخ الدخول 2020/6/10

[2] إسطفان الشدياق. **مصادر الطاقة المستقبلية وأثرها على الواقع الجيوسياسي**. مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد 97، بيروت، تموز 2016.

3. إدارة "ترامب"

لا يمكن فصل توجهات الاستراتيجية الأميركية تجاه الشرق الأوسط عن الرؤية التي تبنتها إدارة ترامب للعالم، والتي استندت بشكل أساسي على مبدأ "أميركا أولاً"، وحديث ترامب عن أنه مع كل قرار وكل عمل ستقوم به إدارته، ستضع مصالح الولايات المتحدة في المقدمة.

وتركز استراتيجية ترامب تجاه منطقة الشرق الأوسط على عدد من القضايا الرئيسية، حضر بعض منها في خطابات وكلمات الرئيس ترامب، خلال مدة حكمه، مثل الحرب على الإرهاب وتنظيم "داعش"، واتفاق البرنامج النووي الإيراني، والعلاقات مع الدول الخليجية ومصر، وموضوع الصراع العربي الإسرائيلي وصفقة القرن، والتحالف الاستراتيجي للشرق الأوسط، وكما أظهرت تلك المواقف توجهاً نحو إحداث تغييرات على الاستراتيجية الأميركية تجاه قضايا وملفات الشرق الأوسط.

أ. الحرب على الإرهاب:

تنظر الولايات المتحدة إلى منظمات الإرهابية الجهادية على أنها تشكل أخطر تهديد إرهابي للأمة الأميركية وأسلوب الحياة الأميركي، وأن منطقة الشرق الأوسط لا تزال موطناً لأخطر المنظمات الإرهابية في العالم، وتبنت استراتيجية الأمن القومي الأميركي هدف هزيمة تنظيم "داعش" كهدف رئيسي ضمن أولوياتها.[1]

ورأى ترامب أن الاجتياح الأميركي للعراق عام 2003 كان السبب في ظهور تنظيم "داعش"، لافتاً إلى أن الإنسحاب من العراق عام 2011 أيضاً كان خطأ كبيراً من جانب أميركا، لأنها لم تترك أي جندي في العراق، وأنّ من أحد أخطاء أميركا بالعراق أيضاً هو تركها للبترول، وهو المصدر الذي اعتمد عليه التنظيم الإرهابي لكي يوفر مصادر مالية للتمويل. لذلك، إنطلق ترامب من موقف مبدئي مناهض للإرهاب

---

[1] Ali Soufan, **Anatomy of Terror: From the Death of Bin Laden to the Rise of the Islamic State,** New York: W.W. Norton and Company, Inc, 2017, P321.

و"داعش"، واتهم كلاً من أوباما وهيلاري كلينتون بأنهما يدعمان "داعش"، وأبدى موقفاً مغايراً عن النهج الأميركي، حيث اقترح حلاً جذريا للقضاء على "داعش".[1]

لكن ترامب لم يطرح رؤية استراتيجية شاملة، وآليات محددة لمحاربة الإرهاب. كما إن موقفه من التطرف الإسلامي يتسم بالعمومية، وغياب الرؤية المحددة، ويمثل تكراراً لاستراتيجية جورج بوش الإبن. كما أن هناك تحديات تواجه إدارة ترامب في محاربة تنظيم "داعش". وهو ما يعني أن استراتيجية ترامب بشأن محاربة الإرهاب وتنظيم "داعش" في العراق وسوريا ستكون امتداداً لاستراتيجية إدارة أوباما، مع اختلافات طفيفة في الحلفاء، حيث سيعتمد ترامب بشكل أكبر على روسيا وتركيا.[2]

ومع نهاية عام 2018، أعلن الرئيس ترامب هدف القضاء على تنظيم "داعش" قد تحقق، وبناء عليه أصدر قراره بسحب القوات الأميركية من سوريا. [3]

ب. الاتفاق حول البرنامج النووي الإيراني:

أعلن ترامب، أكثر من مرة، رفض اتفاق البرنامج النووي مع إيران، وعدّه تهديداً لأمن الولايات المتحدة، وأمن إسرائيل، ووعد بإلغاء هذه الصفقة، والبحث عن صفقة جديدة بشروط أفضل للولايات المتحدة، حيث رأى أن الشركات الأميركية لم تستفد من رفع العقوبات على إيران، خاصة في مجال استخراج النفط، وإنما استفادت منها الشركات الأوروبية والروسية.[4]

لكن اتضح أن هناك قيوداً أيضاً على إلغاء صفقة البرنامج الإيراني، تتمثل في كونها تمت تحت رعاية الأمم المتحدة، وتصديق مجلس الأمن الدولي، ضمن صفقة "الخمسة+واحد"، وقد أعلنت الدول

---

[1] Louis Jacobson, Amy Sherman, **Donald Trump's Pants on Fire claim that Barack Obama 'founded' ISIS, Hillary Clinton was 'cofounder'**, politifact, 2016,

[2] مجموعة مؤلفين، **الشرق الأوسط في ظل أجندة السياسة الخارجية الأمريكية: دراسة تحليلية للفترة الانتقالية بين حكم أوباما وترامب**، ط1، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2017، ص432.

[3] Bob Woodward, **Fear: Trump in the White House,** Simon & Schuster paper backs, New York: 2018, p132.

[4] محمد الشرقاوي، **ترامب والاتفاق النووي الإيراني: تبريرات أمنية أم استراتيجية اقتصادية؟**، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 21 مايو، 2018، http://studies.aljazeera.net.

الخمس الأخرى الموقعة على الاتفاق عن تحفظها على توجه ترامب نحو إلغائها. من ناحية أخرى، فإن تقاطعات السياسة، ودور إيران البارز في سوريا قد يدفعان إلى إجراء اتصالات وتفاهمات بين البلدين فيما يتعلق بتنظيم "داعش". كما أنه ليس بمقدور ترامب بناء إجماع دولي لمواجهة إيران، حتى لو صدق على إلغاء الاتفاق النووي، على عكس الرئيس أوباما الذي تمكن من بناء تحالف دولي داعم لسياسته تجاه إيران فيما يخص الملف النووي، والتوصل لهذا الاتفاق.

كما اتهم ترامب إيران بدعم ورعاية التنظيمات المسلحة في المنطقة، وأكد إعادة تشديد العقوبات الاقتصادية على طهران. ولذلك، فإن تلك المواقف ستؤدي إلى زيادة العلاقات الأميركية – الإيرانية توتراً، بعد أن شهدت حالة من التقارب الحذر في عهد أوباما، بعد توقيع الاتفاق النووي.[1]

وفى هذا الإطار كان الخروج الأميركي من الاتفاق النووي مع إيران، وعودة الولايات المتحدة لتطبيق عقوبات اقتصادية صارمة على إيران، منها وضع قيود صارمة على صادراتها البترولية بهدف حرمانها من المصدر الرئيسي للدخل. [2].

وفي كل الأحوال، فإن العلاقات بين البلدين ستظل في حالة من الشد والجذب، وفقا لحسابات المصالح والتفاعلات الإقليمية، وملفات وأزمات المنطقة في العراق وسوريا، ومعادلة العلاقات بين أميركا ودول الخليج من ناحية، وأميركا وإيران من ناحية أخرى.

ت. العلاقة مع الحلفاء:

تحدث ترامب أكثر من مرة عن أن دول المنطقة يجب أن تدفع مقابلاً عادلاً لقاء دفاع الولايات المتحدة عنها، وأن الولايات المتحدة لا يجب أن تتحمل المسؤولية عن هذه التكلفة الهائلة، وعلى دول

---

[1] **Donald Trump focuses fire on Iran's support for 'terrorists and militias'**, The Guardian, 2017, at: https://www.theguardian.com. Retrieved at 10/10/2019.

[2] Gregory L. Schulte, **Stopping Proliferation Before It Starts: How to Prevent the Next Nuclear Wave**, Foreign Affairs, July/August 2010, at: https://www.foreignaffairs.com. Retrieved at 1/12/2019.

المنطقة دفع هذا الثمن. وقد أعلن الرئيس الأميركي في نهاية 2018، أن المملكة العربية السعودية سوف تتحمل جانباً كبيراً من إعادة الأعمار في سوريا.

لكن كثيراً من مواقف ترامب، وقناعاته السياسية، خاصة فيما يتعلق بالاستغناء عن الحلفاء، وخصخصة الأمن، وإلزام الدول الحليفة بدفع تكلفة الدفاع عن مناطقها، سواء في منطقة الخليج، أو كوريا، أو اليابان، تفتقد الواقعية، وعدم فهم تعقيدات العلاقة بين أميركا وهذه الدول، التي تقوم على تبادل المصالح بأشكالها المختلفة، حيث إن التعاون العسكري الأميركي مع الخليج يستهدف بالأساس تحقيق المصالح الأميركية، وجنى العديد من المنافع الاقتصادية، وصفقات الأسلحة، والتعاون الاستخباراتي والأمني في مكافحة الإرهاب.[1]

ولنأخذ الحليف السعودي على سبيل المثال الذي لديه العديد من أوراق الضغط التي تمكنه من مواجهة تداعيات أي تطورات سلبية في العلاقات، مثل التهديد بسحب الاستثمارات السعودية الضخمة في الولايات المتحدة، ووقف التعاون الأمني والاستخبارتي في مكافحة التنظيمات المتطرفة. من ناحية أخرى، فإن مواقف ترامب المتشددة ضد إيران، وتهديده بإلغاء الاتفاق النووي، الذي عارضته معظم دول الخليج، قد يدفعان إلى التقارب الخليجي – الأميركي لاحتواء التهديدات الإيرانية في المنطقة، خاصة في العراق، واليمن، والتعاون لحل الأزمة السورية. ولذا، من غير المتوقع حدوث تباعد أو توتر في العلاقات الأميركية– الخليجية، رغم تصريحات ترامب المتشددة.

ولذلك، فقد تراجعت المطالب الأميركية في عهد ترامب بشأن الإصلاح وتحقيق الديمقراطية في مصر، والتي كانت سبباً في توتر العلاقات المصرية – الأميركية، سواء في عهد بوش الإبن، أو في عهد أوباما، حيث تغلب على ترامب حسابات الواقعية، وتحقيق المصالح، والتخلي عن المثالية. كما أن تنويع

---

[1] Z. Byron Wolf, **Trump keeps saying the US has spent $7 trillion in the Middle East**, April 25, 2018, at: https://edition.cnn.com. Retrieved at 19/12/2019.

مصر لسياستها الخارجية، والاتجاه شرقاً صوب روسيا والصين يعطيان لها استقلالية وندية أكبر في التعامل مع الولايات المتحدة، على خلاف ما كان سائدا من علاقات تبعية، إبان عهد مبارك[1].

ث. صفقة القرن:

تراجعت الإدارة الأميركية عن كونها وسيطاً محايداً في عملية السلام بين الشعب الفلسطيني وإسرائيل وعليه فقد تبنت سياسات غير متوازنة ومغايرة لإدارة "أوباما" التي حاولت عدم المواجهة مع دول المنطقة من خلال الانحياز تجاه إسرائيل، حيث قامت إدارة "ترامب" بالاعتراف بالقدس الشرقية عاصمة لإسرائيل وأمرت بنقل السفارة الأميركية إليها في خطوة مفاجئة تراجع عن تنفيذه العديد من الرؤساء الأميركيين، مما أدى إلى زيادة وتنامي الانتهاكات ضد الفلسطينيين نتيجة تخلي الولايات المتحدة عن كونها وسيطا محايدا في إدارة عملية السلام إلى كونها طرفا" متحيزا" يساهم على تصفية القضية، فضلاً عن استمرار الضغط الأميركي بوقف المساعدات المقدمة إلى وكالة الأونروا للقضاء على حلم العودة للاجئين الفلسطينيين في المقابل أصدرت إسرائيل قانون القومية اليهودية.[2]

وفي سبتمبر 2018، أعلن الرئيس ترامب وعلى هامش اجتماعه مع رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو، أن إدارته ستطرح خطة سلام فلسطينية إسرائيلية في الشهور المقبلة (ما بين شهرين أو أربعة)، وبذلك أعاد موضوع "صفقة القرن" للصدارة مرة أخرى بعد أن ساد اعتقاد أن الولايات المتحدة قد تخلت عنه، وأشار ترامب إلى أن "حل الدولتين" يمثل الخيار الأفضل لاتفاقية سلام فلسطينية إسرائيلية، وأنه يأمل إبرامها قبل نهاية فترته الرئاسية الأولى، وسوف يعوّل الأميركيون على قيام الدول العربية الصديقة

---

[1] Roberta Rampton, Steve Holland, **Trump Seeks to ‘Reboot’ U.S. Relationship With Egypt in Monday Talks,** Reuters, MARCH 31, 2017, at: https://www.reuters.com. Retrieved at 19/12/2019.

[2] Ishaan Tharoor, **For Palestinians, Trump is all pain and no peace**, The Washington post, August 28, 2018, at: https://www.washingtonpost.com. Retrieved at 9/12/2019.

للولايات المتحدة بإقناع وتشجيع الفلسطينيين على التفاوض بشأن الأفكار التي سترد في هذه المبادرة، وعدم رفضها من البداية.[1]

ج. **التحالف الاستراتيجي للشرق الأوسط:** أعلن الرئيس الأميركي ترامب في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة (سبتمبر 2018) أن بلاده تعمل مع دول مجلس التعاون الخليجي ومصر والأردن لإقامة تحالف استراتيجي إقليمي لتحقيق الأمن في الشرق الأوسط، وأعقب ذلك قيام وزير خارجيته بالاجتماع مع نظرائه من هذه الدول للتحضير لقمة سوف تستضيفها الولايات المتحدة لمناقشة إنشاء هذا التحالف الذي بات يعرف باسم "التحالف الاستراتيجي للشرق الأوسط".

وتشير الأخبار الأولية إلى أن التحالف يتضمن ليس فقط التعاون العسكري ولكن يمتد أيضاً للتعاون الاقتصادي والدبلوماسي، وتنسيق العمل من أجل إنهاء الصراع في سوريا واليمن، ومواجهة إيران، والتصدي للتهديدات الجديدة، مثل الهجمات الإلكترونية على البنية التحتية. في حين أوباما لم يكن متحمساً لهكذا نوع من التحالفات خصوصاً إذا كانت تستهدف التهديدات الإيرانية للمنطقة وذهب إلى أن التفاهم وليس المواجهة مع إيران كفيل لحل المشاكل.[2]

رابعاً: الاستراتيجية الأميركية في تطبيق مشروع الشرق الأوسط

تسعى الولايات المتحدة إلى بلورة مشروعها عبر طرق مختلفة بغية الحفاظ على مصالحها والإبقاء على مكانتها الدولية، وتحقيق أهدافها الخفية التي تسعى جاهدة الحصول عليها.

---

[1] Steve Holland, Yara Bayoumy, **Trump Says He Wants Two-State Solution For Middle East Conflict**, Reuters, SEPTEMBER 26, 2018, at: https://www.reuters.com. Retrieved at 9/12/2019.

[2] Yara Bayoumy, Jonathan Landay, Warren Strobel, **Trump seeks to revive 'Arab NATO' to confront Iran,** Reuters, JULY 27, 2018, at: https://www.reuters.com. Retrieved at 27/11/2019.

1. أبعاد المشروع:

مما لا شك فيه أن مشروع الشرق الأوسط الذي تدعمه الولايات المتحدة يمس جوانب عدة تخص الشعوب العربية، وهذه الأبعاد هي:

1.1. البعد السياسي:

يتمثل هذا البعد في ظاهره وما تدعي الولايات المتحدة من وراء تحقيقه تشجيع التنمية في المجتمعات الشرق الأوسطية وبناء الديمقراطية والتعددية السياسية بكل أشكالها، وهذا ما يجعل المجتمعات الشرق أوسطية أكثر انفتاحاً على العالم ما يجعل أبناء المنطقة ينعمون بالحرية بكل أبعادها. ومن الأبعاد السياسية لهذا المشروع تقسيم المنطقة العربية إلى أجزاء عدة، وإيجاد أنظمة سياسية في المنطقة ذات خصائص تنسجم ومتطلبات المشروع الشرق الأوسطي، تتصف بالتبعية للولايات المتحدة بكل ما تمليه، مما يعني التغيير الكلي في بنية الأنظمة ولو بالقوة.[1]

1.2. البعد الاقتصادي:

عرض المشروع في نصه المبادرات والبرامج منها التي خطط لها كمبادرة التجارة، واستناداً إلى نصه نحاول تصنيف هذه الخطط إلى:[2]

أ. جانب تمويلي.

ب. جانب إصلاح للنظام المالي.

ت. جانب متخصص بالتجارة.

ث. تفعيل الإصلاح الاقتصادي.

---

(1) رايق سليم البريزات. **مشروع الشرق الأوسط الكبير والسياسة الخارجية (الأهداف والأدوات والمعوقات)**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، عمان، 2008، ص 28.

(2) سعاد بن طالب. **السياسة الخارجية الأميركية تجاه "ثورات الربيع العربي" – مصر أنموذج (2011–2015)**، مرجع سابق. ص 45.

1.3. البعد الإجتماعي والثقافي:

ترى الولايات المتحدة أن الطائفية والقبلية في الوطن العربي سلاحاً مبرراً لديها في مواجهة الأمة العربية، ولا يمكن تطبيق المشروع إلاً إذا أثارت هذه النزعات في ربوع المنطقة العربية.

إن الهدف الإجتماعي من المشروع الذي أرادته الولايات المتحدة هو طمس معالم العروبة بأي صفة كانت. وإن المبادرة الأميركية من طرح مشروع الشرق الأوسط ترى وجوب تغيير المناهج العلمية والثقافية والإعلامية، وتغيير السلوك والأخلاق المتوارثة والأصيلة بما يحقق السلام والأمن المنشودين لإسرائيل.[1]

2. أدوات تطبيق المشروع

إن أدوات السياسة الخارجية الأميركية التي تسعى من خلالها تنفيذ المشروع الإستعماري، والذي في ظاهره أنه الباعث إلى الخير أما في باطنه فهو الشر بعينه، هي كالتالي:[2]

أ. الحرب الفكرية والصراع الحضاري والحرب الإيديولوجية (صدام الحضارات).
ب. التغذية الطائفية والدينية والمذهبية والقومية بغرض تشويه العقيدة الإسلامية.
ت. إيصال الحركات الإسلامية المتحررة إلى حكم بعد الضغط عليها من أجل إفشالها وبالتالي ستدرك شعوب المنطقة أن الإسلام لا يصلح للحكم.
ث. تغيير الأنظمة الحاكمة الفاسدة والديكتاتورية في المنطقة بدافع أنها غير ديمقراطية.
ج. السعي إلى تجديد الوجوه السياسية.
ح. العمل على كسب عمالة الشعوب بدلاً من كسب عمالة الحكام.
خ. التشجيع على الأنظمة الفيدرالية لتقسيم المنطقة إلى مناطق ومقاطعات طائفية وعرقية ودينية.
د. تغيير الأنظمة السياسية بالقوة العسكرية كما حدث في أفغانستان والعراق.

---

(1) رايق سليم البريزات. **مشروع الشرق الأوسط الكبير والسياسة الخارجية (الأهداف والأدوات والمعوقات)**، مرجع سابق. ص 33.

(2) سعاد بن طالب. **السياسة الخارجية الأميركية تجاه "ثورات الربيع العربي" – مصر أنموذج (2011–2015)**، مرجع سابق. ص 46–47.

ذ. بناء قواعد عسكرية وقيام تحالفات دولية موالية للغرب.

ر. سيطرة الولايات المتحدة على استثمارات النفط والغاز والمعادن الأخرى في المنطقة.

ز. جعل دول المنطقة لا سيما المالكة للنفط ذات اقتصاد أحادي الجانب.

س. تعزيز الشبكات الاستراتيجية واخضاع المنطقة اقتصادياً لأميركا.

ش. دخول عصر ما بعد الحداثة واختراق التكنولوجيا لخصوصيات الشعب.

ص. دعم أميركا للأقليات الموجودة في أغلب دول الشرق الأوسط مادياً ومعنوياً لكي تتحرر من الدول المهيمنة عليها ولكي تدرك طرفاً ضد آخر حسب الظروف الخاصة لمصلحة أميركا.

ض. نسف القيم الإسلامية عبر إدخال أفكار الحرية واحترام حقوق الإنسان وتشويه المفاهيم الإسلامية كجعل الجهاد من مرادفات الإرهاب.

خامساً: الصراعات الأميركية الشرق أوسطية

على امتداد الحرب الباردة أي طيلة المرحلة الفاصلة بين 1945 و1990، سجل الصراع بين الغرب والشرق سلسلة من الصدامات بفعل سببين جوهريين:

1. الأول، بروز القومية العربية المنطوية على أبعاد دينية إسلامية، الى جانب وجود ثروة نفطية هائلة باتت حاجة ملحة للعالم لاسيما الغرب الصناعي للتزود بها كطاقة ضرورية.
2. الثاني، السعي الغربي الاميركي الاوروبي لاحتواء المنطقة العربية عبر ابقائها ضعيفة من جهة، وزرع الكيان الصهيوني كأهم عائق يحول دون توحد العرب وتحقيق نهضتهم القومية من جهة أخرى. لهذا راحت الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الاميركية تعزز التفوق الإسرائيلي عسكرياً على سائر الاقطار العربية وإلحاق الهزيمة بها في سلسلة الحروب التي بدأت باحتلال فلسطين عام 1948، مرورا بحروب 1956-1967-1973-1982 وصولا الى التدخل الأميركي المباشر في الحرب على العراق "حرب عاصفة الصحراء" عام 1991 وانتهاء باحتلاله في نيسان 2003.[1]

وتحولت المنطقة العربية مع انتهاء الحرب الباردة وانتفاء الصراع السوفياتي الأميركي على التوسع في النفوذ الخارجي، الى مركز استهداف أميركي يقوم على إجراء تغييرات هامة في الخارطة الجيوسياسية

---

[1] محمد مراد، **السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي بين الثابت الاستراتيجي والمتغير الظرفي**، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2009، ص 53.

للمنطقة في إطار مشروع "الشرق الأوسط الكبير" كبديل استراتيجي لمشروع عربي نهضوي يرتكز إلى التحرر القومي وإقامة الدولة العربية الواحدة (الدولة – الأمة).

ولم يخرج المشروع الجديد (الشرق الأوسط الكبير) عن كونه يمثل ثابتا استراتيجيا في السياسة الغربية عموما والأميركية خصوصا، في الحيلولة دون ظهور قوة إقليمية في هذه المنطقة تكفل تكتلها على أساس عربي أو إسلامي. وقد ظهرت تحالفات عدة من أجل إسقاط أي مشروع يهدف إلى تحقيق هذا التكتل ابتداء من محمد علي، مرورا بعبد الناصر، حتى حروب "عاصفة الصحراء" عام 1991 وصولا إلى الاحتلال الاميركي للعراق عام 2003.

الدوافع لمواجهة الوحدة العربية:

هناك أكثر من سبب كان يدفع الغرب دائما لمواجهة الحالة العربية، أبرز هذه الدوافع ثلاثة:

1. صراع الهويات الحضارية بين حضارة غربية نازعة نحو المادية، وأخرى عربية ظلت على تميزها بخصوصيتها الإسلامية وتوجهها إلى العالمية.
2. الدفاع الغربي الدائم عن مشروع الصهيونية التوراتي في إقامة "دولة اسرائيل الكبرى" ذلك أن مثل هذا المشروع يحقق فائدة مزدوجة للصهيونية التوراتية من جهة، والمسيحانية السياسية باصوليتها البروتستانتية من جهة أخرى. ومن الأهمية بمكان عدم اغفال الدور الصهيوني من خلال الدعم الأميركي لإسرائيل الذي يؤكده تأمين استمرار تدفق النفط من خلال حماية الممرات البحرية.[1]
3. الاستحواذ الغربي–الصهيوني على أهم ثروة اقتصادية مخزونة في الأرض العربية وهي النفط. ففي مقالة لوزير الخارجية الفرنسي السابق ميشال جوبير حدد فيها الدافع الغربي للهجوم على المنطقة بقوله: "سيطرة دولية على البترول، ابتداء بالإنتاج، والأسعار وتقسيم أرباح هذا الاستغلال بين بلدان الشرق الأوسط". فإذا أضفنا الى ذلك مقولة شوارتسكوف قائد حرب "عاصفة الصحراء" على العراق عام 1991 حيث قال "جئنا كي نصحح خطأ، ونعطي هذه الثروة لمن يستحقونها"، لبات واضحاً

---

[1] كميل حبيب، **الشرق الأوسط وفلسطين في الرؤية الاميركية**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2012، ص 58.

الهدف من المشروع الشرق أوسطي الذي ينسف آمال العرب في التنمية المستقلة، ويسلب منهم السيطرة على مواردهم والانتفاع بها لصالح شعوبهم.[1]

لقد تحول المجال العربي الى مسرح للصراع الإقليمي والدولي بهدف الاخضاع والسيطرة. وقد زاد هذا الامر خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، أي مع تزايد حاجات الرأسماليات الغربية الى ربط المنطقة العربية بعجلة أسواقها من جهة، وظهور النفط العربي كعنصر حاسم في الاقتصاد العالمي من جهة أخرى.[2]

---

[1] محمد مراد، **السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي**، مرجع سابق، ص 66.

[2] المرجع السابق نفسه، ص 145.

المبحث الثاني

مستقبل السياسة الأميركية تجاه الشرق الأوسط في ظل توافر الطاقة البديلة

تشير آراء بعض الخبراء إلى أن "أسواق الغاز تنمو بقوة" وإلى أن الغاز سيحل محل منتجات الطاقة الأحفورية، المتمثلة في الفحم والنفط، لأنه يعتبر الأقل بدرجات كبيرة في التأثير على البيئة وزيادة الانبعاث الحراري الذي يسببه استخدام الفحم والنفط في إنتاج الطاقة، ويعزز هذا الاتجاه في المستقبل نمو الاقتصادات الجديدة في آسيا وأميركا اللاتينية وجنوب وشرق أفريقيا. وكذلك الأمر في الولايات المتحدة.

المطلب الأول: استكشاف الطاقة البديلة في الولايات المتحدة الأميركية

كان أكبر إبداع في عالم الطاقة حتى الآن في هذا القرن هو تطوير تقنية استخراج الغاز الصخري والمورد المرتبط به والمعروف باسم "النفط المحكم". وتأتي الطاقة الصخرية في القمة، ليس فقط بسبب وفرتها في الولايات المتحدة، بل أيضا بسبب تأثيرها العالمي العميق. وقد بدأ الغاز الصخري والنفط المحكم الأميركي في تغيير أسواق الطاقة العالمية، والحد من قدرة أوروبا التنافسية على مواجهة القدرة التنافسية الصناعية الإجمالية للولايات المتحدة والصين، كما تسهم الطاقة الصخرية في إحداث تحولات في السياسة العالمية. والواقع أن الكيفية التي قد تعمل بها الطاقة الصخرية على تغيير الدور الذي تؤديه أميركا في الشرق الأوسط أصبحت تشكل موضوعا ساخنا في واشنطن، وفي الشرق الأوسط ذاته.

أولاً: تطوير استخراج النفط والغاز الصخري في الولايات المتحدة الأميركية

في عام 2008 بدأ تأثير أكبر إبداع في عالم الطاقة وهو تطوير استخراج الغاز الصخري، على امدادات الطاقة في الولايات المتحدة، وقد هبطت أسعار الغاز الأميركي إلى ثلث الأسعار في أوروبا، النفط الصخري، الذي يتم إنتاجه بالتكنولوجيا نفسها المستخدمة لاستخراج الغاز الصخري، على تعزيز إنتاج الولايات المتحدة من النفط أيضا، حيث تتوقع وكالة الطاقة الدولية IEA أن تتفوق الولايات المتحدة

مستقبلاً على المملكة العربية السعودية وروسيا لكي تصبح الدولة الأكبر إنتاجا للنفط على مستوى العالم.[1]

1. الغاز الصخري:

في الوقت نفسه تواصل صناعة الغاز الصخري في الولايات المتحدة نموها وفرص منافستها العالمية من خلال زيادة الإنتاج ونمو النفط من حقول الصخر الزيتي، وتأتي هذه التطورات في ظل خطط مكثفة تبذلها شركة "سابك" للاستثمار في الغاز الصخري الأميركي الوفير سعياً للحصول على مواد بأسعار تنافسية حيث سوف تجد "سابك" أعظم فرصة لوفرة المواد الخام من ثروات الغاز الطبيعي والغاز الصخري في الولايات المتحدة والاستفادة من ارتفاع الطلب العالمي المستمر على المنتجات.[2]

لقد تمت الإشارة إلى الدور الكبير الذي قامت به إدارة الطاقة الأميركية ومراكز الأبحاث في بلورة فهم طبيعة الأحواض الصخرية وخصائصها، وما قام به الرواد النفطيون من تطوير تقنيات الحفر الأفقي ورفع كفاءة عمليات الحفر والإنتاج لتحول مشاريع الغاز الصخري إلى مشاريع ذات عوائد مجزية.

ومن أصعب التحديات التي تواجهها عملية نجاح إنتاج الغاز الصخري في أميركا هي التكامل مع القطاع العام مع تزايد إنتاج الغاز الصخري، حيث قامت العديد من الولايات والمقاطعات بتسهيل الإجراءات الحكومية لتحفيز المنتجين على الاستثمار، إذ انفردت صناعة الغاز الصخري في أميركا بعدة عوامل ومنها[3]:

1. معرفة وإلمام بجيولوجيا الأحواض الصخرية.
2. الاستخدام الأمثل للتقنيات المقدمة وتطويرها المستمر.
3. توفر أسعار بيع غاز موازية.

---

[1] إبراهيم الغامدي، **الولايات تفرض منافستها للغاز الصخري و"آرامكو" و"سابك" تعجلان استثماراتهما في الاستكشاف والاستثمار**، جريدة الرياض، الرياض، 21/ أكتوبر 2017.

[2] إبراهيم الغامدي، المرجع السابق نفسه.

[3] ماجد عايد السويلم، **هل إنتاج الغاز الصخري حكر على أميركا؟** صحيفة مال الاقتصادية، الرياض، 27 أغسطس 2019.

4. توفر دعم حكومي مباشر وغير مباشر (كالحوافز الضريبية وتخفيف القيود البيئية وتسهيل استخراج التراخيص)

5. عوامل أخرى (كتقبل المجتمع والتسهيلات التمويلية وغيرها) علما أن معظم الدول التي يوجد في أراضيها غاز لا يمتلك معظم المعوقات وتفتقر إلى الخبرات والمتخصصين، ولا يوجد دعم حكومي ولا تتوفر بيئة محفزة وآمنة، وعدم قبول المجتمع للتكسير الهيدروليكي، بل ويلقى معارضة تقيّد استخراج المياه الجوفية في عمليات الحفر والتكسير، الأمر الذي يطرح تساؤلا: هل يعني أن الغاز الصخري مازال حكرا على أميركا؟.

وقد أخذ النفط الصخري ثورة دراماتيكية في إنتاج الطاقة الأميركي، فبين عامي 2007 و2012 ارتفع إنتاج الغاز الصخري بنسبة أكثر من 50% كل عام، وقفزت نسبته من إجمالي إنتاج الغاز الأميركي من 5% إلى 39%، وتم تحويل العديد من المحطات التي كانت مخصصة لجلب الغاز الطبيعي المسال الأجنبي للمستهلكين الأميركيين وتخصيصها لتصدير الغاز الأميركي للخارج.[1]

2. النفط الصخري

يصنّف النفط الصخري من بين المصادر غير التقليدية للنفط والغاز كون إنتاجه لا يتمّ بتقنيّة حفر الآبار الشائعة بل بطرق أكثر تعقيدًا.[2]ويعتبر النفط الصخري من مصادر الطاقة الواعدة ذات النموّ السريع والجدوى الاقتصاديّة. حيث أن توسّع حصّة هذا النوع من النفط في السوق العالمي يشكّل ثورة حقيقيّة في الأسواق العالميّة، من خلال تأمين مصدر طويل الأجل، بكلفةٍ معقولةٍ للعديد من البلدان، بالإضافة إلى تخفيض متوسّط سعر برميل النفط المتوقّع وفق الدراسات المبنيّة على احتياطات النفط السائل فقط. [3]

---

[1] محمد السعيد، **معجزة النفط الأميركية.. هل تتخلّى واشنطن أخيرا عن الشرق الأوسط؟**، موقع الإلكتروني: www.midan.aljazeera.net، تاريخ الدخول: 2019/12/13

[2] Sarah Ladislaw, Maren Leed, Molly Walton, **New Energy New Geopolitics: Balancing Stability and Leverage**, CSIS, USA, 2014, page 6.

[3] **Shale oil: the next energy revolution**, PWC, February 2013, page 1.

لكنّ الاستثمار في استخراج النفط الصخري ليس بالبساطة التي يبدو عليها، حيث يوجد عامل أساس في العمليّة، يتمثّل بضرورة الانتباه إلى مقدار الطاقة الممكن استخراجه من النفط، مقابل الطاقة المصروفة لاستخراجه ومعالجته، بحيث تبقى الجدوى الاقتصاديّة للعمليّة معقولة.

وعلى الرغم من التغيرات الحادة في الأسعار العالميّة، التي أثّرت سلبًا على إنتاج النفط الصخري خلال العامين الأخيرين، ولكون طبيعة إنتاج النفط الصخري الأميركي تجعله مناسبًا للنظام الصناعي، المالي، الديموغرافي والجيولوجي في الولايات المتّحدة بشكل أساسي، ولكون سماته تجعله من بين المصادر الكثيرة الجدليّة لأسباب تتعلّق بالكلفة، الإنتاجيّة، الأسعار، الأثر البيئي والآفاق المستقبليّة. إلاّ أنّ تزايد إنتاجه خلال العقد الأخير وتطوّر تقنيات الإنتاج التي تسمح بتخفيض الكلفة، غيّرا في خريطة تجارة النفط العالميّة بما يؤمّن للولايات المتّحدة اكتفاءً ذاتيًا في الطاقة. [1]

فعلى مستوى النفط، كانت ثورة التكسير أكثر وضوحا وملحمية، فخلال الفترة نفسها تسببت تقنيات التكسير في تضاعف الإنتاج الأميركي من النفط الصخري 18 مرة، ما عكس التراجع الكبير في إنتاج الخام الأميركي، وفي مايو/أيار 2011 أصبحت الولايات المتحدة مصدرا صافيا للمنتجات البترولية المكررة، واعتبارا من عام 2011 أصبحت ثالث أكبر منتج للنفط الخام في العالم بعد السعودية وروسيا وثاني أكبر منتج للمنتجات المكررة بعد روسيا، وفي مطلع العام 2019 أصبحت أميركا أكبر منتج للنفط الخام في العالم، وبحلول نوفمبر/تشرين الثاني 2018 أصبحت مصدرا صافيا لجميع المنتجات النفطية بما يشمل مجموع المنتجات البترولية والنفط الخام.[2]

ثانياً: الطاقة البديلة في أميركا والمنافسة الدولية

إن تطوير تقنية استخدام الغاز الصخري، والطاقة الصخرية، كان أكبر إبداع في عالم الطاقة، بسبب تأثيرهم العالمي العميق، حيث بدأ الغاز الصخري والنفط الأميركي في تغيير أسواق الطاقة العالمية بما تحدثه من تحولات في السياسة العالمية، وتغيير دور أميركا في الشرق الأوسط، حيث أصبح الغاز

---

[1] عبد الرازق بو زيدي.**التنافس الأميركي الروسي في منطقة الشرق الأوسط**، مرجع سابق، ص70.

[2] محمد السعيد، **معجزة النفط الأميركية.. هل تتخلّى واشنطن أخيرا عن الشرق الأوسط؟**، مرجع سابق.

الصخري يشكل 44% من إجمالي إنتاج الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة، وفي أواخر التسعينات ظهر تأثير هذه التقنية في الولايات المتحدة بشكل ملحوظ، وقد تعزز إنتاج الولايات المتحدة بحيث لم تعد تستورد الغاز الطبيعي، بل إن بعض هذا الغاز الطبيعي المسال يذهب إلى أوروبا، الأمر الذي يشكل منافسة غير متوقعة للموردين التقليديين: روسيا والنرويج. (1)

وقد خلف صعود الطاقة الصخرية في الولايات المتحدة أيضا تأثيرا أوسع في الاقتصاد العالمي، حيث يعمل الغاز الصخري الأميركي على تغيير ميزان القدرة التنافسية في الاقتصاد العالمي، مما يمنح الولايات المتحدة ميزة غير مسبوقة وغير متوقعة، إذ إن الغاز الطبيعي غير المكلف يغذي نهضة التصنيع فيها، مع إقبال الشركات على مصانع جديدة وتوسيع المرافق القائمة، مما سبب الانزعاج الشديد لقادة الصناعة إزاء خسارة الشركات القدرة التنافسية لمصلحة المصانع، وما يترتب على ذلك من تحول التصنيع من أوروبا إلى الولايات المتحدة، وهذا يقلق ألمانيا، الذي يعتمد نصف ناتجها المحلي على الصادرات، وهذا يعني أن الصناعة الألمانية ستخسر حصتها في السوق العالمية وكذلك بلدان الاتحاد الأوروبي، ستضطر إلى إعادة النظر في استراتيجيات الطاقة العالمية أو مواجهة إضعاف القدرة التنافسية وخسارة الوظائف، وقد بات التأثير الجيوسياسي واضحا بالفعل، وعلى سبيل المثال جلست إيران وبجدية على طاولة المفاوضات النووية، وما كان هذا ليحدث لولا النفط المحكم. (2)

ثالثاً: الإكتفاء الذاتي للنفط والأمن الطاقوي في أميركا

إن التحولات التكنولوجية في استغلال مصادر الطاقات الأحفورية التي حققتها الولايات المتحدة منذ العام 2001، ومنها تقنية التكسير بالماء، والتي سمحت لأميركا في ظرف عقد واحدة بقلب المعادلة الطاقوية العالمية بفضل استغلال الغاز والزيت الصخري، وما شهدته صناعة الطاقة في الولايات المتحدة كان له انعكاس مباشر على مستوى الأسعار حيث انخفض سعر الغاز حينها إلى 2.5 دولار لكل مليون

---

(1) دانيل يرجين، **الغاز الصخري ... وتقنية الطاقة (1−2)**، جريدة العرب الاقتصادية الدولية، الرياض، 2018/8/24.

(2) دانيل يرجين، **الغاز الصخري ... وتقنية الطاقة (1−2)**، المرجع السابق نفسه.

– وحدة حرارية بريطانية [1]– وهو ما دفع الولايات المتحدة إلى تقليص الفجوة الأميركية بين الإنتاج والاستهلاك، بحدود 5.5 ملايين برميل يوميا، وبالتالي فإن الولايات المتحدة لن تكون في حاجة ماسة لدول الخليج لتوفير الفجوة النفطية بين الإنتاج والاستهلاك لديها، وخاصة مع تصاغر تلك الفجوة مع الزمن. وهذا يضع الولايات المتحدة على طريق التحول نحو أول منتج للنفط في العالم بحسب وكالة الطاقة الدولية متفوقة على جميع المنتجين داخل وخارج منظمة الأوبك بمن فيهم المملكة العربية السعودية، فيما ستتحول إلى دولة مصدرة للبترول بحلول العام 2025 بعد أن تحقق اكتفاء كامل من الطاقة بحلول العام 2020.[2]

والاعتقاد أن اكتفاء الولايات الأميركية في مجال الطاقة سيكون له انعكاسات جيوسياسية كبيرة في العالم، وخاصة في علاقات الولايات المتحدة مع حلفائها الحاليين في المنطقة العربية، مما سيؤثر بشكل مباشر على سياسة أميركا في الشرق الأوسط وتقلص اهتمامها بها، مما يعني أن الولايات المتحدة، التي كانت تتعمد إشعال المزيد من الحروب في إفريقيا والشرق الأوسط وأميركا اللاتينية من أجل السيطرة على منابع النفط، لن تستمر في هذا الطريق بمجرد أن تنتهي من تحقيق أمن طاقوي من مصادر داخلية، وخاصة بالنظر مع التنامي البارز للاعبين جدد على مسرح الأحداث العالمي – وعلى رأسهم الصين التي تتجه لتتحول إلى أول مستورد للنفط في العالم.[3]

أدّى تزايد إنتاج الولايات المتّحدة الأميركيّة من النفط السائل والغاز من النفط الصخري، إلى ارتفاع إنتاج النفط الخام لديها إلى 11 مليون برميل يوميًا في أيلول 2013، بعد أن كان 1.5 مليون برميل يوميًا في السنوات السابقة. كما تفوّق معدّل إنتاج النفط على معدّل الاستيراد الذي تراجع إلى 7,6

---

[1] وحدة حرارية بريطانية (بالإنجليزية: British thermal unit BTU أو Btu) هي وحدة معهودة للطاقة تبلغ نحو 1055 جول. وتعرف بأنها كمية الطاقة اللازمة لتسخين 1 باوند (1 رطل) من الماء درجة واحدة فهرنهايت. وهي تستخدم في محطات توليد الطاقة الكهربائية، وفي مولدات البحار، وفي صناعة التسخين، وصناعة تكييف الهواء.

[2] عبد الوهاب بوكروح، **الولايات المتحدة ستقلص اهتمامها بالوطن العربي لأنها ستتحول إلى أول منتج للنفط في العالم وستحقق اكتفاء كاملا من الطاقة بحلول 2020**، مجلة آفاق البيئة والتنمية، مركز العمل التنموي معاً، العدد 60، غزة، 2013/12/1.

[3] عبد الرحمن مبتول، **اكتفاء أمريكا الذاتي من النفط سيغير من أولوياتها بالمنطقة العربية**، مجلة العربي 21، الكويت، www.arabi21.com تاريخ 2013/11/11

مليون برميل يوميًا. يعود ذلك إلى نموّ الإنتاج الأميركي بمعدّل 50% منذ العام 2008، بالتوازي مع تناقص الواردات بمعدّل 20%.[1]

رابعاً: انتاج النفط الصخري في أميركا والتوجهات الخارجية

بالحديث عن مستقبل النفط أشار العديد من الخبراء الاقتصاديين إلى أنه في الأعوام العشرة المقبلة ستتعرض الدول النفطية لمزيد من المشاكل الاقتصادية إذ لم توسع استثماراتها، معتمدة بهذا التوقع على بيانات الاكتشافات الجديدة الموجودة لدى الغرب بخاصة على صعيد الغاز الصخري، الذي سيؤدي إلى تراجع أسعار الطاقة، وبالأخص الغاز والنفط. وبالتالي التأثير على ميزانيات الدول على المديين القصير والبعيد، ولهذا رجّح خبراء أن تحقّق الدول المصدّرة للغاز المسال ميزة استراتيجية في تسويق إنتاجها، على رأسها قطر، وسط بوادر عجز قطاع الغاز المسال في الولايات المتحدة عن التكيف تماما مع أسعار منخفضة للطاقة. ومن جهة أخرى توقّع البنك الدولي والمؤسسات الدولية، أن يكون هناك انخفاض خلال الأعوام العشرة المقبلة للغاز الطبيعي بنسبة 20 إلى 25%، ويؤكد البنك الدولي أن هناك تكنولوجيا جديدة، وأن الطاقة الصخرية ليست قائمة حصريا في الولايات المتحدة إنما أيضا في الصين، وفي العديد من دول العالم، وفي أوروبا، لكن دولا أخرى تمنع استخراج هذه الطاقة باعتبارها مضرّة للبيئة، ومن المحتمل مع اشتداد الصراع السياسي بخاصة مع روسيا، أن يتم الاعتماد على هذه الطاقة[2].

نخلص إلى القول إن النفط والصراع الذي نشأ حوله من أجل الوصول إليه ونقله وتخزينه، يفسر الكثير من معادلات الصراع والحروب والانتشار العسكري والسياسي لضمان سلامة المنابع بالإضافة إلى المشاكل بين دول المنطقة حول خطوط النقل. وهكذا فالمجال المفضل أمام الولايات المتحدة هو منطقة الخليج. وهذا ما يفسر احتلالها للعراق الذي لا علاقة له بموضوع أسلحة الدمار الشامل، أو موضوع الديمقراطية، والولايات المتحدة أيضا ذهبت إلى أفغانستان وجورجيا وكازاخستان من أجل بترول بحر قزوين.

---

[1] Lisa Hyland, Sarah Ladislaw, David Pumphrey, Frank Verrastro & Molly Walton. **Realizing the Potential of US Unconventional Natural Gas**, CSIS, Washington, 2013, Page 7.

[2] نبيل سرور. **الصراع على النفط والغاز وأهمية منطقة الشرق الأوسط الاستراتيجية**. مرجع سابق. ص. 12.

ويمكن أن يكتمل فهم معادلات الصراع واستنتاج أسباب هبوط أسعار النفط عالميا، إذا تم إدراك أن الولايات المتحدة الأميركية لا تملك سوى 21 مليار برميل احتياطي، وإنتاجها حاليا 7 ملايين برميل يوميا، وهكذا فإنها تستورد 10 مليون برميل يوميا لتغطية حاجاتها الصناعية والتشغيلية. ومن المتوقع أن تصل احتياجاتها إلى 26 مليون برميل يوميا العام 2020، وهو ما يعني انها بحاجة إلى 17 مليون برميل يوميا، حيث لن يصل إنتاجها المحلي إلا إلى 9 مليون برميل فقط، وهو سقف يصعب تجاوزه. أي أنها تحتاج إلى استيراد 66% من حاجتها اليومية للبترول والغاز، وإذا كان الإنتاج العالمي حاليا الذي يصل إلى 74 مليون برميل يوميا يفيض عن حاجة المستهلكين، فإن من المتوقع أن يصل إلى 92 مليون برميل يوميا العام 2020، في حين الاستهلاك إلى 111 مليون برميل يوميا، أي أن هناك فجوة ستحدث. ومن لا يستطيع أن يؤمن حاجاته البترولية سيتراجع صناعيا واقتصاديا وعسكريا وإذا هيمنت الولايات المتحدة على البترول، تحكّمت في الآخرين فضلا من تأمين حاجاتها[1].

وعليه يمكن لنا أن نستنتج أن الولايات المتحدة وكذلك نهم الدول الصناعية المتزايد إلى مصادر للطاقة، لم ولن يدعها تترك فرصة للسيطرة على البترول ومنابعه وروافده وخطوط نقله. وهذا ما يفسر على سبيل التأكيد أن بترول السودان المتوقع (3 مليار برميل احتياطي)، جعل الولايات المتحدة تسارع إلى التدخل في الموضوع السوداني، وتضع يدها على البترول وتحقق نفوذا هناك، وهذا ما تخطط له في نيجيريا والجزائر وليبيا.

خامساً: طفرة النفط في أميركا

شهد عام 2018، وصول الولايات المتحدة لمكانة أكبر دولة منتجة للبترول في العالم، وزيادة صادراتها البترولية عن وارداتها، نتيجة للاكتشافات النفطية الجديدة في النفط الصخري وهو تحول تاريخي سوف يؤثر بالتأكيد على توجهاتها تجاه منطقة الشرق الأوسط، وقد أعلن الرئيس الأميركي ترامب، في حوار له مع جريدة الواشنطن بوست، في ديسمبر 2018 "البترول يفقد أهميته شيئاً فشيئاً كسبب لبقائنا في

---

[1] علي ميرزا، **آثار انخفاض أسعار النفط على الدول المستهلكة والمنتجة**، ندوة بعنوان: تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصرة"، الدوحة، 7 تشرين ثاني 2015. ص 71-72.

المنطقة، لأننا ننتج المزيد منه.. لذا، وكما تعلمون، قد نصل فجأة إلى نقطة لا نحتاج فيها إلى البقاء في هذه المنطقة".[1]

وفى هذا الإطار إستمر الجدل الأميركي داخل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية حول الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط، وجدوى العلاقة مع الحلفاء الرئيسيين في المنطقة العربية. لكن من المتوقع أيضاً استمرار الهدف الأميركي في استثمار العلاقة مع الدول العربية المنتجة للبترول لتحقيق هدف الحفاظ على سعر معقول لهذه السلعة وتجنب الاضطراب وعدم الاستقرار في الأسواق العالمية للبترول.

ويتصاعد القلق من أن تتسبب الزيادة السريعة في إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة في تغذية الانفصال الكامل من جانب الولايات المتحدة ورغم زيادة الإنتاج الأميركي، ستستمر في تقليص وارداتها من النفط وستستمر في استيراد النفط في السنوات المقبلة، ووفق كل هذه المميزات سيظل الشرق الأوسط مساحة تشكل أهمية جيوسياسية كبرى، وسيظل نفط الشرق الأوسط يشكل ضرورة أساسية لعمل الاقتصاد العالمي، وستظل هذه المنطقة تشكل مصلحة استراتيجية مركزية للولايات المتحدة، ومجمل القول فإن ثورة الطاقة الصخرية توفر مصدرا جديدا لمرونة الولايات المتحدة، وتعمل على تعزيز مكانتها في العالم حيث يبرهن ظهور الغاز الصخري والنفط المحكم فيها على قدرة الابداع والابتكار على تغيير موازين القوى الاقتصادية والسياسية العالمية.[2]

وقد كتبت جريدة "التايمز" البريطانية في 16 تشرين الأول/أكتوبر 2015، أن السعودية اتخذت موقفًا محسوبًا بدقّة، بدعمها انخفاض أسعار النفط إلى ما دون 80 دولارًا للبرميل، لكي تجعل من

---

[1] Aaron Blake, **President Trump's full Washington Post interview transcript, annotated**, The washingtonpost, November 27, 2018, at: https://www.washingtonpost.com. Retrieved at 11/12/2019.

[2] دانيل يرجين، **الغاز الصخري وتقنية الطاقة (2-2)**، جريدة العرب الاقتصادية الدولية، الرياض، الجمعة 28 أغسطس 2018.

استخراج النفط الصخري أمرًا غير مجدٍ اقتصاديًا، ممّا يدفع واشنطن في النهاية إلى العودة لاستيراد النفط من المملكة وإخراج الغاز الصخري من السوق.[1]

المطلب الثاني: السعي الأميركي إلى تحقيق الإكتفاء الذاتي الطاقوي

وعلى الرغم من التغيرات الحادة في الأسعار العالميّة، التي أثّرت سلبًا على إنتاج النفط الصخري خلال العامين الأخيرين، ولكون طبيعة إنتاج النفط الصخري الأميركي تجعله مناسبًا للنظام الصناعي، المالي، الديموغرافي والجيولوجي في الولايات المتّحدة بشكل أساسي، ولكون سماته تجعله من بين المصادر الكثيرة الجدليّة لأسباب تتعلّق بالكلفة، الإنتاجيّة، الأسعار، الأثر البيئي والآفاق المستقبليّة. إلاّ أنّ تزايد إنتاجه خلال العقد الأخير وتطوّر تقنيات الإنتاج التي تسمح بتخفيض الكلفة، غيّرا في خريطة تجارة النفط العالميّة بما يؤمّن للولايات المتّحدة اكتفاءً ذاتيًا في الطاقة.

أولاً: نفط الشرق الأوسط في الاستراتيجية الأميركية

يحتل الشرق الأوسط وخصوصاً المنطقة العربية أهمية استثنائية في الاستراتجية الأميركية لا سيما بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، ويتضح ذلك عن طريق ظهورها والتركيز في كافة الاستراتيجيات والفكر السياسي الأميركي كافة والذي يرجع لإعتبارات عدة منها:

1. إن وجوده في منطقة الشرق الأوسط كان عاملاً يمثل مصدراً هائلاً للقوة الاستراتيجية الأميركية إذ تبقى السيطرة على مصادر النفط من أولوياتها، إذ يتوقع لهذه المنطقة توافر ثلثي احتياجات العالم من الطاقة لزمن مقبل، وإن السيطرة على مصادر النفط في الشرق الأوسط تعني توافره والتحكم بأسعاره على النحو الذي يتوافق مع احتياجات السوق الأميركية، وتتيح عملية السيطرة على منابع النفط عملية التحكم والسيطرة على موارد النفط للدول العظمى القديمة المتمثلة بأوروبا واليابان والدول الصاعدة المتمثلة بالصين والذي سيحد من كسر طموحها لكسر معادلة النظام الأحادي القطبية.[2]

---

[1] نبيل سرور، **الصراع على النفط والغاز وأهمية منطقة الشرق الأوسط الاستراتيجية**، مرجع سابق. ص 12.

[2] فارس أبي صعب، **التحولات العربية في عالم متغير وثلث القوة**، مجلة المستقبل العربي، العدد 389، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2011، ص97.

2. يُعد الشرق الأوسط السبيل الأوحد للوصول للسيطرة العالمية من قبل الولايات المتحدة الأميركية والتي تأتي عن طريق الإمساك بممرات الناقلات البحرية والأنابيب النفطية، وهذا ما يجعلها قوة مؤثرة ومسيطرة في اقتصاديات الدول المنافسة كروسيا والصين والهند.[1]
3. قلة المعروض من النفط في الأسواق العالمية، وتزايد الطلب في الدول الصناعية جعل القوى الكبرى تتنافس في سبيل السيطرة على الموارد الطبيعية واستخراجها لذا عملت الولايات المتحدة على البدء بأولى حلقات هذا السياق في الشرق الأوسط باحتلالها للعراق وأفغانستان.[2]
4. إرتباط الشرق الأوسط بأمن الطاقة الأميركي ويعد هذا الارتباط مسألة حيوية وجوهرية ففي أحدث التوقعات المستقبلية الصادرة عن إدارة معلومات الطاقة الأميركية IEA قدمت صورة متوقعة عن نمو الاستيراد الأميركي للطاقة من نسبة 25% إلى 35% من مجموع الطلب الكلي سنة 2025 وذلك نتيجة للنمو البطيء للإنتاج المحلي للطاقة، إلى جانب زيادة الاستهلاك المحلي بمعدل 3% سنوياً.[3]
5. إرتباط الاقتصاد الأميركي والصناعات الأساسية المحمية غير القادرة على المنافسة بموارد النفط والذي سيعمل انقطاع الطاقة عنها على انهيارها، مما يهدد الاقتصاد الأميركي بتوقف النمو.[4]
6. يمثل الشرق الأوسط مصدراً رئيسياً لتزويد الآلة العسكرية الأميركية بالوقود والتي تمثل أحد عوامل قوتها وهيمنتها.[5]
7. تتيح السيطرة على هذه المنطقة إمكانية التحكم والهيمنة على البحار التي تشرف عليها لا سيما البحر المتوسط، مع إعطائها القدرة على المناورة المحتملة لأوروبا من قبل الدول الآسيوية مثل الصين وهي بذلك تشكل عمقاً استراتيجياً للعمليات الحربية.[1]

---

[1] هادي قبيسي. **السياسة الخارجية الأميركية بين مدرستين: المحافظين الجدد والواقعية**، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، 2008، ص34.

[2] روبرت كيوهان، **مبني للمجهول مالالات القيادة الأميركية للنظام الدولي**، ترجمة: أحمد محمد أبو زيد، مجلة المستقبل العربي، العدد 404، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2012، ص53.

[3] أسامة مرتضى السعيدي، **الولايات المتحدة الأميركية والأمم المتحدة فترة ما بعد الحرب الباردة**، بغداد، المركز العلمي العراقي، العدد 25، 2011، ص 208.

[4] إيان دوغلاس. **الولايات المتحدة في العراق جريمة إبادة جماعية**، مجلة المستقبل العربي، عدد 350، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2008، ص37.

[5] إيان دوغلاس، **الولايات المتحدة في العراق جريمة إبادة جماعية**، المرجع السابق، ص37.

8. كما أن السيطرة على جزيرة العالم (الشرق الأوسط) التي تشمل قارات آسيا وأفريقيا وأوروبا حسب نظرية ماكندر تمكن من السيطرة على العالم، لذا فهي حسب الفكرة والمنظور الأميركي تمثل ذات أهمية استراتيجية.[2]

أهداف السيطرة على نفط الشرق الأوسط

إن مساعي الولايات المتحدة بالدرجة الأساس هي السيطرة على مصادر الطاقة الواقعة في قلب الشرق الأوسط وترجع محاولات أميركيا إلى الهيمنة عليها لأسباب عدة نلخصها بالآتي:[3]

1. الحد من إرتفاع أسعار النفط الخام والذي يرتفع بمعدل 3% سنوياً.
2. استنذاف قدرات المنطقة الاقتصادية واعاقتها من أي دور عالمي.
3. استدراج الدول النفطية الخليجية إلى حالة إرتهان عن طريق السيطرة على إنتاج النفط وتصديره، ومن ثم توجيه فوائضه المالية صوب استثمارات داخل الولايات المتحدة.
4. منع النفط من أن يكون عامل قوة وحسم في المشروع النهضوي العربي والحيلولة دون استخدامه كسلاح ووسيلة ضغط.

ثانياً: تفكك الارتهان الاميركي من خلال الاعتماد على الطاقة المنتجة محليّاً

تحتل مصادر الطاقة عموماً، والنفط خصوصاً أهمية متعاظمة لدى المجتمعات الصناعية الكبرى، ليس لكونها شريان الحياة الاقتصادية فحسب، بل لأهميتها في تحديد قوة الدولة ووضعها العالمي، ولا سيما مع وجود خلل بين هيكل النظام الدولي وبنيته وتوزيع مصادر الطاقة، فالدول الكبرى المهيمنة في النظام الدولي – باستثناء روسيا– تعاني نقصاً في مصادر الطاقة الاستراتيجية (النفط والغاز الطبيعي)، ما يجعلها تعتمد على الخارج للإيفاء بمتطلبات الاستهلاك المحلي. ولأهمية توافر مصادر الطاقة الكافية

---

[1] فلاح خلف كاظم. **العالم الثالث تغير في المفهوم وثبات في الخصائص والسمات**، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2010، ص 81.

[2] فارس أبي صعب. **التحولات العربية في عالم متغير وثلث القوة**، مرجع سابق، ص 98.

[3] ولاء محمد علي حسين الربيعي، **الخطاب الدعائي الأميركي إزاء الشرق الأوسط: دراسة تحليلية**، الطبعة الأولى، دار غيداء للنشر والتوزيع، 2016، ص76.

والآمنة في الدول الصناعية الكبرى- وعلى رأسها الولايات المتحدة- بما لا يؤثر في وضعها الاقتصادي ومكانتها الدولية، في ظل تنافس القوى الصاعدة، في مقدمها الصين والهند، فضلاً عن الدول الصناعية الكبرى الأخرى، للسيطرة على مصادر الطاقة، التي تتسم بالندرة مع تزايد الاستهلاك العالمي، إحتلت قضية «أمن الطاقة» للدول الصناعية الكبرى أهمية متعاظمة مع مرور الزمن.[1]

بدأ رؤساء الولايات المتحدة المتعاقبون، منذ أزمة حظر النفط العربي يعتبرون الحصول على النفط الخارجي قضية أمن قومي، ما دفعهم إلى اعتبار حماية ومصادر الطاقة الخارجية مكوناً من مكونات الاستراتيجية العسكرية الأميركية.[2]

فإن «أي محاولة من القوى الخارجية للسيطرة على منطقة الخليج ستمثل تهديداً للمصلحة الأميركية، ما يستدعي التدخل بقوة لحماية المصلحة الأميركية، وبالتالي حماية الدول الخليجية من أي تدخل خارجي».[3]

ولضمان أمن وتدفق إمدادات الطاقة من الخارج، «حاولت الولايات المتحدة- أكثر من أي دولة صناعية أخرى مستوردة للطاقة- تطوير بدائل الطاقة المتجددة، واحلالها محل النفط، والعمل على استقلالية الطاقة الأميركية والتنقيب عن النفط في السواحل الأميركية، وهي بدائل كانت محل اهتمام إدارة الرئيس باراك أوباما أكثر من أي رئيس أميركي سابق، ففي مقدمة استراتيجية الأمن القومي لعام 2010 ركزت هذه الإدارة على تطوير الطاقة النظيفة لتكون مصدر الإمداد للصناعات الجديدة، ولتقليل الإعتماد الأميركي على النفط الخارجي بزيادة الاستثمارات التي تضخ في قطاع الطاقة النظيفة، وتحسين كفاءة

---

[1] عمرو عبد العاطي. **أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأميركية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، بيروت، سبتمبر، 2014، ص26.

[2] وسيم خليل قلعجية، **روسيا الأوراسية كقوة عظمى- جيوبوليتيك الصراع ودبلوماسية النفط والغاز في الشرق الأوسط.** الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، الطبعة الأولى، يونيو/حزيران 2019، ص 135.

[3] Jimmy Carter, "**State of The Union Address**", Washington DC., 23 January 1980.

الطاقة وزيادة استخدام الطاقة المتجددة والطاقة النووية وتقليل الاعتماد على النفط في تسيير الحياة الأميركية وتنوع مصادر الطاقة والموردين.[1]

ومع السعي بزيادة احتياطات وإنتاج الولايات المتحدة من النفط الصخري «بدأ يتصاعد الحديث داخل الولايات المتحدة على أن يكون النفط الصخري بديلاً من النفط التقليدي المستورد خارجياً، وإنصب جل الاهتمام الأميركي على إمكان تحقيق الولايات المتحدة إستقلالية الطاقة الأميركية، ومن ثم تحرير سياستها في الشرق الأوسط من إبتزاز الدول النفطية، ما يعني إنهاء الحاجة إلى توفير غطاء أمني لهذه الدول».[2]

وليست الولايات المتحدة هي الوحيدة التي تحتاج إلى المزيد من النفط فأوروبا واليابان أيضاً أكثر إعتماداً منها على زيت الخليج والصين كذلك تحتاج إلى طاقة من الشرق الأوسط، «لذلك فإن التنافس من أجل الموارد غير الموثوقة للإمداد يزداد حدة، وتزداد الصورة تعقيداً بوجود أدلة على الإمداد العالمي للزيت يمكن أن يشرع في التعقيد في مستقبل ليس ببعيد.[3]

ثالثاً: المصالح الأميركية منطقة الشرق الأوسط من خلال العامل النفطي

إن حجم تأثير العامل النفطي على السياسات الأميركية في منطقة الشرق الأوسط كان بارزاً في صياغة المفردات السياسية الأميركية إزاء دول منطقة الشرق الأوسط. وعلى مدى السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الأولى، أي منذ عام 1918 وحتى الوقت الحاضر. وبغض النظر عن التفاصيل، فأن السياسات الأميركية اعتمدت عدة ركائز، لعل في مقدمتها إطلاق العديد من مبادئ الرؤساء الأميركيان، عرفت بأسمائهم وصادق عليها الكونغرس الأميركي، استهدفت في جوهرها التعبير عن الترابط الوثيق بين الأمن القومي الأميركي وبين تدفق النفط الخام من دول منطقة الشرق الأوسط. ومن ثم لم يعد موضوع استيراد سلعة النفط الخام موضوعا" اقتصاديا" فحسب، بل أضحى في صميم الأمن القومي الأميركي، أي

---

[1] عمرو عبد العاطي. **أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأميركية**، مرجع سابق. ص 63.

[2] "**ثورة الغاز الصخري" هل تحقق استقلال أميركا من سيطرة الشرق الأوسط**، مركز الجزيرة للدراسات، 2013/1/20، www.studies.aljazeera.net. تاريخ الدخول 2019/12/30.

[3] مايكل كلير، **دم ونفط، أميركا وإستراتيجيات الطاقة: إلى أين؟**، دار الساقي، الطبعة الأولى، بيروت، 2011. ص 76.

أن الإخلال في تدفق النفط يتطلب عمليا استخدام الولايات المتحدة الأميركية كل إمكانياتها وبضمنها القوة العسكرية لضمان المحافظة على انسياب واردات النفط الخام وبشكل مستمر للأسواق الأميركية[1].

أما في الميدانين السياسي والاقتصادي، وبهدف إدامة التوجه الأميركي إزاء دول المنطقة، أطلقت الإدارات الأميركية المتعاقبة، وخاصة عقب تفكك الاتحاد السوفيتي عام 1991، سلسلة من المشاريع، وبالتنسيق مع حليفتها "إسرائيل" ومنها على سبيل المثال، مشروع "السوق الشرق أوسطية"، ومشروع "الشراكة من أجل الشرق الأوسط" ومشروع "الشرق الأوسط الكبير"، لتحقيق حضور سياسي واقتصادي فاعل ومستمر في المنطقة، ولضمان تحقيق الهدف الرئيس المتعلق باستمرار تدفق النفط الرخيص من دول المنطقة، سواء أكان في المدى المنظور أم على الصعيد الاستراتيجي.[2]

ولما كان عمر النفط في الولايات المتحدة الاميركية ومعها كندا على حدودها الشمالية، والمكسيك على حدودها الجنوبية، قد بات ينذر بالنفاد في فترة قد لا تزيد عن عقد واحد من الزمن، فان وتائر التقدم الصناعي لدولتي الشمال الاميركي (كندا واميركا) المنضويتين داخل مجموعة الثماني الصناعي G8، باتت مرهونة بحجم الطاقة النفطية المتوفرة. فالولايات المتحدة التي تضم حوالي 6% من سكان العالم تستهلك بمفردها حوالي 33% من الطاقة المتاحة، فقد ارتفعت مستورداتها النفطية من 20% من حاجاتها في أواخر الستينات من القرن العشرين الى أكثر من 42% في العام 1977 فإلى أكثر من 52% عام 1985 و57% عام 1990 وفي العام 2000 لم يزد الاحتياطي النفطي عندها من 2.8% من الاحتياطي العالمي، في حين لم يزد عند حليفتها بريطانيا في حربهما المشتركة على العراق عامي 1991، 2003 عن 0.5%. ومن هنا، ارتكز المنظور الأميركي لمنطقة الشرق الأوسط من زاوية مصلحتين أساسيتين:[3]

---

[1] خضير عباس النداوي، **تأثير العامل النفطي في السياسات الأميركية إزاء منطقة الشرق الأوسط.** مجلة قضايا سياسية، العدد 25، جامعة النهرين، بغداد، 2011. ص. 196.

[2] خضير عباس النداوي، **تأثير العامل النفطي في السياسات الأميركية إزاء منطقة الشرق الأوسط.** المرجع السابق، ص 197.

[3] محمد مراد، **السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي**، مرجع سابق، ص 156.

الاولى: مصلحة الأمن الاقتصادي الاستراتيجي، وهي تدور حول حاجة الولايات المتحدة المتزايدة لنفط الشرق الأوسط، إنها مصلحة على درجة عالية من الحيوية ترتبط مباشرة بالكيان الاميركي ككل بنيانيا ووظيفياً.

الثانية: مصلحة الأمن العسكري السياسي الاستراتيجي، وتدور حول توفير عناصر القوة اللازمة لضمان النصر الأميركي في حسم معركة الزعامة القطبية الأحادية في العالم.

فالنفط والهيمنة على منابعه والسيطرة عليه يشكلون محوراً مؤثراً في تحديد السلوك السياسي الأميركي تجاه الشرق الأوسط، بحيث عنيت الاستراتيجية بالجانب الاقتصادي للمنطقة وبشكل خاص النفط لما له من أهمية قصوى ودور كبير يؤديه في الصراع الكوني.[1]

ويحتل نفط الشرق الأوسط أهمية كبيرة في الاستراتيجة الأميركية إلى الحد الذي يجعل الولايات المتحدة الأميركية مستعدة لاستخدام قوتها العسكرية للحفاظ على مصالحها النفطية في المنطقة والتي تعتمد عليها في تلبية حاجاتها المستمرة من النفط بالإضافة إلى أن الولايات المتحدة الأميركية وجدت في نفط الشرق الأوسط مصدراً مالياً وفيراً، برغم أنها لم تنتجه، وصار يتوفر لها سوقاً إستهلاكياً في الدول النفطية لمختلف أنواع منتجاتها حتى وصل الطمع الأميركي في دائرة الإنتاج النفطي إلى المطالبة بالمشاركة في تسميتها الاستثمارات النفطية، لدول المنطقة مما يعود للولايات المتحدة الأميركية بمبالغ طائلة لا غنى عنها.[2]

---

[1] حسين حافظ وهيب. **استراتيجية الإدارة الأميركية الجديدة إزاء الشرق الأوسط**، مجلة السياسة الدولية، العدد 46، مركز الأهرام، القاهرة، 2013 ص 62.

[2] دانا علي صالح البرنزجي. **السياسة الخارجية الأميركية حيال المملكة العربية السعودية**، الطبعة الأولى، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، بغداد، 2013 ص 56.

رابعاً: التنافس الأميركي الشرق الأوسطي في مجال الطاقة

في عام 2018 تمكنت الولايات المتحدة الأميركية، من استعادة مكانتها كأكبر منتج للبترول، بعد أن أزاحها الاتحاد السوفياتي عن موقعها كأكبر منتج عالمي للنفط، وبسطت المملكة العربية السعودية هيمنتها على سوق النفط للعقود السابعة[1].

كما استطاعت أميركا تجاوز المملكة العربية السعودية باستغلال النفط الصخري الذي أحدث ثورة جذرية في قطاع الطاقة، ومكنها ذلك من استكمال تحقيق استقلال نسبي في مجال الطاقة، وتحولها إلى أكبر منتج للنفط عالميا.[2]

شهد العام 2018 احتفال السعودية بالذكرى الثمانين لاكتشاف آبار النفط فيها، وتحديدا في العام 1967، ومنذ ذلك الوقت تطورت استراتيجية تفكير الولايات المتحدة تجاه منطقة الشرق الأوسط، حيث تم الإعلان عن "نظرية نيكسون" التي وضعت تصورا استراتيجيا تمحور بالأساس حول ثنائية تأمين التدفق الحر للنفط الخام من منطقة الخليج وتقديم الدعم للحلفاء الإقليميين في مواجهة انتشار الاشتراكية السوفيتية، وبقيت هذه الاستراتيجية ثابتة حتى اليوم التي تهدف إلى ترسيخ حفظ أمن الخليج، وتقديم الدعم الأساسي إلى إيران ثم إلى السعودية، واستمرت هذه الاستراتيجية حتى اندلاع الثورة الإيرانية عام 1979، ورغم كل الأحداث (الحرب العراقية 1980–1988، وغزو العراق للكويت 1990، وغزو أميركا للعراق 2003) فإن السمة المميزة للسياسة الخارجية الأميركية في المنطقة، كانت الحفاظ على منظورها الاستراتيجي المتمثل في التدفق لإمدادات النفط من منطقة الخليج، لكن ظهر سياق مغاير مع انتخاب الرئيس، دونالد ترامب، الذي غلب الطابع الانعزالي على منظور سياسته الخارجية العالمية، حيث باتت السياسة الخارجية الأميركية مع إدارته "وطنية" أكثر منها "عالمية" حيث أن الحسابات الاستراتيجية الأميركية تجاه الشرق الأوسط، وخاصة منطقة الخليج، قد انتهجت سياقا جديدا يتوقع أن يؤدي إلى تعزيز

---

[1] **أمريكا على وشك ازاحة السعودية من عرش أكبر مُصدر نفط بالعالم**، مجلة العربية الالكترونية، 9 آذار 2019. www.arabic.cnn.com تاريخ الدخول (2020/1/3).

[2] رابح أرزقي، **الوصول إلى الهدف، الشرق الأوسط، على البلدان المنتجة للنفط التركيز على كيفية تنويع اقتصاداتها.** مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، ديسمبر 2017، المجلد 54، العدد 4. القاهرة، ص 17.

ديناميكية جديدة للسياسة الخارجية الأميركية تدفعها إلى التردد في لعب دور المتدخل في قضايا المنطقة الداخلية من أجل تعزيز السلام والأمن في منطقة الخليج، ومن المتوقع أنه خلال فترة رئاسة ترامب وفي عام 2019 أن يستمر التوجه في إبعاد الولايات المتحدة عن المساعدة في حل مشكلة انعدام الأمن الإقليمي بشكل استباقي، وفي عهده تم توقيع صفقة أسلحة ضخمة مع المملكة العربية السعودية، واعتبرت إنجازا سياسيا له، إلى جانب عقد قمة دولية ركّز فيها على الاعتماد على الدول الإقليمية في تولي مسؤولية "طرد" الإرهاب من بلدانهم، وإعادة ضبط الموقف الأميركي في المنطقة بما يسمح لكل دولة برسم مسارها السياسي الخاص بها، وهو موقف فيه تخل واضح عن المبادئ المثالية التي كانت تحكم تلقائيا، بوصلة السياسة الخارجية الأميركية الداعمة للديموقراطية والحرية، وقد أكدت قمة ترامب وممثلي غالبية الدول العربية والإسلامية، على دعم الولايات المتحدة لمواجهة إيران، وهو ما اعتبر انقلابا واضحا على موقف الرئيس السابق أوباما من التعامل مع إيران، وصف موقف ترامب بأنه فك ارتباط بلاده الاستراتيجي بالمنطقة، وأعلن اتباع نفس استراتيجيات الأمن الإقليمية المتعاقبة منذ عهد الرئيس ريتشارد نيكسون، وتظهر أهمية الطابع الاستقلالي الجديد في مجال الطاقة في أنها فقط تخدم هذا التوجه، وتكمن أهمية مواقف ترامب في أنه كان تخليا تاريخيا عن قيم الولايات المتحدة التي تأسست عليها كدولة وخاصة منذ رئاسة وودرو ويسلون، حيث كان ذلك يعد ركيزة أساسية للسياسة الخارجية الأميركية التي كانت لا تغفل عن ربط تلك السياسة بالمصلحة الوطنية في تلك الحقبة.[1]

وبالعلاقة مع قضية الطاقة، فإن أهمية ما سبقت الإشارة إليه تكمن في أن استقلالية أميركا في مجال الطاقة تساعد على دعم مقاربة الصفقات المتبعة من قبل إدارة الرئيس ترامب، في حسابات سياستها الخارجية تجاه الشرق الأوسط عموما، ومنطقة الخليج على وجه الخصوص، مما دفع في مجال الطاقة إلى خفض المصالح الأميركية في منطقة الخليج، وهذا النهج يمثل نمطا أكثر شمولا في تغذية حسابات السياسة الخارجية الأميركية داخل منطقة الشرق الأوسط الأوسع.[2]

---

[1] ستيفين رايت، **ملامح الجغرافيا السياسية للطاقة**، مركز الجزيرة للدراسات، 2019/5/7. ص.ص 2-3.

[2] **النفط الخام.. أميركا أكبر منتج في العالم**، مجلة الحرة الالكترونية، 2018/9/13. www.alhurra.com. تاريخ الدخول (2019/12/21).

أما بالنسبة لتحديات الاقتصاد السياسي التي تطرحها التطورات في مجال الطاقة، فإن الطبيعة المتغيرة لسوق الطاقة العالمية أهمية خاصة بالنسبة للبلدان المصدرة للطاقة، والتي تستمد اقتصاداتها الوطنية نسبة كبيرة من ناتجها المحلي الإجمالي بما تضخه هذه الصادرات في ميزانياتها، وقد أدى بروز الولايات المتحدة، كأكبر منتج للنفط في العالم، وكونها مصدرا للغاز الطبيعي، إلى تدشين عهد جديد تمكنت فيه من تحقيق استقلالها في مجال الطاقة.[1] ويمكن فهم تأثير ذلك على أنه حقبة جديدة، وسمة محورية في انخراط الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

وهذا البروز للولايات المتحدة أدى إلى ارتفاع العرض واحتدام المنافسة، وقد تم الدفع نحو هذا من خلال استغلال النفط الصخري في الولايات المتحدة، وهو ما أدى بدوره إلى التأثير في ارتفاع الأسعار العالمية للنفط، وبالاستناد إلى الموقع الجغرافي للولايات المتحدة، فإن استكمال توسيع قناة بنما في العام 2016 أدى إلى زيادة مهمة في قدرة مصدرّي الغاز الطبيعي المسال في الولايات المتحدة على الوصول إلى مناطق أوسع عبر العالم وتأمين تزويدها بالطاقة.[2]

أما على المستوى الجيوسياسي، فإنه من المهم الاعتراف بأن جنوب وشمال شرق آسيا، يستقطبان غالبية الطلب العالمي على الغاز الطبيعي.[3]

خامساً: الموقف الأميركي تجاه الشرق الأوسط في ظل توفر الطاقة البديلة

من الناحية الجغرافية فإنه حتى التمثيل الخرائطي الحالي والمعمول به عالمياً يجعل من الشرق الأوسط مركز للعالم والبعد التاريخي يضفي عليه صفة مهد الحضارات، إلاّ أن هذا ليس كل ما في الأمر، فالرئيس الاميركي ترامب أكد إهتمامه بالشرق الأوسط من قبل حتى أن يظهر نواياه بالترشح لرئاسة أقوى دولة في العالم، وعلى الرغم من الانتقادات التي وجهها لسياسة واشنطن أثناء حملته الإنتخابية كان له

---

(1) نبيل سرور، **الصراع على النفط والغاز وأهمية منطقة الشرق الأوسط الإستراتيجية**، مرجع سابق. ص 14.

(2) Moryadee, S., Gabriel, S. A., & Avetisyan, H. G. **Investigating the potential effects of US LNG exports on global natural gas markets**. **Energy Strategy Reviews**, 2(3-4), 2014. P: 273

(3) ستيفين رايت، **ملامح الجغرافيا السياسية للطاقة**، مرجع سابق. ص 6.

نقاط مشتركة مع سابقيه بخصوص ملف الشرق الأوسط فهو يكتسي أهمية بالنسبة إليه نظراً لسببين رئيسيين، السبب الأول اقتصادي بحت، حيث تمثل في دول الخليج أكبر مخزن نفطي في العالم وأحد أهم أسواق للمنتجات الأميركية. والسبب الثاني يعود إلى وجود الكيان الإسرائيلي الذي يسعى لفرض وجوده سياسياً وعسكرياً واقتصادياً بإيعاز أميركي مع العلم أنها تسعى ملياً إلى الخروج من صفة المحمية الأميركية إلى صفة شرطي الشرق الأوسط في ظل توفر أهم الشروط والمتمثلة في المشاكل التي تعاني منها دول المنطقة ووجود شخص الرئيس الأميركي ترامب الذي بارك كل مساعي حكومة الكيان الإسرائيلي تحت قيادة بنيامين نتياهو.[1]

إن إكتشاف البترول في دول الشرق الأوسط وتوفر أكثر مناطق العالم عليه وبروز مصادر أخرى له غير تقليدية كالصخري مثلاً من جهة وظهور فكر بيئي سمح بتطوير إستعمال طاقات متنوعة ومتجددة من جهة أخرى، أن يبقى بهذه الأهمية وتبنى على أساسه السيناريوهات وتقوم على أثره الحروب والنزاعات. إلا أن الإشكالية الكبرى هي عدم توزعه في أرجاء العالم بصفة متوازنة ومتكافئة وهنا تظهر جلياً أهمية الشرق الأوسط. فدول الشرق الأوسط مثلاً والخليج العربي خاصة تحوي لوحدها أكبر مخزونات العالم من البترول والغاز بما يقارب 48.1% من المجموع الكلي. ناهيك على الموقع الاستراتيجي الذي يميز المنطقة وإحتوائها على أربعة مناطق عبور بين مضائق وقنوات ذات الأهمية البالغة وهم: مضيق هرمز، مضيق باب المندب، مضيق البوسفور، وقناة السويس.[2]

إن ثورة النفط قد تجعل أميركا أقل ارتباطا ببعض مناطق العالم وتحديدا دول الشرق الأوسط الغنية بالنفط، أو أنها يمكن أن تستخدم نفوذها النفطي الجديد للتأثير على سياسات الدول المعادية لها، لكن العلاقة بين نمو مصادر الطاقة وبين التأثير الجيوسياسي آخذة في التقلص بشكل عام في عالم لا بد في أنه بإمكان قوة واحدة أو مجموعة من القوى الهيمنة على مصادر الطاقة التقليدية بشكل كلي، وفي ظل مركز الثقل في سوق النفط من الدول المنتجة إلى الدول المستهلكة بسبب وفرة المعروض العالمي.

---

[1] Michelle Collon, Grégoire Lailieu, **Le monde selon Trump**. Investig Action, Paris, 2017.

[2] طحشي بلقاسم، **الشرق الأوسط في ظل السياسة الخارجية للرئيس ترامب.. أي مستقبل؟**، جامعة زيان عاشور، الجلفة، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، الجزائر، 2017 ص 472.

إضافة إلى حثّ دول القوى الجديدة المستهلكة للنفط، وفي مقدمتها الصين، على المشاركة في دور الشرطي العالمي لتأمين الممرات المائية ونقاط الاختناق ومكافحة القرصنة وضمان حرية الملاحة.[1]

وفي حال بقيت الولايات المتحدة الأميركية معتمدة على بترول وغاز الخليج ودول الشرق الأوسط عموماً، فإنها لا تملك سوى السعي وراء تثبيت الأمن في المنطقة وكذلك عدم الدخول في مواجهة مباشرة أو غير مباشرة مع إيران من أجل الحفاظ على وارداتها من بترول وغاز الخليج الذي يسلك مضيق هرمز يومياً من جهة، أو استغلال النفط والغاز الإيراني فضلاً على أن هذا الموقف تجاه إيران يكسبها دوراً استراتيجياً في المنطقة فهو يرسي توازناً إقليمياً حيث يجعل السعودية ليست الفاعل الطاقوي الوحيد في المنطقة بعد التلاعب في الإنتاج المنسوب إليها من أجل خفض الأسعار وعدم السماح بتنامي إنتاج النفط والغاز الصخري في العالم وفي الولايات المتحدة الأميركية خاصة. يبقى هذا السيناريو هو الأفضل لجميع الأطراف، إلاّ أنه صعب التحقق وإن تحقق فليس من الممكن أن يدوم لفترة طويلة، فرغم أن المحروقات هي الأساس الذي تقوم عليه كل السيناريوهات إلاّ أن خصوصية المنطقة تبقى متأثرة بمتغيرات عديدة ترسم معلم جغرافيا سياسية للمنطقة وإن كان أهمها رؤى ترامب للمنطقة في المستقبل القريب والبعيد.[2]

يبقى تأثير السياسة الخارجية لترامب في الشرق الأوسط مرتبطاً بعدة معايير أهمها البترول والغاز أو ما يعرف بمصادر الطاقة وضمان كلي لحقوق إسرائيل، أما في المنظور المتوسط والبعيد فتبقى سياسته غامضة وغير محددة كون ذلك يخضع لمتغيرات منها ما هو جيوسياسي بإمتياز ولكن أهمها هو إمكانية تجديد ترامب لعهدته الرئاسية مرة أخرى وفي هذه الحالة فقط يكون تأثيره أقوى وواضح المعالم. ليبقى أكبر تأثير له هو افتعاله للأزمات وتسارع للأحداث في زمنه وكأنه يسعى إلى إثارة الفوضى تعم المنطقة قد يسمح له فيها بلعب دور مهم يجعله ينسف كل ما قام به سلفه للرئيس أوباما، ويعيد ترتيب أولويات أجندة السياسة الخارجية في منطقة الشرق الأوسط.[3]

---

[1] محمد السعيد، **معجزة النفط الأميركية.. هل تتخلّى واشنطن أخيرا عن الشرق الأوسط؟**، مرجع سابق.

[2] **Arabie Saoudite- Iran, La guerre qui affraei le monde**, Le point, N°2338, 2017 p 38.

[3] طحشي بلقاسم، **الشرق الأوسط في ظل السياسة الخارجية للرئيس ترامب..أي مستقبل؟**، مرجع سابق، ص 476.

رغم أن أميركا يمكن أن تستخدم رصيدها النفطي للضغط على منتجي النفط التقليديين في الخليج لتقديم المزيد من الدعم السياسي والعسكري والمالي للأجندة الأميركية الخارجية، فإن قدرة العاصمة على تحقيق هذا الهدف تبقى محدودة في أفضل الأحوال، نظرا لأن صناعة النفط الأميركية غير مصممة بالأساس لتحقيق مثل هذا النوع من الأهداف الجيوسياسية[1].

ولذا تكون قرارات مثل تقليص الإنتاج أو تخفيض الأسعار بشكل متعمد غير ذات مغزى بالنسبة لشركات هادفة للربح فقط، ونتيجة لهذا الهيكل الرأسمالي الخالص للصناعة، جنبا إلى جنب مع حقيقة أن أميركا هي أكبر منتج وأكبر مستهلك للنفط أيضا، وحقيقة أن سوق النفط بات مقسما بين العديد من مراكز القوى؛ بجميع ذلك نستنتج أن فرص الولايات المتحدة في شنّ حروب نفطية أو استخدام النفط كسلاح بشكل تقليدي تبدو محدودة للغاية في أفضل الأحوال، إن لم تكن مستحيلة تماما.

---

[1] محمد السعيد، **معجزة النفط الأميركية.. هل تتخلّى واشنطن أخيرا عن الشرق الأوسط؟**، مرجع سابق.

الخاتمة

كانت دول منطقة الشرق الأوسط محط اهتمام الدول الصناعية، بادئ الأمر لموقعها الاستراتيجي بوصفها معبرا للبضائع البريطانية لمستعمراتها في الشرق، فيما أضفى اكتشاف النفط الخام فيها وبكميات ضخمة بعدا آخر، وزاد تركيز الاهتمام الدولي بها، لا تمتلك احتياطا نفطيا كبيرا فقط بل أكبر احتياط نفطي في العالم في الوقت الحاضر.

وقد شكلت هذه المنطقة مع المنطقة العربية، مركز استقطاب استراتيجية منذ سنوات طويلة للعديد من الدول، التي راحت تتنافس على مصادر الطاقة، لما لها من تأثير في الحفاظ على موقع الدول في الهيمنة والاقتصاد، وكذلك مستوى التنمية الاقتصادية، وهذا الأمر يدعو القوى الاقتصادية الكبرى إلى الاهتمام بهذا النوع من مصادر الطاقة، ومحاولة الحصول عليه مهما كلف الأمر، سواء كان ذلك من خلال الاتفاقيات الثنائية أم من خلال الحروب، لا سيما في ظل عجز مصادر الطاقة البديلة من تعويض النفط في الصناعات، وعلى الأقل من تقليل أهميته لدى الدول المستهلكة له، ومن هنا سعره في السوق العالمية جعل الدول المنتجة له ذات أهمية للدول الصناعية وإزاء تراجع الاحتياطات النفطية الأميركية، تحركت باتجاه الشرق الأوسط لضمان تدفقه، بعدما أن أضحى العامل النفطي أحد الثوابت في السياسة الأميركية، ومن دون ضمان استيراده ستكون الولايات المتحدة في موقف حرج جدا على الصعيدين الداخلي والخارجي وذلك لعدم كفاية إنتاجها الداخلي، إذ إن حجم العامل النفطي على سياستها في منطقة الشرق الأوسط كان بارزا في صياغة مفردات سياستها إزاء دول منطقة الشرق الأوسط، وهذا يشير إلى الترابط الوثيق بين الأمن القومي الأميركي وبين تدفق النفط الخام من دول منطقة الشرق الأوسط. وبمعنى آخر، فإن أي اخلال في تدفق النفط يتطلب عمليا استخدام الولايات المتحدة كل إمكانياتها ومن ضمنها العسكرية لضمان المحافظة على انسياب واردات النفط الخام وبشكل مستمر إلى الأسواق الأميركية.

ووسط هذه المخاوف، إضافة إلى المخاوف من نفاذ مصادر الطاقة الأحفورية، وفي مقدمتها البترول والغاز الطبيعي تزايد الاهتمام في بلدان عدة ومن ضمنها الولايات المتحدة، بالطاقات النظيفة خاصة مع التطور الذي عرفه الحقل التكنولوجي في مجال الطاقة.

أما اليوم وفي ظل الصراعات على الأدوار في الواقع الدولي الجديد، حيث يتداخل السياسي بالاقتصادي، يوجد سياق محموم بين الدول لتحصين مكتسباتها من الموارد الخام، والعمل الحثيث على

تأمين الطاقة البديلة، إذ إن التحالفات والحراك الدولي تجاه المنطقة وقضاياها يصب في خانة حماية المصالح الاقتصادية للدول، وسعيها لتأمين نقل النفط والغاز إلى دولها، وفتح أسواق جديدة للسلع والمنتجات، وكذلك في الحفاظ على حصة من الموارد والمكتسبات مع أي تسوية محتملة في حال التوصل إلى صيغة حلول أو تسويات للملفات والقضايا العالقة والشائكة.

وبناء على ما تقدم يمكن استنتاج ما يلي:

1. إن أمن منطقة الشرق الأوسط مرتبط بأمن ومصالح الولايات المتحدة الأميركية.
2. إن حاجة الولايات المتحدة إلى دول منطقة الشرق الأوسط، أكثر من حاجة منطقة الشرق الأوسط إلى الولايات المتحدة.
3. إن سلاح النفط أقوى من سلاح الولايات المتحدة.
4. إن الطاقة البديلة لن تجعل الولايات المتحدة تستغني عن نفط الشرق الأوسط.
5. سيبقى الشرق الأوسط محط أنظار الدول الكبرى الاقتصادية، فنفطه، نعمة ونقمة.
6. إن منطقة الشرق الأوسط منطقة استراتيجية قد تمتعت بأهمية خاصة خلال فترة الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي والشرقي، لكن هذه الأهمية قد زادت على الرغم من انتهاء تلك الحرب، إذ أصبحت هذه المنطقة تأتي في مقدمة المناطق المهمة بالنسبة للاستراتيجية الأميركية الكونية لأنها تمثل منطقة المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأميركية.
7. إن الأهمية الكبرى التي اكتسبها النفط كمصدر أساسي للطاقة، وكمادة أولية للصناعات النفطية، جعلت منه سلعة استراتيجية مهمة في الحرب والسلم على حد سواء وأصبح أهم محاور الصراع الدولي، هذا الصراع الذي كانت منطقة الشرق الأوسط من أبرز ساحاته بفعل ضخامة ثرواتها النفطية.
8. رغم اختلاف الإدارات الأميركية المتعاقبة بين الجمهوريين والديموقراطيين، فإن السياسة الخارجية الأميركية ارتكزت أساسا على المصلحة القومية العليا حتى لو كان ذلك على حساب قواعد و مبادئ المجتمع الدولي، وتعكس تلك السياسة استراتيجيتها المتعاقبة للتأثير الفعال على المنظومة الدولية، إذن

فالثابت هو المصلحة والمتغير هو آليات أو أساسيات تحقيق هذه المصلحة وحساب المكاسب التي تجنيها.

9. إن معظم التقديرات تتوقع استمرار الاعتماد على النفط في الدول التي تمتاز بعمر نفطي طويل خاصة في السعودية، الكويت، العراق، الإمارات العربية المتحدة، التي تزخر باحتياطات كبيرة، ومن جهة أخرى فإنه رغم الجهود المبذولة في مجال الطاقة البديلة أو الطاقات المتجددة إلا أن هذه المصادر ما زالت تواجه صعوبات تقنية واقتصادية وبيئية، وبناء على ذلك فإن منطقة الشرق الأوسط ستكون مسرحا لصراع جديد سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي.

10. فيما يخص الطاقات الجديدة والمتجددة والتي تتميز باستقرار الأسعار بالنسبة للوحدات الحرارية والكهربائية المنتجة لعدم ارتباطها بتقلبات أسعار الوقود التقليدي (الأحفوري) وكذلك توفر على المجتمع تكاليف التلوث بغاز ثاني أوكسي الكربون CO2 التي تنبعث من استخدام التوربينات الحرارية إلا إن هذه الطاقات تتسم بضخامة مايوصف من رؤوس أموال من أجل بناء المستلزمات الأساسية والثانوية المرافقة لإنتاج وحدات الطاقة مما يحد من منافستها للوقود التقليدي بشكل تجاري فضلاً عن ضعف الوحدات الطاقوية المتولدة وتذبذبها تبعاً للمصدر الطاقي والعوامل المؤثرة فيه.

11. إن البحث والمثابرة في إيجاد بدائل للطاقة الاحفورية ما هو إلا جزء مكتمل لاستمرارية الشرق الأوسط كمنطقة مصدرة للطاقة والحفاظ على المستوى الاقتصادي الذي تنعم به هذه المنطقة الآن ومن أجل مواكبة بقية دول العالم.

12. على الرغم من كل الإهتمام العالمي الكبير بالطاقة المتجددة كطاقة نظيفة وبديلة في المستقبل للطاقة الأحفورية (النفط) فإن جميع الدلائل تشير بأن الطاقة المتجددة لن تستطيع أن تلعب هذا الدور حتى في المستقبل البعيد نتيجة لتوافر الطاقة الاحفورية بكميات كبيرة تكفي احتياجات عالمنا حتى نهاية القرن الحالي والصعوبات الكبيرة التي تواجه تكنولوجيا الطاقة المتجددة والناتجة عن تبعثرها وكونها متقطعة وغير مستمرة ومحدودية كفاءتها وبالتالي الكلف العالية للاستثمار فيها. إلا أن هناك استعمالات معينة تستطيع الطاقة المتجددة أن تلعب فيها دوراً رئيسيا في تزويد الكهرباء للمناطق الريفية والفقيرة والنائية.

لائحة المصادر والمراجع

المصادر والمراجع العربية

المؤلفات:

1. إبراهيم، (قصي عبد الكريم)، **أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية– النفط السوري آنموذجاً**، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق 2010.
2. أبو النجا، (حمدي)، **تكنولوجيا تحويل الغاز الطبيعي إلى أنواع السوائل البترولية**، الطبعة الأولى، المكتبة الأكاديمية، القاهرة 2010.
3. أبو دية، (أيوب)، **الطاقة النووية ما بعد فوكوشيما**، جامعة فيلادلفيا، عمان، 2011.
4. أبو علاء، (يسرى محمد)، **نظرية البترول بين التشريع والتطبيق**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية 2008.
5. أحمد، (فاطمة عصام عبد المجيد)، **أثر إنتهاء الحرب الباردة في نظرية العلاقات الدولية**، المركز الديمقراطى العربى، جامعة القاهرة، القاهرة 2016.
6. أحمد، (مروان عبد القادر)، **الطاقة المتجددة**، دار الجنادية، عمان 2016.
7. البرنزجي، (دانا علي صالح)، **السياسة الخارجية الأميركية حيال المملكة العربية السعودية**، الطبعة الأولى، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، بغداد 2013.
8. البكري، (جواد كاظم)، **فخ الاقتصاد الأميركي: الأزمة المالية 2008**، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد 2011.
9. الجبالي، (حمزة)، **التنمية المستدامة إستغلال الموارد الطبيعية والطاقة المتجددة**، دار عالم الثقافة للنشر، عمان 2016.
10. حبيب، (كميل)، **الشرق الأوسط وفلسطين في الرؤية الاميركية**، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت 2012.
11. حسين، (سهرة قاسم محمد)، **الصعود الصيني وتأثيره على الهيمنة الأميركية في الشرق الأوسط (2001–2009)**، الطبعة الثانية، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة 2018.

12. ختاوي، (محمد)، **النفط وتأثيره في العلاقات الدولية**، دار النقاش للنشر والطباعة والتوزيع، بيروت 2010.
13. الخويطر، (عثمان)، **خواطر نفطية: خوفنا ليس من الإستغناء بل من النضوب**، العبيكان للنشر، الجزء الأول، الرياض 2018.
14. الربيعي، (ولاء محمد علي حسين)، **الخطاب الدعائي الأميركي إزاء الشرق الأوسط: دراسة تحليلية**، الطبعة الأولى، 2016.
15. رشيد، (مهدي أحمد)، **جغرافيا النفط**، الطبعة الأولى، الجندارية للنشر والتوزيع، عمان 2015.
16. الرفاعي، (حاتم)، **البترول ذروة الإنتاج وتداعيات الإنتحار**، الطبعة الثانية، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة 2009.
17. زلوم، (عبد الحي)، **مستقبل البترول العربي في كازينو العولمة**، مستقبل البترول العربي في كازينو العولمة، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 2014.
18. ستيفنز، (بول)، **صدمة الموارد الطبيعية نعمة أم نقمة: بحث في إدوارد مورس، النفط والإستبداد: الاقتصاد السياسي للدولة الريعية**، الطبعة الأولى، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد 2007.
19. السروري، (أحمد)، **الملوثات الطبيعية والصناعية**، الطبعة الأولى، المكتبة الأكاديمية، القاهرة 2011.
20. شبلي، (سعد شكري)، **الاستراتيجية الأميركية تجاه الشرق الأوسط**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان 2013.
21. الطراونة، (مصلح)؛ مامين، (ليلى العبيدي)، **منظمة التجارة العالمية ومنظمة الدول المصدرة للنفط أوبك**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان 2013.
22. طويل، (نسيمة)، **السياسة الخارجية الأميركية "دراسة في المفهوم والتطور والمقاربات النظرية"**، الطبعة الأولى، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين 2017.
23. العبادي، (عمار)، **تقنيات استكشاف النفط والغاز وعوائدها الاقتصادية في منطقة الخليج العربي**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، أبو ظبي، 2012.

24. عبد الرحمن، (زياد)؛ الكوراني، (علي)، **رؤية جيوستراتيجية لمستقبل الصراعات الإقليمية في منطقة تزاحم الاستراتيجيات**، الطبعة الأولى، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان 2018.
25. عبد العاطي، (عمرو)، **أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأميركية**، الطبعة الأولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت سبتمبر 2014.
26. عبد العزيز، (عبد المقتدر)، **البترول وطرق إكتشافه**، دار الفكر، عمان 2008.
27. القاضي، (حسين)؛ الريشاني، (سمير)، **محاسبة البترول**، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان 2010.
28. قبلان، (مروان)، **التنويع الاقتصادي في دول الخليج العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات**، الطبعة الأولى، بيروت حزيران 2019.
29. قبيسي، (هادي)، **السياسة الخارجية الأميركية بين مدرستين: المحافظين الجدد والواقعية**، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت 2008.
30. قلعجية، (وسيم خليل)، **روسيا الأوراسية كقوة عظمى- جيوبوليتيك الصراع ودبلوماسية النفط والغاز في الشرق الأوسط**، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت حزيران 2019.
31. القيسي، (محمد وائل)، **الأداء الاستراتيجي الأميركي بعد العام 2008: إدارة باراك أوباما نموذجاً**، الطبعة الأولى، العبيكان للنشر، الرياض 2016.
32. كافي، (مصطفى يوسف)، **اقتصاديات الموارد والبيئة**، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان 2017.
33. كلير، (مايكل)، **دم ونفط، أميركا وإستراتيجيات الطاقة: إلى أين؟**، الطبعة الأولى، دار الساقي، بيروت 2011.
34. كيالي، (ماجد)، **مشروع الشرق الأوسط الكبير ... دلالاته وإشكالاته**، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2007.
35. مراد، (محمد)، **السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي بين الثابت الاستراتيجي والمتغير الظرفي**، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2009.
36. مصطفى، (سمير سعدون)؛ وآخرون، **الطاقة البديلة مصادرها وإستخداماتها**، الطبعة الأولى، دار اليازوري، عمان، 2018.

37. منيف، (عبد الرحمان)، **إعادة رسم الخرائط**، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2007.

38. هاني، (عبد القادر)، **النفط وعصر القوة.** دار غيداء، عمان، 2012.

39. يونس، (داليا محمد)، **تقييم سياسات تصدير وتصنيع الغاز الطبيعي محلياً ومقارنته بنظرياته عالمياً**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2011.

الكتب المترجمة

1. سيبيل، (فيليب)، **جيوبوليتيك البترول**، ترجمة صلاح نيوف، دار النشر الباريسية Armand Colin، 2006.

2. كاسيدي، (إدوارد)، غروسمان، (بيتر)، **مدخل إلى المصادر والتكنولوجيا والمجتمع**، ترجمة: صباح صديق، المنظمة العربية المترجمة، سلسلة كتب التقنيات الاستراتيجية، بيروت 2012.

3. هاينبرغ، (ريتشارد)، **سراب النفط**، ترجمة انطوان عبد الله، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2005.

الدوريات والدراسات والمقالات:

1. "**ثورة الغاز الصخري" هل تحقق استقلال أميركا من سيطرة الشرق الأوسط**"، مركز الجزيرة للدراسات، 2013/1/20.

2. "**آفاق الاقتصاد العالمي**"، 2005، صندوق النقد الدولي، تمت الترجمة إلى العربية التابعة للقسم العربي– الروسي.

3. "**الاستراتيجية الأميركية في عهد الرئيس باراك أوباما 2008–2012 (دراسة في الأهداف السياسية والاقتصادية)**"، مجلة أوروك، العدد الأول، المجلد العاشر، بغداد، 2017.

4. "**العقوبات على إيران: ستة مخططات تظهر مدى تأثيرها**"، موقع قناة BBC على شبكة الإنترنت، 2019.

5. "**أمريكا على وشك ازاحة السعودية من عرش أكبر مُصدر نفط بالعالم**"، مجلة العربية الالكترونية، 9 آذار 2019.

6. "**كيري يدعو الى تعديل شامل في سياسة واشنطن تجاه الشرق الأوسط**"، فلسطين اليوم، 2011/3/17،

7. "**من الذي يتحكم في أسعار النفط**"، موقع قناة BBC على شبكة الإنترنت، 2018.

8. أبي صعب، فارس، "**التحولات العربية في عالم متغير وثلث القوة**"، مجلة المستقبل العربي، العدد 389، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011.
9. أرزقي، رابح، "**الوصول إلى الهدف، الشرق الأوسط، على البلدان المنتجة للنفط التركيز على كيفية تنويع اقتصاداتها**". مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 54، العدد 4. القاهرة. ديسمبر 2017.
10. الأنصاري، عبد الحميد، "**ما النظرية السياسية لإدارة أوباما بعد مرور سنة على ولايته؟**"، مجلة آفاق المستقبل، العدد الرابع، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، مارس "أبريل"، أبو ظبي، 2010.
11. بلقاسم، طحشي، "**الشرق الأوسط في ظل السياسة الخارجية للرئيس ترامب..أي مستقبل؟**"، جامعة زيان عاشور، الجلفة، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، الجزائر،2017.
12. البو علي، يحيى حمود حسن. "**دور الموارد الهيدروكاربونية غير التقليدية في سوق النفط والغاز الدولية وأثرها في مجلس التعاون لدول الخليج العربي**". مجلة الاقتصادي الخليجي، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، جامعة البصرة، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، العدد 27، بغداد، 2016.
13. بوذيان، محمد؛ لخديمي، عبد المجيد. "**تغيرات سعر النفط والإستقرار النقدي في الجزائر: دراسة تحليلية وقياسية**". مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، الجزائر، العدد 2، 2012.
14. بوكروح، عبد الوهاب، "**الولايات المتحدة ستقلص اهتمامها بالوطن العربي لأنها ستتحول إلى أول منتج للنفط في العالم وستحقق اكتفاء كاملا من الطاقة بحلول "2020**، مجلة آفاق البيئة التنمية، مركز العمل التنموي معاً، غزة، العدد 60، 2013/12/1.
15. توفيق، سعد حقي، "**مستقبل تأثير النفط في العلاقات الدولية**"، مجلة قضايا سياسية، المجلد/الرابع، العددان الثالث والعشرون والرابع والعشرون، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2011.
16. حسيب، خير الدين، "**مصير الأمة العربية في ميزان العراق "2004**، مجلة المستقبل العربي، السنة 26 العدد 299، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، كانون الثاني "يناير" 2004).

17. الحسين، حسين عبد، **قرن أميركي جديد من دون الشرق الأوسط**، واشنطن 2012/12/24.
18. حمدان، سوسن صبيح. "**العناصر المناخية المتاحية في العراق وإمكانية الإستفادة منها في إنتاج الطاقة البديلة**". مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 42، بغداد، 2013.
19. الخاطر، خالد بن راشد، "**تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون**"، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، بغداد، 2015.
20. خليد، علي. "**مطبوعات الملتقى سلوك المؤسسات الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية**". جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر،2012.
21. دوغلاس، إيان. "**الولايات المتحدة في العراق جريمة إبادة جماعية**"، مجلة المستقبل العربي، عدد 350، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008.
22. الراجحي، أحمد بن ناصر. "**الطاقة الكهرونووية كفاءة إقتصادية ومحاذير إشعاعية**". المجلة الاقتصادية السعودية، عدد 31، الرياض، 2009.
23. رايت، ستيفن. "**الخليج في 2019: ملامح الجغرافيا السياسية للطاقة**". مركز الجزيرة للدراسات، ترجمة كريم الماجري، 2019.
24. رايت، ستيفين، "**ملامح الجغرافيا السياسية للطاقة**"، مركز الجزيرة للدراسات، 7 مايو/أيار 2019.
25. رجب، علي، "**تطور الطاقات المتجددة وإنعكساتها على سوق النفط العالمية والأقطار الأعضاء**"، مجلة النفط والتعاون العربي (منظمة الأوبك)، عدد 127، الكويت، 2008.
26. رحمان، أمال؛ طواهر، محمد التهاني، "**تأثير النفط على البيئة خلال مرحلة النقل- حالة الجزائر**"، مجلة الباحث، العدد 12، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، الجزائر، 2013.
27. الزاملي، ماجد أحمد، "**مشروع الشرق الأوسط الكبير والحدود الأمنة لإسرائيل**"، جريدة المثقف، العدد 4864، سيدني، 2019.
28. السادة، محمد بن صالح، "**قطر تطلق مشروعين عملاقين لصناعة البتروكيماويات قريباً و23 مليون طن سنوياً عام 2020**"، جريدة الشرق الأسبوعية، العدد 8608، أبو ظبي، 2012.
29. سرور، نبيل، "**الصراع على النفط والغاز وأهمية منطقة الشرق الأوسط الاستراتيجية**"، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد 96، بيروت، 2016.

30. سعيد، عبد المنعم. "**البترول والسياسة**". جريدة الشرق الأوسط، العدد 14575، الرياض، 2018.

31. السعيدي، أسامة مرتضى، "**الولايات المتحدة الأميركية والأمم المتحدة فترة ما بعد الحرب الباردة**"، المركز العلمي العراقي، العدد 25، بغداد، 2011.

32. سفيان، بو زيد؛ محمود، محمد عيسى محمد. "**آليات تطوير وتنمية إستغلال الطاقات المتجددة في الجزائر**". مجلة المالية للأسواق، المجلد 3، العدد6، الجزائر، 2017.

33. سلامة، ممدوح. "**أسباب الهبوط الحاد في أسعار النفط الخام، فائض الإنتاج أم السياسة الدولية**"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2015.

34. السويلم، ماجد عايد، "**هل إنتاج الغاز الصخري حكر على أميركا؟**"، صحيفة مال الاقتصادية، الرياض، 27 أغسطس 2019.

35. الشدياق، إسطفان، "**مصادر الطاقة المستقبلية وأثرها على الواقع الجيوسياسي**"، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد 97، بيروت، 2016.

36. الشرقاوي، محمد، "**ترامب والاتفاق النووي الإيراني: تبريرات أمنية أم استراتيجية اقتصادية؟**"، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 21 مايو، 2018.

37. شعبان، إسماعيل، ديوب، محمد معن؛ ديب، لؤي بهجت، "**الطاقة النووية وأثرها على اقتصاديات الدول**"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات الاقتصادية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية مجلد31 العدد1، دمشق، 2009.

38. الشمري، هاشم؛ حميد، عمار محمود، "**مستقبل الطلب على النفط في ظل تزاحم المصادر البديلة**"، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد 2009، العدد 1، جامعة بابل، كلية الإدارة والاقتصاد، بغداد، 2009.

39. شهاب، مجيد حميد. "**مستقبل استهلاك ونضوب مصادر الطاقة العالمية مع التركيز على مصادر الطاقة الأحفورية**"، مجلة البحوث الجغرافية، جامعة الكوفة، كلية الأداب، العدد 15، بغداد، 2011.

40. طالبي، محمد؛ ساحل، محمد. "**أهمية الطاقة المتجددة في حماية البيئة لأجل التنمية المستدامة– عرض تجربة ألمانيا**". مجلة الباحث العدد6، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2008.

41. عبد الله، حسين. "**المخاطر المحيطة بنفط الخليج**"، السياسة الدولية، العدد 171، المجلد 43، القاهرة، 2008.

42. عبد المعطي، وائل حامد. "**واقع وآفاق صناعة وتجارة الغاز الطبيعي في الدول العربية**". الجزء الأول، النفط والتعاون العربي، المجلد الأربعون، العدد 150، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، 2014.

43. عبد الوهاب، مرفت محمد. "**الطاقة المتجددة وإمكانية مواجهة تحديات الطاقة التقليدية وتعزيز دور مصر كسوق جاذبة لتجارة الكربون**". المجلة العلمية لقطاع لكليات التجارة، جامعة الأزهر (فرع البنات)، القاهرة، العدد 17، 2017.

44. العكيدي، إيلاف نوفل أحمد. "**تنافس القوى الكبرى على الموارد الأولية في الشرق الأوسط**". مؤسسة الحوار المتمدن، العدد: 4433، 2014.

45. علي، سليم كاطع. "**التواجد الأميركي في الخليج العربي (الدوافع الرئيسية)**"، مجلة الدراسات الدولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد 45، بغداد، 2010.

46. علي، عبد الجواد. "**تأثير إنتاج الطاقة على أسعار النفط**"، الأهرام الاقتصادية، العدد 2083. القاهرة.

47. الغامدي، إبراهيم، "**الولايات تفرض منافستها للغاز الصخري و"آرامكو" و"سابك" تعجلان استثماراتهما في الاستكشاف والاستثمار**"، جريدة الرياض، الرياض، 21/ أكتوبر 2017.

48. فرمان، وكاع. "**الطاقة الشمسية دعوة لإستغلالها قبل فوات الأوان**". مجلة فلاديلفيا، جامعة فلاديلفيا، عمان، 2010.

49. الفهداوي، رائد خضر سلمان. "**محاضرات في الطاقات المتجددة**". جامعة الأنبار، كلية التربية للعلوم الصرفة، بغداد، 2016.

50. كاظم، فلاح خلف. "**العالم الثالث تغير في المفهوم وثبات في الخصائص والسمات**"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2010.

51. الكعبي، حسين وحيد. "**النفط في الوطن العربي**". جامعة بابل، بغداد، 2013.
52. كيوهان، روبرت، "**مبني للمجهول مالالات القيادة الأميركية للنظام الدولي**"، ترجمة: أحمد محمد أبو زيد، مجلة المستقبل العربي، العدد 404، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012.
53. مبتول، عبد الرحمن، "**إكتفاء أمريكا الذاتي من النفط سيغير من أولوياتها بالمنطقة العربية**"، مجلة العربي 21، الكويت، تاريخ 2013/11/11.
54. مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلة المسيرة، العدد 48، الرياض، 2012.
55. مجموعة مؤلفين، "**الشرق الأوسط في ظل أجندة السياسة الخارجية الأمريكية: دراسة تحليلية للفترة الانتقالية بين حكم أوباما وترامب**"، ط1، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2017.
56. محمد السعيد، "**معجزة النفط الأميركية.. هل تتخلّى واشنطن أخيرا عن الشرق الأوسط؟**".2019.
57. مخلفي، أمينة. "**مدخل إلى الاقتصاد البترولي (إقتصاد النفط)**". بحث ليسانس، جامعة قاصدي مرباح–ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2014.
58. مردان، باهر، "**الاستراتيجية الأميركية: الأهداف والوسائل والمؤسسات**"، بكين، 2014.
59. المصري، شفيق، "**الأمن النفطي: الهاجس الأكبر في المنطقة**"، مجلة الاقتصاد والأعمال، عدد بيروت. أيّار 2013.
60. معهد الدراسات المصرفية، "**الذهب الأسود**". السلسلة الخامسة، العدد 6، الكويت، 2013.
61. المغازي، ضحى عبد الغافر. "**دورة حياة مشروع الشرق الأوسط الكبير**". الجزء الثاني، القاهرة، 2018.
62. ملحم، صادق. "**هبوط اسعار النفط، أسباب ونتائج**". جريدة السفير، بيروت، العدد الصادر بتاريخ 2015/12/30.
63. النداوي، خضير عباس، "**تأثير العامل النفطي في السياسات الأميركية إزاء منطقة الشرق الأوسط.**" مجلة قضايا سياسية، العدد 25، جامعة النهرين، بغداد، 2011.
64. النفط الخام. "**أميركا أكبر منتج في العالم**"، مجلة الحرة الالكترونية، 13 سبتمبر، 2018.
65. الهباسي، خالد بن نايف. "**التنافس الدولي وأثره على العالم العربي**". مجلة الشؤون العربية، العدد 153، القاهرة، 2013.

66. وهبي، حسين حافظ. "**استراتيجية الإدارة الأميركية الجديدة إزاء الشرق الأوسط**". المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2011.

67. وهيب، حسين حافظ. "**استراتيجية الإدارة الأميركية الجديدة إزاء الشرق الأوسط**"، مجلة السياسة الدولية، العدد 46، مركز الأهرام، القاهرة، 2013.

68. يرجين، دانيل، "**الغاز الصخري ... وتقنية الطاقة (1-2)**"، جريدة العرب الاقتصادية الدولية، الرياض، الجمعة 24 أغسطس 2018.

69. يرجين، دانيل، "**الغاز الصخري وتقنية الطاقة (2-2)**"، جريدة العرب الاقتصادية الدولية، الرياض، الجمعة 28 أغسطس 2018.

<u>الأطروحات والرسائل:</u>

1. إدريس، (أميرة)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية بعنوان **تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية،** دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري (1980-2014)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير في جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، تخصص نقود مالية أو بنوك، الجزائر، 2016.

2. بخوش، (أحمد)؛ بطاش، (زرارة)، رسالة ليسانس في العلوم الاقتصادية بعنوان **الطاقة المتجددة كبديل لقطاع النفط،** دراسة حالة بوحدة البحث التطبيقي في مجال الطاقة المتجددة ARAER- غرداية-، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، تخصص إقتصاد وتسيير بترولي، الجزائر، 2013.

3. البريزات، (رايق سليم)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية بعنوان **مشروع الشرق الأوسط الكبير والسياسة الخارجية (الأهداف والأدوات والمعوقات)**، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، عمان، 2008.

4. بن طالب، (سعاد)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية بعنوان **السياسة الخارجية الأميركية تجاه "ثورات الربيع العربي" – مصر أنموذج (2011-2015)**، كلية الحقوق والعلوم السياسية في جامعة محمد بوضياف، الجزائر، 2017.

5. بو زيدي، (عبد الرازق)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية بعنوان **التنافس الأميركي الروسي في منطقة الشرق الأوسط،** فرع علاقات دولية وعلاقات استراتيجية، كلية الحقوق والعلوم السياسية في جامعة محمد خيضر – بسكرة، قسم العلوم السياسية، الجزائر، 2015.
6. بو عشير، (مريم)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بعنوان **دور وأهمية الطاقة المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة،** جامعة منتوري قسطينة، الجزائر، 2011.
7. جدي، (سعد)، رسالة ماستر أكاديمي بعنوان **الطاقة المتجددة كمصدر لدخل في ظل الصدمات النفطية– حالة الجزائر،** كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارة في جامعة محمد بو ضياف، الجزائر، 2017.
8. جغبالة، (عبد الغني)، رسالة ليسانس بعنوان **أهمية الموارد الطاقوية في تحقيق التنمية المستدامة،** جامعة قاصدي مرباح ورقلة، تخصص إقتصاد وتسيير بترولي، الجزائر، 2012.
9. حشماوي، (محمد)، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية بعنوان **الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية،** كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير في جامعة الجزائر، 2006.
10. الداوي، (رضا)؛ الداوي، (نسيم)، رسالة ليسانس في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بعنوان **الطلب على النفط وموقعه من مصادر الطاقة البديلة،** جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2010.
11. الدهام، (خالد عوض عقلة)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية بعنوان **الاستراتيجية الأميركية تجاه الشرق الأوسط في عهد أوباما (2009–2017)،** كلية الآداب والعلوم في جامعة الشرق الأوسط، قسم العلوم السياسية، عمان، 2018.
12. زيغة، (إيمان)؛ عثامنية، (نصر الدين)، رسالة ماستر في العلوم الاقتصادية بعنوان **آفاق التنويع الاقتصادي في ظل إنخفاض أسعار النفط،** دراسة حالة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير في جامعة 8 ماي 1945، قالمة، تخصص تمويل التنمية، الجزائر، 2017.
13. السغبيني، (طوني)، رسالة دبلوم دراسات عليا بعنوان **اشكالية الطاقة في القرن الواحد والعشرين،** الجامعة اللبنانية، بيروت، 2010.

14. صالح، (خديجة محجوب محمد)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية بعنوان **النفط العربى كمحدد للسياسة الأمريكية فى منطقة الشرق الأوسط من الحظر النفطى ١٩٧٣ حتى حرب الخليج الثانيه**، كلية الدراسات الاقتصادية والإجتماعية في جامعة الخرطوم، قسم العلوم السياسية، الخرطوم، 2015.

15. عبد الجواد، (محمد آيت)، رسالة ماجيستير بعنوان **المباني السكنية ذاتية المداد بالطاقة المتجددة**، جامعة عين شمس، القاهرة، 2004.

16. عبد القادر، (هواري)، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية بعنوان **الكفاءة الإستخدامية لإستغلال الطاقات المتجددة في الاقتصاديات العربية- دراسة مقارنة للمردودية الاقتصادية بين الطاقات المتجددة والطاقات غير المتجددة**، جامعة فرحات عباس سطيف، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، الجزائر، 2018.

17. عقابي، (خميسة)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية بعنوان **النفط في العاقات الأميركية العربية لدراسة حالة الجزائر (1990-2014)**، كلية الحقوق والعلوم السياسية في جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2015.

18. عناب، (حياة)، رسالة ماجستير بعنوان **إنعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية**، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2000-2016)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير في جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي، الجزائر، 2017.

19. قاسمي، (محمد اليمين)، **الاستراتيجيات الطاقوية البديلة لتجسيد مبادئ التنمية المستدامة**، دراسة للبدائل الطاقوية المستدامة في الاقتصاد الجزائري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير في جامعة فرحات عباس- سطيف، الجزائر، 2019.

20. مخلفي، (أمينة)، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية بعنوان **أثر تطور أنظمة إستغلال النفط على الصادرات- دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية**، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، تخصص علوم إقتصادية، الجزائر، 2013.

21. نعيمة، (حمادي)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية بعنوان **تقلبات أسعار النفط وإنعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008**، جامعة حسيبة بن بو علي، تخصص مالية ونقود، الجزائر، 2009.

22. يوسف، (علي فايز)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية بعنوان **توازن القوى وأثره في الشرق الأوسط بعد الإحتلال الأميركي للعراق 2003-2011**، كلية الأداب والعلوم في جامعة الشرق الأوسط، قسم العلوم السياسية، عمان، 2011.

<u>**مؤتمرات وملتقيات:**</u>

1. أحمد، راتول. **صناعات الطاقة المتجددة بألمانيا وتوجه الجزائر لمشاريع طاقة جديدة كمرحلة لتأمين إمتدادات الطاقة الأحفورية وحماية البيئة "حالة مشروع ديزرتاك"**. مطبوعات الملتقى العلمي الدولي حول سلوك المؤسسات الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الإجتماعية. الجزائر، 2012.
2. حسن، أحمد إبراهيم عبد العال. **الطاقة المتجددة والبديلة كمدخل للحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.** ورقة بحثية مقدمة في المؤتمر العلمي الخامس لكلية الحقوق، جامعة طنطا، القاهرة، إبريل 2018.
3. شنب، عمر علي، وآخرون. **معوقات إستخدام الطاقة المتجددة في ليبيا.** المؤتمر الدولي الأول في مجال الهندسة الكيميائية والنفطية وهندسة الغاز، طرابلس الغرب، 2016.
4. عبد الجليل، بوداح؛ سيف الدين، رحايلية. **الطاقة النووية بين التحديات البيئية وآفاق الكفاءة الاقتصادية: دراسة التجربة الفرنسية مع الإشارة لحالة الجزائر.** المؤتمر الدولي الثاني حول الطاقات البديلة، خيارات التحول وتحديات الإنتقال، كلية العلوم الاقتصادية، تجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2014.
5. قاشي، خالد. **الطاقات المتجددة ودورها في رفع التنمية المستدامة في الجزائر.** الملتقى العلمي حول: استراتيجيات الطاقة المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة- دراسة تجارب بعض الدول، الجزائر، 2018.
6. ميرزا، علي، **آثار انخفاض أسعار النفط على الدول المستهلكة والمنتجة**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ندوة "تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة، الدوحة، 2016.

التقارير:

1. "**تطور السوق البترولية العالمية وتأثيراتها على الاقتصادية العربية**"، التقرير العربي الموحد لصندوق النقد الدولي، صندوق النقد العربي، 2011.
2. منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط الأوباك، تقرير الأمين العام رقم 43، 2017.
3. منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط الأوباك، تقرير الأمين العام رقم 36، 2009.
4. وكالة الطاقة الدولية، "**World Energy Outlook 2016**"، موجز تنفيذي، 2016.

المصادر والمراجع باللغة الأجنبية

1. **Arabie Saoudite– Iran, La guerre qui affraei le monde**, Le point, N°2338, 2017.
2. Bayoumy., Yara. Landay., Jonathan, and Strobel., Warren, **Trump seeks to revive 'Arab NATO' to confront Iran,** Reuters, JULY 27, 2018.
3. Blake., Aaron. **President Trump's full Washington Post interview transcript, annotated,** The washingtonpost, November 27, 2018.
4. Carter., Jimmy. "**State of The Union Address**", Washington DC., 23 January 1980.
5. Collon., Michelle, and Lailieu., Grégoire, **Le monde selon Trump**. Investig Action, Paris, 2017.
6. Devold., Havard. **Oil and Gaz Production Handbook – An Introduction to Oil and Gas production,** ABB AS, Oslo, 2008.
7. **Donald Trump focuses fire on Iran's support for 'terrorists and militias**', The Guardian, 2017.
8. G., Victor David, "Global Energy Assessment: Toward a Sustainable Futurein the thank, marking the most of strategies oil reserves", Global Energy Assessment Writing Team, vol: 22, N°4, 2008.

9. Guoyo., LI. **World Atlas Of Oil and Gas Basins**, The Center For Strategic and International Studies, Washington, 2001.

10. Holland., Steve, Bayoumy., Yara, **Trump Says He Wants Two-State Solution For Middle East Conflict,** Reuters, SEPTEMBER 26, 2018.

11. Hyland., Lisa. Ladislaw., Pumphrey., Sarah David. Verrastro., Frank. & Walton., Molly. **Realizing the Potential of US Unconventional Natural Gas**, CSIS, USA, 2013.

12. Jacobson., Louis, and Sherman., Amy, **Donald Trump's Pants on Fire claim that Barack Obama 'founded' ISIS**, Hillary Clinton was 'cofounder', politifact, 2016.

13. Kaldor., Ary., and others, **Oil Wars**, London: Pluto Press, 2007.

14. Ladislaw., Sarah, Leed., Maren. and Walton., Molly**, New Energy New Geopolitics: Balancing Stability and Leverage,** CSIS, USA, 2014.

15. Meredith., Sam, **Here are The World's Top 10 Oil Producers**., CNBC, Nov 10 2017.

16. Newman., Debbie. Woolgar., Ben. **Pros and Cons a debaters handbook**, The English Speaking union, 19ed, USA, 2014.

17. Ngô., Christian. **l'énergie ressources, technologie et environnement**, DUNOD, 2002.

18. Ollhof., Jim. **Nuclear Energy**, Abdo Publishing Company, USA, 2010.

19. Pernille., Seljom, and others**, Unconventional Oil & Gaz Production,** IAE, ETSAP, Technology, brief P02, 2010.

20. Prawitz., Jan. and Leonard., James F., A. Zone, **Free of Weapons of Mass Destruction in the Middle East:** (Geneva, Institute for disarmament

and Research), 1996, United Nations Unider/96/24, sales no.6, VE.96.0.19.

21. Rampton., Roberta, and Holland., Steve, **Trump seeks to 'reboot' U.S. relationship with Egypt in Monday talks,** Reuters, MARCH 31, 2017.

22. Moryadee., S., , Gabriel, A., S. & Avetisyan, H. G. **Investigating the potential effects of US LNG exports on global natural gas markets.** Energy Strategy Reviews, 2(3-4), 2014.

23. Schulte., Gregory, L., **Stopping Proliferation Before It Starts: How to Prevent the Next Nuclear Wave**, Foreign Affairs, July/August 2010.

24. **Shale oil: the next energy revolution**, PWC, February 2013

25. Soufan., Ali. **Anatomy of Terror: From the Death of Bin Laden to the Rise of the Islamic State**, New York: W.W. Norton and Company, Inc, 2017.

26. Tharoor., Ishaan. For Palestinians, **Trump is all pain and no peace**, The Washington post, August 28, 2018.

27. Thomas., Andexer. **A Hypothetical Enhanced Renewable Energy Utilisation (EREU) Model for Electricity Generation in Thailand**, Der Deutschen Bibliothek, Norderstedt Germany, 2008 .

28. Woodward., Bob. **Fear: Trump in the White House**, Simon & Schuster paper backs, New York: 2018.

29. Z. Byron Wolf, **Trump Keeps Saying The US Has Spent $7 Trillion in The Middle East**, April 25, 2018.

المواقع الإلكترونية

1. www. assafir.com/archive
2. www.alhurra.com
3. www.alraimedia.com
4. www.arabi21.com
5. www.arabic.cnn.com
6. www.bbc.com
7. www.cnbc.com
8. www.edition.cnn.com
9. www.foreignaffairs.com
10. www.midan.aljazeera.net
11. www.reuters.com
12. www.studies.aljazeera.net
13. www.theguardian.com
14. www.unep.org/arabic
15. www.washingtonpost.com
16. www.paltoday.ps/ar

فهرس المحتويات